الميزان AL-MIZAN

جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر»

رئيس التحرير
سليمان الفرزلي

ARABIC ECONOMIC INDEPENDENT JOURNAL

العدد الثامن - المجلد الثالث - أيار / مايو ١٩٩٦

Issue 8 . Vol. 3.May 1996

الدور الفرنسي في الأزمة اللبنانية

● قبل العمليات الإسرائيلية العسكرية في لبنان أخيراً، وخلال المفاوضات المعقدة المتعددة الأطراف التي جرت خلالها للتوصل الى تفاهم بشأن وقف إطلاق النار، برز موقف متميز لفرنسا في لبنان تمثل في زيارة الرئيس جاك شيراك الى بيروت قبيل العمليات الإسرائيلية، وفي إصرار وزير خارجيته دو شاريت على المساهمة في الحل التفاهمي.

لكن هذا التدخل الفرنسي الكثيف أسهم في تعقيد المشكلة أكثر مما أسهم في تسهيل الحل، بحيث أن توقيت العدوان الإسرائيلي في أعقاب زيارة شيراك مباشرة اعتبر في كثير من الدوائر الدبلوماسية بمثابة رد أميركي لاحباط تلك الزيارة. وإذا صح ذلك، فإن زيارة شيراك تلك، كما توقعت «الميزان» في عددها الماضي، (العدد السابع. المجلد الثالث. نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، هي السبب الرئيسي في استعجال العدوان الإسرائيلي.

وحتى في عملية التوصل الى التفاهم بين الأطراف المعنية، حددت واشنطن الحدود المقبولة للدور الفرنسي، رافضة أي دور لفرنسا منفصل عن الدور الأميركي أو منافس له. فقد قبلت واشنطن بالإسهام الفرنسي في التفاهم في إطار حدود الشراكة الأطلسية المستجدة، أي الدور المكمل للسياسة الأميركية.

وهذا يضع الدور الفرنسي في مفارقة غريبة بدأت باسم مساعدة لبنان على إستعادة قراره المستقل، وانتهت بتكميل السياسة الأميركية. وبالتالي السياسة الإسرائيلية!

وفي هذا الإطار يمكن القول إن الدور الفرنسي قد أسهم في تعقيد المشكلة اللبنانية، من حيث توخى تسهيل حلها. وكان معروفاً من البداية أن الدور الفرنسي سوف يواجه هذه المفارقة ويقع في مطبها لأنه لا يستطيع أن يفي بمتطلبات الخطوط التالية.

ولذلك، لقي الدور الفرنسي المتفرد في لبنان تحفظات أوروبية واضحة، لأن هذا الدور انتهى منافساً لبقية الأوروبيين ومكملاً للسياسة الأميركية (وبالتالي الإسرائيلية)، خلافاً لما هو مفترض في مفارقة أخرى غير مفهومة. حتى أن صحيفة «فرانكفورتر الغيمانيه» الألمانية وصفت فرنسا في دورها اللبناني بأنها «نمر من ورق»!

ففي زيارته الى لبنان ثم الى مصر، طرح الرئيس الفرنسي جاك شيراك تصورات للدور الفرنسي في افريقيا والعالم العربي لا تملك بلاده القدرة على القيام به، حتى أن الأوساط الفرنسية ذاتها تساءلت: من اين سيأتي شيراك بالإمكانيات المادية لتنفيذ طموحاته المعلنة، والحالة الإقتصادية في فرنسا هي ما هي عليه، بل من المنتظر أن تزداد سوءاً بعد تطبيق الوفورات المطلوبة لتقليص عجز الميزانية، وتقدر بحوالى ٤٠ مليار فرنك فرنسي في المرحلة الاولى؟

وفي تقويم موضوعي للسنة الأولى من رئاسة شيراك، وصفت تلك الأوساط محصلتها بالقول: «كثير من الأوجاع لقاء قليل من الإنتفاع».

والتفسير العملي الذي تعطيه الأوساط الفرنسية لهذه المفارقات كلها هو أن شيراك حقق فوزه في انتخابات الرئاسة على أساس الوعود بتصحيح الخلل الإقتصادي الداخلي، لكنه ما لبث أن اكتشف عجزه عن إيجاد الحل المناسب للأوضاع الداخلية، فراح يبحث عن مسرح خارجي يغطي فيه على إخفاقاته المحلية. فهو من هذه الناحية نسخة طبق الأصل عن الرئيس الأميركي كلينتون الذي كاد أن يكون مع وزير خارجيته وارن كريستوفر مقيماً إقامة دائمة في الشرق الأوسط!

لكن الدور الفرنسي المكمل للدور الأميركي في لبنان، في الأوضاع الإقليمية السائدة، له مدلولات ضمنية أبعد مدى من ظاهر الأمر. ذلك لأن الدور الفرنسي المنافس للدور الأميركي والمقاوم له، كما هو الموقف الديغولي التاريخي، يجعل حسابات الأطراف أسهل ورؤيتها للواقع أوضح.

فإذا سلمنا جدلاً بأن الدور الفرنسي قد انتهى مكملاً للسياسة الأميركية، وبالتالي للسياسة الإسرائيلية، فان مبتغاه الضمني في هذه الحالة هو دق اسفين مزدوج:

دق اسفين بين لبنان وسورية من جهة، ودق اسفين بين سوريا وايران من جهة ثانية.

واي نجاح في هذا المبتغى من شأنه أن ينبيء باساءة الثقة اللبنانية والسورية والإيرانية بفرنسا كطرف مستقل ومتميز عن واشنطن، واساءة قراءة الموقف الفرنسي والإمكانيات الفرنسية من قبل اللبنانيين والسوريين والإيرانيين.

ومن هذا القبيل يمكن القول إن ترحيب هذه الأطراف المعنية بالدور الفرنسي لا ينبيء باساءة القراءة، بل هو يوازي النافذة المقبولة التي حددتها واشنطن للدور الفرنسي في الأزمة.

والإمتحان في الأزمة المقبلة!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria.....AS.26.	Greece.....DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrain.....Fils.250.	Italy.....L.300	Spain.....Pts.3.50.
Belgium.....BF.50.	Jordan.....Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada.....C$.2.50.	Kuwait.....Fils.200.	Syria.....L.S.15.
Cyprus.....C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia...M.600
Egypt.....E£.1.	Libya.....L.Din.0.75	U.A.E.....Dirh.3.
France.....FF.8.	Morocco...Dh.7.	UK.....£1.
Germany.....DM.2..5.	Oman.....Peiza.300.	USA.....$.2.

بحجة أن سوريا تريد عملية السلام ولا تريد السلام

إستخدام فرنسا لفك المسارين السوري واللبناني

● قالت مصادر ديبلوماسية في لندن إن عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية في لبنان في الشهر الماضي استهدفت في الدرجة الأولى خلق مناخ مؤات لفك المسارين السوري واللبناني في عملية السلام عندما يحين الوقت المناسب.

وقالت تلك المصادر أيضاً إن المحاولة التي فشلت في تحقيق أهدافها الآنية هي تأسيس على محاولة سابقة جربتها الحكومة اللبنانية عندما أرسلت قوات من الجيش اللبناني من طرف واحد إلى الجنوب مما كاد يثير أزمة داخلية تم تداركها بإيفاد نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام إلى بيروت لتطويق الأزمة.

وفي رأي تلك المصادر أن فصل المسارين السوري واللبناني في مفاوضات السلام ما زال في رأس أولويات الولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة. وقد زادت هذه القناعة بعد التفاهم على الترتيبات الأخيرة لوقف إطلاق النار وتشكيل لجنة للمتابعة وسوريا والولايات المتحدة الأميركية. وقالت تلك المصادر إن توسيع اللجنة بإضافة فرنسا هو تخفيف من الدور السوري في إطار تخفيف الإستئثار الأميركي.

وعلى الرغم من الاعتراض الإسرائيلي بلسان شمعون بيريز على الدور الفرنسي في البداية، فإن القبول به كدور مكمل للمساعي الأميركية في النهاية، هو حسب تلك المصادر خطوة أميركية في اتجاه توظيف الدور الفرنسي من أجل محاولة جديدة لفك المسار اللبناني عن المسار السوري، لأن سوريا غير قادرة على إتمام السلام والوفاء بمتطلباته كما تتصورها وتريدها واشنطن.

والقناعة الأميركية حالياً، حسب تلك المصادر، هي أن سوريا تريد بقاء عملية السلام مستمرة بشكلها الراهن بما في ذلك تلازم المسارين السوري واللبناني، لأنها لا تريد بلوغ العملية نهايتها المطلوبة من أميركا وإسرائيل، كما إن انفراد لبنان بالحل على النحو الفلسطيني والأردني كما تأمل إسرائيل من شأنه أن يلحق بها ضرراً استراتيجياً ويساعد على عزلها عربياً ودولياً. ذلك أن الوضع الراهن، أو أي تعديل له مقبول من دمشق، يتيح لسوريا في إطار الوضع السلمي ما لا تستطيع القيام به داخلياً وخصوصاً من الناحية الإقتصادية. فلبنان كما تقول تلك المصادر، هو نافذة الإنفتاح المطلوب من سوريا في إطار السلام.

لكن إسرائيل لا تقبل بهذه الثنائية كحل نهائي لأنها تحول دون أي محاولة للضغط على سوريا أو عزلها، كما ثبت من العمليات الإسرائيلية الأخيرة، في حال تعذر الوصول إلى تسوية سلمية نهائية معها.

حافظ الأسد

وتشير المصادر الديبلوماسية في لندن إلى أن المحاولة المقبلة التي ستلعب فيها فرنسا دوراً أكبر تقوم على أساس خلق الظروف الملائمة في فترة وقف إطلاق النار، ومن خلال اللجنة المشتركة إذا أمكن، لقيام إسرائيل بانسحابات من الشريط الحدودي من طرف واحد بحيث تتولى فرنسا بعد ذلك تنسيق مساع لبنانية وعربية ودولية لحمل سوريا على سحب قواتها من لبنان بدورها بحجة أنه لم يعد لها مبرر. وقالت تلك المصادر إن هذا السيناريو لا يقتضي انفراد لبنان بالتسوية مع إسرائيل، بل إجراء مفاوضات ثلاثية تتم هذه المرة في فرنسا وبإشرافها بحيث تلعب باريس في هذه التسوية الثلاثية دور واشنطن في التسويات السابقة مع مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن، فتتم المصافحة المنشودة في حدائق قصر الأليزيه بدل البيت الأبيض!

لكن تلك المصادر تستبعد أن يقبل الرئيس حافظ الأسد مثل هذه المصافحة المطلوبة حتى ولو كانت في مكان آخر غير واشنطن.

«مفاجأة اكتوبر» قبل انتخابات الرئاسة

خطة سرية أميركية لحرب أهلية في العراق!

والمراقبة تضم فرنسا إلى جانب لبنان

● ذكرت مصادر عليمة في واشنطن أن جون دويتش مدير «وكالة الإستخبارات المركزية الأميركية» (CIA) قد أعد بالاتفاق مع الرئيس بيل كلينتون خطة لإحداث موجة واسعة من الاضطرابات والقلاقل والانتفاضات في أنحاء مختلفة من العراق شمالاً وجنوباً. وأشارت تلك المصادر إلى أن توقيت إشعال تلك الاضطرابات المقترحة قد أخذ في الاعتبار تعزيز حظوظ الرئيس كلينتون بالفوز في الإنتخابات الرئاسية في الخريف المقبل.

وقد أطلق على الخطة المذكورة في بعض الدوائر السياسية في واشنطن «مفاجأة أكتوبر»، مما يشير إلى أن الخطة أعدت للتنفيذ في شهر تشرين الأول/ أكتوبر المقبل، أي قبل شهر من الإنتخابات الرئاسية الأميركية.

لكن فصائل المعارضة العراقية المرتبطة بواشنطن منقسمة حول الموضوع، كما أشارت مصادرها في لندن، بالنظر إلى أن عملية من هذا النوع من شأنها أن تطلق في العراق حرباً أهلية لا نهاية لها على «الطراز الأفغاني». وفي تقدير تلك المصادر أن انقسام المعارضة المرتبطة بواشنطن من شأنه أن يربك مثل هذه الخطة الأميركية إن وجدت. وقالت تلك المصادر أيضاً إن نجاح دمشق في استقطاب القوى الكردية المؤثرة في شمال العراق، والقوى الشيعية المؤثرة في الجنوب يجعل من سوريا مركز الثقل الأساسي في نجاح أو فشل خطة من هذا النوع.

وتردد في واشنطن أن الرئيس الأميركي بعد الموافقة على الخطة بناء على «توفر معطيات جديدة تبرر ذلك» قد أبلغ الكونغرس «سراً» بالأمر.

وقالت مصادر مقربة من المعارضة العراقية لـ «الميزان»، إن الفريق المؤيد للخطة الأميركية في «المؤتمر الوطني العراقي» (فريق أحمد الجلبي) يضغط في هذا الإتجاه بحجة فشل المراهنات السابقة على إحداث تغيير في العراق من داخل النظام، أي عن طريق الجيش والمؤسسة الحزبية والعائلة الحاكمة.

ويحتج هذا الفريق بأن تلك المراهنات

صدام حسين

قد أثبتت فشلها في تجربة فرار صهري الرئيس العراقي صدام حسين، حسين وصدام كامل المجيد، وفي فرار العسكريين المعارضين أمثال رئيس الأركان السابق للجيش اللواء نزار الخزرجي، والمدير السابق للاستخبارات العسكرية وفيق السامرائي.

إلا أن الفريق الآخر في «المؤتمر الوطني» (فريق اياد علاوي) ما زال مصراً على إمكانية إحداث التغيير المطلوب من داخل النظام عن طريق الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى. ونقل عن مصادر في هذا الفريق قولها إن اندلاع حرب في العراق على «الطراز الأفغاني» يدمر العراق ووحدة شعبه وأرضه ويلحق أضراراً استراتيجية بالدول العربية المجاورة، ولا يفيد المعارضة العراقية. وادعت تلك المصادر أن رأي هؤلاء «المعارضين» داخل المعارضة يقوم على مقولة مفادها إنه من الأفضل البقاء في المعارضة في عراق موحد من الدخول في «حكم» عراق ممزق!

غير أن مصادر مقربة من الفريق الآخر ألمحت نقلاً عن صهر الرئيس العراقي الراحل حسين كامل إلى أن لفريق اياد علاوي علاقات مستورة مع نظام صدام حسين!

على هامش زيارة فؤاد السنيورة إلى طوكيو

تعاون إستخباراتي بين اليابان وإسرائيل!

في الوقت الذي كان فيه فؤاد السنيورة، وزير الدولة اللبناني للشؤون المالية، يقوم بزيارة العاصمة اليابانية طوكيو، أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان، كانت الأجهزة الإستخباراتية اليابانية والإسرائيلية تقوم بعملية مشتركة لرصد تحركات منظمة «سيكيغون» اليابانية المعروفة في الغرب باسم «الجيش الأحمر الياباني». وقد بدأ التعاون الأمني الياباني – الإسرائيلي على إثر معلومات عن عزم المنظمة اليابانية المذكورة على القيام بعمليات عسكرية ضد اسرائيل انطلاقاً من لبنان.

وادعت تلك المعلومات التي انطلقت من طوكيو أن المنظمة اليابانية التي تقودها منذ ١٩٧٠ السيدة شيغنبو فوساكو (٥٠ سنة) قد أقامت علاقات عملياتية مع حزب الله اللبناني، ومع الاستخبارات الإيرانية في لبنان.

وذكرت مصادر في طوكيو أن أجهزة الأمن اليابانية تخشى أن تقوم منظمة «الجيش الاحمر الياباني» بعمليات جديدة في الشرق الاوسط غايتها إفساد عملية السلام العربي – الاسرائيلي بالتعاون مع الحركات الأصولية الإسلامية.

وقالت تلك المصادر إن الاستخبارات اليابانيةتقوم لهذه الغاية بلقاءات دورية مع «الموساد» الاسرائيلي. وقد جرى أخيراً في تل أبيب لقاء على مستوى عال بين قادة الاستخبارات اليابانية والاسرائيلية، حيث تدارس الفريقان، حسب تلك المصادر، المعلومات الخاصة بالعلاقات بين المنظمة اليابانية والأجهزة الايرانية والحركات الاصولية، وقيام «الجيش الاحمر الياباني» بتدريب عناصر من حزب الله في لبنان.

ونقل عن تلك المصادر قولها ان ما يثير الدهشة أن المنظمة اليابانية في الوقت الذي تحافظ فيه على علاقاتها التقليدية مع «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، تقيم علاقات جيدة مع جميع الفصائل الفلسطينية الاخرى، بما في ذلك حركة «فتح» التابعة لياسر عرفات.

ونقلت جريدة «ني يوروبيان» عن مراسلها في طوكيو قوله عندما تمرد جناح «الجبهة الشعبية» في لبنان ضد عرفات قامت المنظمة اليابانية بدور الوسيط فاصبحت تعتبر، على قول المراسل المذكور، «حزباً سياسياً صغيراً في العالم الفلسطيني».

ونقل مراسل الجريدة عن مصادر عسكرية يابانية في طوكيو ان تحركات عناصر «سيكيغون» في لبنان بدأت تظهر منذ عام ١٩٩٤، وان التدريبات التي تقدمها للعناصر اللبنانية تشمل فنون القتال اليدوي كالكاراتي والجودو والكندو.

● البنوك السعودية، نتائج جيدة في أحوال سيئة
الصفحة ١٣

● «إقتصاد الرشوة» في الظاهرة الحريرية
الصفحة ٣

السياحة والزراعة اصيبتا في الصميم

٣٥٠ مليون دولار أضرار «عناقيد الغضب» وأول الضحايا السندات الدولية

● كان قرار حكومة رفيق الحريري بتسويق دفعة جديدة من السندات في الأسواق العالمية أول ضحية من ضحايا العدوان الإسرائيلي الأخير.

فقد كان من المقرر أن تقوم الحكومة اللبنانية عبر بنك «باريبا» بتسويق سندات دولية قيمتها ١٠٠ مليون دولار مخصصة لإعادة المهجرين وإعمار القرى الهدمة. لكنها اضطرت الى تأجيل ذلك بسبب العدوان المذكور على الجنوب وتزايد عدد المهجرين والقرى الهدمة.

وقد قدر الوزير السنيورة الأضرار التي لحقت بلبنان بما يزيد على ٣٥٠ مليون دولار.

المسح الأولي للأضرار جاء كالآتي:

القطاع السياحي

يقدر مسؤولون في قطاع السياحة والفنادق أن تصل خسائر هذا القطاع الى ١٥٠ مليون دولار، خصوصاً بعد التقديرات التي أشارت الى إلغاء نحو ١٠٠ ألف حجز للموسم الجاري، كما قصف الإسرائيليون بعض المواقع الأثرية السياحية التي تعتبر جزءاً من التراث العالمي، خصوصاً اللعب الروماني في صور.

وتوقع مسؤولون في القطاع ان تعوض السياحة العربية بعض الخسائر، وتنفذ الموسم إذا نجحت التحركات الديبلوماسية والسياسية محلياً وإقليمياً ودولياً في الأبقاء على وقف النار ساري المفعول.

ويأمل القيمون على هذا القطاع والعاملون فيه، أن يستطيعوا تنفيذ ما أعدوه للموسم السياحي.

وقد قضى الإعتداء الإسرائيلي على الجهود التي قامت بها وزارة السياحة على مدى السنوات الثلاث الأخيرات، عبر فتح المكاتب في أوروبا والدول العربية، والمعارض الدولية وإشتراك وكالات السفر فيها، والإعلانات التي سوّقها اصحاب الفنادق في الخارج لإجتذاب المجموعات السياحية.

أضرار الكهرباء

بلغت الأضرار التي لحقت «بشركة الكهرباء لبنان» نتيجة القصف الإسرائيلي ولمحطات بصاليم والجمهور والسلطانية، حوالى ١٠٠ مليون دولار، منها ٣٥ مليوناً في محطة بصاليم التي توزع الكهرباء على اقضية المتن الشمالي، بعبدا، الشوف، عاليه، بيروت، بالإضافة الى خط متصل منها بمحافظة لبنان الشمالي.

أما اضرار محطة الجمهور، فبلغت حوالى ٣ ملايين دولار. هذا الى جانب الأضرار التي لحقت بخطوط النقل والتوزيع ومحطات التحويل والشبكات الرئيسية والفرعية، علماً ان عملية تصليح هذه الأضرار تتطلب اشهراً وسيكون لإنقطاع التيار الكهربائي نتائج سلبية على إعادة الحياة الطبيعية في المناطق التي حرمت من التيار.

أضرار المياه

يوم الأثنين ٢٢ نيسان/ أبريل أقدم الطيران الإسرائيلي المعادي في حلقة عدوانية جديدة على قصف وتدمير خزان مياه السلطانية (خزان الدوارة) الذي يغذي ٢٠ قرية جنوبية حرمت كلياً من المياه. وهي: تبنين. السلطانية. كفردونين . دير انطار . خربة سلم . الصوانة . تولين . قبريخا . مجدل سلم . صفد البطيخ . الجميجمة . عيتا الجبل . برعشيت . شقرا . التامرية . بئر السلاسل . قلاوية . برج قلاوية . دير كيفا . صريفا.

الإتصالات السلكية

تعرضت شبكة الهاتف لأضرار جسيمة وقطعت الإتصالات السلكية عن مناطق بكاملها، وخصوصاً عن منطقة النبطية.

المواصلات البرية

عمد الإسرائيليون الى محاصرة الجنوب عن طريق قطع الطريق الساحلية التي تصله بمدينة بيروت، كما دمر مختلف «العبارات» والجسور التي تصل القرى ببعضها البعض.

والحق القصف أضراراً جسيمة بالطرقات التي تحتاج الى إعادة تأهيل وتعبيد.

المرفأ

قامت القطع الحربية البحرية الإسرائيلية المعادية منذ بداية العدوان، بمحاصرة المرافىء الجنوبية، ومرفأ بيروت، فتضيق على البواخر الداخلة إليه، وتحتجز بواخر أخرى. الامر الذي عطل على الخزينة اللبنانية وعلى عدد كبير من رجال الأعمال والتجار.

المطار

تاثرت حركة الملاحة الدولية في مطار بيروت الدولي نتيجة العمليات العسكرية المعادية، منها مما ادى الى توقف اربع شركات هي السويسرية والبريطانية والكويتية والأردنية توقفاً إحترازياً مؤقتاً.

الزراعة

تقدر خسائر الزراعة في المناطق الجنوبية المستهدفة بالقصف الإسرائيلي المتواصل برأ وجواً بعشرات الملايين من الدولارات. فخسائر موسم التبغ وصلت الى ٦٠ في المائة وهي مورد رزق أكثر من ٢٠ الف عائلة.

وخسائر أشجار الموز ٨٥ في المائة والحمضيات ٨٠ في المائة.

وقد عمدت القوات الاسرائيلية المعتدية اخيراً الى قصف مزارع المواشي، فدمرت تدميراً كاملاً «مزرعة الملاح» في عين قانا وقضت على مواشيها.

ونشير هنا الى أن منطقتي الجنوب والبقاع الغربي هما منطقتان زراعيتان في الدرجة الأولى، ومعظم الذين نزحوا منهما هم من المزارعين الذين يشكلون قطاعاً مهماً في الإقتصاد اللبناني.

أضرار متفرقة

١ . الجمود في تدفق الرساميل الخارجية الى لبنان.

٢ . تجميد العمل في بعض المشاريع الإعمارية.

٣ . تضرر ٢٥ في المائة من مدارس الجنوب، أي حوالى ٢٨٥ مدرسة.

٤ . خوف المودعين الذي دفعهم الى تحويل رؤوس أموالهم ومدخراتهم من الليرة اللبنانية الى الدولار.

٥ . ضرب الحركة الإقتصادية في الجنوب، عن طريق شل النشاط التجاري والصناعي، من هنا فقد ركز الجيش الإسرائيلي قصفه على الطريق الممتد من «النبطية» حتى «مرج حاروف» حيث المدينة الصناعية، وتم تدمير عشرات المحال التجارية والمؤسسات والسيارات.

على صعيد آخر، أعلن «الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية» انه يدرس تقديم قرض طارىء للبنان لتمويل خطط إصلاح ما دمرته الهجمة الإسرائيلية. وكان الصندوق أرسل فريقاً الى لبنان لتقويم احتياجات تمويل إصلاح إعطال في شبكتي الكهرباء والمياه واضرار لحقت بمنازل من جراء القصف الإسرائيلي.

واشار رئيس الصندوق عبد اللطيف الحمد، أن القصف الإسرائيلي الحق اضراراً بمشروع خزانات مياه في صور وصيدا الذي موله الصندوق.

وكان الصندوق الذي يتخذ من الكويت مقراً ويعتبر من المؤسسات العربية الرئيسية في مجال تقديم قروض التنمية الميسره اسهم في إعادة تأهيل مرافق عامة تضررت خلال الحرب الأهلية في لبنان.

ويقدم الصندوق الذي تملكه ٢١ حكومة عربية وتأسس قبل ٢٢ سنة مضت قروضاً بأسعار فائدة تتراوح بين ثلاثة وخمسة في المائة لفترات تتراوح بين ٢٠ و٢٥ سنة لمشاريع تهدف الى دعم التنسيق الإقتصادي العربي. ويعطي الصندوق اهمية لمشاريع البنية الأساسية.

ومنح الصندوق لبنان سنة ١٩٩٥ قرضاً بقيمة ١٠٣ ملايين دولار لمحطة طاقة في الزهراني في الجنوب، و٢٤ مليون دولار لإصلاح تجهيزات تابعة لشركة كهرباء لبنان ليرتفع بذلك إجمالي القروض التي قدمها الصندوق للبنان الى ٢٦٥ مليون دولار.

إيطاليا الأولى في الواردات والإمارات في الصادرات

العجز التجاري ١٥٥٩ مليون دولار والواردات ١٧٨٠ مليوناً في الفصل الأول

● قرأنا في إحصائيات المركز الآلي للإحصاءات الجمركية أن قيمة الواردات اللبنانية في الفصل الأول من السنة بلغت ١٧٨٠ مليون دولار في مقابل ٢٢٣ مليون دولار للصادرات.

وبذلك تكون قيمة عجز الميزان التجاري خلال الفصل الأول من العام ١٩٩٦ حوالى ١٥٥٩ مليون دولار بمعنى ان الصادرات الى المستوردات تشكل ١٢,٤٧ في المائة.

ومقارنة مع سنة ١٩٩٥، فان المستوردات خلال الفصل الأول زادت ١٩ مليون دولار بارتفاعها من ١٧٦٠ مليون دولار خلال الفصل الأول من السنة الماضية الى ١٧٧٩ مليوناً للفصل الأول من السنة الحالية بزيادة نسبتها ١,٠٧ في المائة.

في المقابل حققت الصادرات اللبنانية مقارنة مع الفصل الأول من سنة ١٩٩٥ زيادة قدرها ٥٩ مليون دولار ونسبتها ١٩,٣٦ في المائة بارتفاعها من ١٦٣ مليون دولار في الفصل الأول من السنة الماضية الى ٢٢٢ مليوناً لهذه السنة.

إجمالاً في المقارنة، فقد سجل شهر آذار/ مارس الماضي رقماً قياسياً من حيث حجم المستوردات إذ بلغت قيمتها في ذلك الشهر وحده ٦٩٠ مليون دولار. فهو ارتفع بنسبة ١٠ في المائة عن شهر آذار/ مارس ١٩٩٥. كما ارتفع بما قيمته ١٧٥ مليون دولار عن شهر شباط/ فبراير الماضي، وإن كان يعتبر شهراً قصيراً، وهو ارتفع بما قيمته ١١٦ مليون دولار عن شهر كانون الثاني/ يناير الماضي.

في المقابل، حققت الصادرات اللبنانية زيادة خلال شهر آذار/ مارس قيمتها ٢٣ مليون دولار عن آذار/ مارس ١٩٩٥، وحوالى ٩ ملايين دولار عن شباط/ فبراير الماضي. وبلغت نسبة زيادة الصادرات مقارنة مع شهر آذار/ مارس الماضي، حوالى ٤٣ في المائة.

أما في المتوسط الشهري فقد حققت الصادرات زيادة قدرها ٥ ملايين دولار، ونسبتها ٨ في المائة. في حين حققت المستوردات تراجعاً من ٦٠٩ ملايين دولار الى ٥٩٣ مليون دولار، أي ما قيمته ١٦ مليون دولار ونسبته ٣ في المائة مقارنة مع سنة ١٩٩٥.

في هذا الوقت استمر التراجع في حركة إعادة التصدير حيث بلغت قيمة البضائع المعاد تصديرها خلال الفصل الأول من سنة ١٩٩٦ حوالي ٣٥ مليون دولار في مقابل ٥٢ مليون دولار للفترة ذاتها من سنة ١٩٩٥، أي بتراجع قدره ١٧ مليون دولار ونسبته ٤٨ في المائة. وفي العودة الى المتوسط الشهري العام فان متوسط حركة إعادة التصدير تراجع من ٢٠ مليون دولار خلال سنة ١٩٩٥ الى ١٢ مليون دولار في سنة ١٩٩٦، أي بنسبة قدرها ٤٢ في المائة.

وبلغت قيمة البضائع المعاد تصديرها خلال آذار/ مارس الماضي ١٢ مليون دولار مقابل ٢١ مليون دولار في آذار/ مارس السنة الماضية، أي بتراجع نسبته ٤٣ في المائة.

أما حركة الترانزيت فقد بلغ حجمها خلال الفصل الأول من هذه السنة ما مجموعه ١٦ مليون دولار في مقابل ١٧ مليون دولار للفترة ذاتها من السنة الماضية، أي بتراجع قدره مليون دولار ونسبته ٦,٢٥ في المائة.

وعلى أساس المتوسط الشهري مقارنة مع العام الماضي فان التراجع بلغ حوالى المليوني دولار شهرياً بنسبة قدرها ٢٥ في المائة عن سنة ١٩٨٥ أما أنواع الصادرات ودول المقصد، فقد فندتها الإحصائيات معتبرة أن الصناعات الورقية على رأس اللائحة، حيث بلغت قيمة الصادرات خلال الفصل الأول من هذه السنة ما مجموعة ٥٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٤,٤ في المائة عن اجمالي الصادرات. واحتلت المواد النسيجية ومصنوعاتها المرتبة الثانية من حيث قيمة الصادرات إذ شكلت ما قيمته ٢٥ مليون دولار وما نسبته ١١,٥١ في المائة. وكانت حصة صادرات اللؤلؤ والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة ما قيمته ٢١ مليون دولار أي ما نسبته ٩,٣٠ في المائة من اجمالي الصادرات.

وبقيت الإمارات العربية في طليعة دول المقصد للسلع والمنتوجات إذ بلغت مستورداتها حوالي ٥٨ مليون دولار، أي ما نسبته ٢٦,٠٦ في المائة.

وتلتها السعودية بمستوردات قيمتها ٢٦ مليون دولار ونسبتها ١١,٦٨ في المائة. واحتلت سوريا المرتبة الثالثة باستيرادها بما قيمته ٢٣ مليون دولار ونسبته ٨٨,٩ في المائة. بعدها فرنسا بنسبة ١١ مليون دولار (٤,٩٪). وكذلك الأردن بالنسبة ذاتها من المستوردات اللبنانية، الكويت ٧ ملايين دولار (١٤,٣٪). الولايات المتحدة ٦ ملايين دولار(٧٠,٢٪)، تركيا٤ ملايين دولار، مصر ٤ ملايين دولار، واستأثر تموين الطائرات بثمانية ملايين دولار نسبتها ٩٥,٣٪.

بالنسبة الى السلع المستوردة الى لبنان، فقد بقيت الآلات وأجهزة المعدات الكهربائية أبرز السلع المستوردة حيث بلغت قيمتها ٣٠٦ ملايين دولار، ونسبتها ٢٢,٣٧ في المائة من اجمالي السلع المستوردة.

في حين شكلت معدات النقل والسيارات ما قيمته ١٨٨ مليون دولار وما نسبته ٥٤,١٠ في المائة. واحتلت المنتوجات المعدنية المرتبة الثالثة في المستوردات حيث بلغت قيمتها ١٦٢ مليون دولار، أي ما نسبته ٩,٩ في المائة، واحتلت منتوجات الصناعة الكيميائية المرتبة الرابعة بما قيمته ١٥٢ مليون دولار وما نسبته ٥٢,٨ في المائة.

على صعيد دول المنشأ فقد بقيت ايطاليا في طليعة الدول المصدرة الى لبنان حيث بلغت قيمة البضائع المستوردة منها ٢٠٨ ملايين دولار. بنسبة قدرها ١١,٦٦ في المائة من اجمالي المستوردات.

وجاءت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بما قيمته ٢٠٢ مليون دولار ونسبته ٣٦,١١ في المائة. ثم فرنسا في المرتبة الثالثة بما قيمته ١٨٥ مليون دولار، وما نسبته ١٠,٤١ في المائة. ثم المانيا بما قيمته ١٣٤ مليون دولار ما نسبته ٥٥,٧ في المائة. اما البوابات الجمركية، فنقرأ في الإحصائيات أن حصة مرفأ بيروت من قيمة الواردات ١١٥٧ مليون دولار (٦٥٪)، ومن قيمة الصادرات ٢٧,٥٠٪. ومطار بيروت ١٤,٢١٪ من قيمة الواردات و٤٥٪ من قيمة الصادرات، والمكاتب النفطية ٢٠,٧٪ من قيمة الواردات، أي ما يوازي ١٢٥ مليون دولار، ومرفأ طرابلس ٧٩,٥٪ من قيمة الواردات و١٦,٤٪ من قيمة الصادرات، العبودية صادرات تمثل قيمتها ١٢٪ والمصنع صادرات تمثل قيمتها ٦١,١٠٪.

وبلغت قيمة حركة إعادة التصدير ٣٥ مليون دولار والترانزيت ١٦ مليون دولار.

الصادرات حسب دول المقصد (مليون دولار)

بلدان المقصد	٩٦	النسبة
الإمارات العربية	٥٨	٢٦,٠٦٪
السعودية	٢٦	١١,٦٨٪
سوريا	٢٢	٩,٨٨٪
فرنسا	١١	٤,٩٤٪
الأردن	١١	٤,٩٤٪
الكويت	٧	٣,١٤٪
الولايات المتحدة	٦	٢,٧٠٪
تركيا	٤	١,٨٠٪
رومانيا	٢	٠,٩٠٪
هولندا	٣	١,٣٥٪
مصر	٤	١,٨٠٪
بريطانيا	٣	١,٣٥٪
المانيا	٦	٢,٧٠٪
اسبانيا	—	٠,٠٠٪
قبرص	٣	١,٣٥٪
الإتحاد الروسي	٢	٠,٩٠٪
ايطاليا	٤	١,٨٠٪
ليبيا	٦	٢,٧٠٪
قطر	١	٠,٤٥٪
بلجيكا	٢	٠,٩٠٪
تمويل طائرات	٨	٣,٩٥٪
سويسرا	٣	١,٣٥٪
اليابان	١	٠,٥٨٪
بلغاريا	١	٠,٥٨٪
دول أخرى	٢٨	١٢,٥٨٪
المجموع العام	٢٢٣	١٠٠,٠٠٪

الصادرات حسب انواع الانتاج (مليون دولار)

السلع	٩٦	النسبة
حيوانات حية ومنتوجات المملكة الحيوانية	٢	٠,٧٦٪
منتوجات المملكة النباتية	١٨	٧,٩١٪
شحوم ودهون وزيوت	٥	٢,١٦٪
منتوجات صناعة الاحذية	١١	٤,٨١٪
منتوجات معدنية	١	٠,٥٤٪
منتوجات الصناعة الكيماوية	١٧	٧,٤٢٪
رانتجات ولدائن اصطناعية	١٠	٤,٤٩٪
جلود، جلود فراء ومصنوعاتها	٢	٠,٧٦٪
خشب ومصنوعاته	—	٠,١٨٪
ورق ومصنوعاته	٥٥	٢٤,٥٤٪
مواد نسيجية ومصنوعاتها	٢٥	١١,١٥٪
احذية، أغطية رأس، ريش	٦	٢,٥٦٪
مصنوعات من حجر، جبس، اسمنت	٨	٣,٤٦٪
لؤلؤ، احجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة	٢١	٩,٣٠٪
معادن عادية ومصنوعاتها	١٣	٥,٦٦٪
الات واجهزة معدات كهربائية	١٦	٧,٣٧٪
معدات نقل	١٠	٤,٣٦٪
ادوات وأجهزة للبصريات	٣	١,١٢٪
اسلحة وذخائر	—	٠,٠٠٪
مصنوعات منوعة	٣	١,٢١٪
تحف فنية	١	٠,٢٢٪
المجموع العام	٢٢٣	١٠٠,٠٠٪

الواردات حسب انواع الانتاج (مليون دولار)

السلع	٩٦	النسبة
حيوانات حية ومنتوجات المملكة الحيوانية	٨٤	٤,٧١٪
منتوجات المملكة النباتية	١٤٢	٧,٩٨٪
شحوم ودهون وزيوت	١٩	٤,٠٥٪
منتوجات صناعة الاحذية	١٤٢	٧,٩٧٪
منتوجات معدنية	١٦٢	٩,٠٩٪
منتوجات الصناعة الكيماوية	١٥٢	٨,٥٢٪
رانتجات ولدائن اصطناعية	٦٦	٣,٧١٪
جلود، جلود فراء ومصنوعاتها	٦	٠,٣٢٪
خشب ومصنوعاته	٢٧	١,٤٩٪
ورق ومصنوعاته	٤٣	٢,٤٢٪
مواد نسيجية ومصنوعاتها	١٢٠	٦,٧٤٪
احذية، أغطية رأس، ريش	١٩	١,٠٥٪
مصنوعات من حجر، جبس، اسمنت	٤٧	٢,٦٤٪
لؤلؤ، احجار كريمة وشبه كريمة، معادن ثمينة	٦٠	٣,٣٧٪
معادن عادية ومصنوعاتها	١٣٥	٧,٥٨٪
الات واجهزة معدات كهربائية	٣٠٦	١٧,٢٢٪
معدات نقل	١٨٨	١٠,٥٤٪
ادوات وأجهزة للبصريات	٢٩	١,٦٤٪
اسلحة وذخائر	١	٠,٠٦٪
مصنوعات منوعة	٣٣	١,٨٥٪
تحف فنية	١	٠,٠٤٪
المجموع العام	١,٧٨٠	١٠٠,٠٠٪

الواردات حسب دول المنشأ (مليون دولار)

بلدان المنشأ	٩٦	النسبة
ايطاليا	٢٠٨	١١,٦٠٪
الولايات المتحدة الاميركية	٢٠٢	١١,٣٦٪
المانيا	١٣٤	٧,٥٥٪
فرنسا	١٨٥	١٠,٤١٪
سويسرا	٥١	٢,٨٨٪
المملكة المتحدة	٦٢	٣,٤٦٪
اليابان	٦٤	٣,٦٢٪
اليونان	٣٨	٢,١٢٪
الصين	٦٦	٣,٦٨٪
السوق الأوروبية	٧٦	٤,٢٥٪
سوريا	٧٨	٤,٤٠٪
اوكرانيا	٤١	٢,٣٢٪
تركيا	٣٣	١,٨٣٪
كوريا الجنوبية	٣١	١,٧٤٪
اسبانيا	٣٤	١,٨٨٪
هولندا	٣٨	٢,١٤٪
بلجيكا	٣١	١,٧٤٪
الإتحاد الروسي	٢٥	١,٤٠٪
السعودية	٢٧	١,٥٢٪
اسوج	٢٠	١,١٢٪
تايوان	٢٥	١,٤٠٪
البرازيل	١٩	١,٠٧٪
رومانيا	١٣	٠,٧٣٪
مصر	١٧	٠,٩٦٪
دول أخرى	٢٦٣	١٤,٧٨٪
المجموع العام	١,٧٨٠	١٠٠,٠٠٪

«إقتصاد الرشوة» في الظاهرة الحريرية

إحتكار السلطة الإقتصادية ينقل لبنان من «الفساد البريء» الى «الفساد الخبيث»!

تحليل إقتصادي:

● يعاني الإقتصاد اللبناني حالياً مشكلة «رشوة وفساد» مركبة أسوة ببعض الدول النامية في كثير من أنحاء العالم.

لكن مشكلة «الرشوة والفساد» في لبنان ليست جديدة، بل تعود الى السنوات الأولى للإستقلال إنما في هذه الأيام، وفي عهد حكومة رفيق الحريري بالذات تتخذ بُعداً مختلفاً، بل مزدوجاً ومركباً مما يشكل عاملاً إقتصادياً مؤثراً في طبيعة الإقتصاد الوطني العام وفي أدائه وفي تفاصيله.

كانت الرشوة في لبنان قديماً من النوع البسيط والمحدود في كميته وفي إطاره، وكان مقتصراً على بعض المعاملات الإدارية في دوائر الدولة، وهذا النوع البسيط السابق من الرشوة والفساد لم يكن متداخلاً مع الوضع الإقتصادي العام ومع موارد الدولة، على النحو الجديد. وكانت العهود المختلفة في لبنان تشعر بضرورة العمل على الحد من تفشي تلك الظاهرة. فأقدم عدد من تلك العهود على ما يسمى بعمليات الإصلاح والتطهير، التي فشلت كلها في تأدية الغرض منها، حتى في الحد من إنتشارها.

ولعل أكبر محاولة من هذا النوع، هي تلك التي جرت في عهد الرئيس فؤاد شهاب عندما استقدم الأب لوبريه لإنشاء أجهزة حديثة تتجاوز الإدارة التقليدية.

وكان الرئيس فؤاد شهاب، يتندر في مجالسه على فساد الإدارة القديمة، مشيراً الى أن هذا النوع من الفساد هو مناخ عام ومقبول في لبنان. ومن أقواله المشهورة في هذا الموضوع، أن اللبناني عندما يحصل على وظيفة في الدولة يسأله الناس لا عن المعاش النظامي، بل عما سماه التحصيل البراني». وقد أشار الرئيس شهاب بذلك الى أن «التحصيل البراني» في العديد من دوائر الدولة هو الأساس الذي حمله على التفكير بانشاء إدارة جديدة حديثة لتعذر إصلاح الإدارة القديمة.

وهكذا أنشأ الأب لوبريه عدة مؤسسات للتفتيش والرقابة لكن هذه المؤسسات لم تستطع أن تؤدي الغاية المنشودة فانتهى الأمر بوجود إدارتين متداخلتين مما زاد الأعباء المالية على الدولة وأعباء الدفع «البراني» على المواطنين!

وأياً كان الأمر فإن «البراني» على الطريقة القديمة، كانت له بالمقاييس الجارية الآن في لبنان وفي كثير من الدول النامية، حسنات بالمقارنة، إذا صح التعبير، بمعنى أن المبالغ التي كان ينطوي عليها هذا «البراني» صغيرة، وأنها كانت ذات فعل كبير في حيث تسهيل معاملات المواطنين سريعها، ثم أنها تكمل الدخل المحدود للموظف.

إلا أن هذا الوضع قد بدأ يتحول تحولاً جذرياً مع الإجتراح الداخلي الذي امتد عشرين سنة، بحيث إن الحالية «الخوات» التي اشاعتها الميليشيات المسلحة في طول البلاد وعرضها، قد فتحت الباب على مصراعيه أمام «قفزة» نوعية وكمية في الفساد السائد، بحيث أصبح الأمر عبئاً حقيقياً على المواطنين وعلى المشاريع الإقتصادية وعلى الدولة.

ومع قدوم رفيق الحريري الى رئاسة الحكومة يمكن القول أن مرحلة «الفساد البري» في لبنان قد إنتهت وحل محلها مرحلة «الفساد الخبيث».

فما هو المقصود بذلك، أي بالفساد القديم «البري» والفساد الجديد «الخبيث»؟

هنالك فارق كبيرٌ في نوعية الفساد المستجد والمستحدث مع «الظاهرة الحريرية»، يعود الى سببين إثنين أساسيين يعملان على جعل المشكلة مركبة ومعقدة:

■ السبب الأول، هو المناخ العام للظاهرة الحريرية. ذلك أن الحريري والمسؤولين الذين أتى بهم من «أجوائه» و«مؤسساته الخاصة»، حققوا ما حققوه قبل الوصول الى الحكم في إطار «ثقافة الفساد العامة السائدة مع الأسف في الخليج على أعلى المستويات».

والمقصود بذلك، أن ما يُسمى في اللغة الدارجة بعملية «التزبيت» أي تسهيل الصفقات هو النمط الذي عمل الحريري ومؤسساته من خلاله لأنه أمر ضروري ولازم للنجاح. وهذه الثقافة السائدة وقوامها العمولات القائمة على النفوذ كأداة للتزبيت بغية تسهيل الحصول على العقود وتنفيذها، هي ما يمكن وصفه بسر النجاح الإقتصادي أو بالأحرى المالي للعديد من المحظوظين الذين تعاطوا الأعمال في الخليج ومنهم رفيق الحريري. فالظاهرة الحريرية، كما هي معروفة اليوم، هي بنت «ثقافة التزبيت».

■ السبب الثاني، هو أن الحريري والحريريين في لبنان اليوم يحتكرون «السلطة الاقتصادية».

ذلك أن المشكلة تتعاظم وتتعقد حسب الدراسات الجارية الآن حول مناطق الفساد في العالم، عندما يكون هناك إحتكار للسلطة الإقتصادية.

فقد جاء في دراسة بعنوان «الفساد» أعدها الباحثان أندريه شليفر وروبرت فيشيني نشرت في عدد الخريف لعام ١٩٩٣ من «مجلة الإقتصاد» الفصلية الأميركية، أن أهم من موضوع الفساد في حد ذاته هو كيفية تنظيم الفساد.

ويؤكد الباحثان المذكوران، أن هذا الفساد وخصوصاً الفساد القائم على التزبيت يصبح مشكلة حقيقية عندما تكون للمسؤولين سلطة إحتكارية على المرافق الاقتصادية.

وهناك الآن مؤسسة مثل مؤسسات تصنيف البنوك والجدارة الإئتمانية للشركات، تصنف الفساد الرسمي. هي مؤسسة تدعى: BERY (لاعلاقة لها بالرئيس نبيه بري وان تشابه الأسم)...

وأخطر ما في «مدرسة التزبيت» في الفساد، أنها «تفضل» المشاريع الكبرى وخصوصاً مشاريع البنية التحتية، مثل مشاريع إعادة الإعمار الجارية في لبنان على يد الحريري، على المشاريع الصغيرة والأكثر إنتاجية. وفي ذلك تقول مجلة «إيكونوميست» البريطانية:

«هل هذا يعني أن الفساد المنظم قد لا يكون منه ضرر، أو ربما يكون منه نفع؟ بالتأكيد لا... والسبب أخلاقي. وبما أن الفساد خطأ مناف للأخلاق فإن المنغمسين فيه يميلون عادة الى السرية ما أمكن. وحتى الديكتاتوريين منهم يراعون بعض الشيء الرأي العام، إن لم يكن في بلدانهم ففي الخارج. فحتى إذا كانت الحكومة الفاسدة قوية ومنضبطة. فإنها تفضل العمليات التي تتيح الرشوة من غير إمكانية إكتشافها. على حساب البدائل المتفوقة إقتصادياً. ذلك أن العديد من البلدان الفقيرة، تفضل أن يستثمر الأجانب في مشاريع البنية التحتية الكبرى وعقود السلاح، حيث زيادة الأسعار سهل أكثر مما هو في المشاريع الصغيرة الأكثر إنتاجية مثل مشاريع الصحة والتربية. فكلما كبرت الكعكة كان أقل أهمية سرقة بعض الفتات هنا وهناك».

وفي كل الأحوال، تفعل ثقافة الفساد فعلها في زيادة الأسعار وزيادة التضخم. وحتى في أنواع

رفيق الحريري

الرشوة البسيطة على الطراز القديم، فإن الزيادة على كلفة المعاملات تشكل ضريبة إضافية على الضريبة الدولة بل هناك حالات في لبنان منها ما يتعلق بالمعاملات في الدوائر العقارية خصوصاً، قد تزيد «الكلفة البرانية» للمعاملة على الرسوم التي تتقاضاها الدولة بموجب القانون. وهناك تقديرات تشير الى أن إسهام التزبيت البسيط في معدل التضخم العام في لبنان يتراوح بين ١٠ و٢٠ في المائة، بينما عمليات «التزبيت المركب» من حيث إنعكاسه على الكلفة النهائية، تسهم في معدل التضخم العام بما بين ٢٠ و٤٠ في المائة. لكن هذه التقديرات لا تمثل الصورة الواقعية لأن الكلفة التي تنطوي عليها ليست فورية، بل تمتد على مدى عدد من السنوات. والعينات الحصرية التي يسهل قياسها نسبياً لا تمثل الصورة الشاملة على المدى المتوسط والمدى البعيد، وبالتالي فإن إسهام التزبيت في معدل التضخم العام قد يصل أحياناً الى أكثر من مائة في المائة.

والملفت أن «عمليات التزبيت» هذه لها تأثير إيجابي على معدل النمو العام مقاساً في المدى القصير. وهذا النوع من القياس هو قياس محاسبي لأن معدلات النمو في المدى القصير لا تعني بالضرورة النمو الإنتاجي في الإقتصاد العام.

ومن هذا القبيل يمكن القول أن معدلات النمو التي سادت في لبنان منذ قدوم الحريري الى الحكم من سنوات أربع، وتتراوح بين ٦٪ و٨٪ تدخل في إطار يدل على مستوى عال من الفساد.

فالتقسيمات العالمية للعلاقة بين النمو والفساد تقسم هذه المستويات الى ثلاثة:

١ . المستوى العالي.
٢ . المستوى المتوسط.
٣ . المستوى المتدني.

ويستدل من المعلومات المستقاة من التقارير الدولية حول الموضوع أن نسبة النمو الإقتصادي هي الأكثر ثباتاً بين الدول المصنفة في إطار المستوى المنخفض من الفساد، وتأتي في مقدمها تايوان وسنغافورا والولايات المتحدة الاميركية و ألمانيا. وذلك على فترة زمنية طويلة تشمل على الأقل عشر سنوات، بحيث يمكن تعديل نسبة النمو على أساس الدورة الإقتصادية، وهي دورة من الأسهل قياسها بالنسبة الى الدول الصناعية.

أما النمو الأكبر نسبة والأقل ثباتاً خلال فترة زمنية مماثلة، فهو مترافق مع حالات الفساد المتوسط، وخصوصاً في دول حجمها الإقتصادي كبير بالمقاييس العالمية، مثل الصين وماليزيا واليابان والبرازيل. حيث تخف نسبة النمو مع تعاظم درجة الفساد في هذه الشريحة المتوسطة.

أما الدول المصنفة في فئة الفساد العالي فأنها ليست فقط أقل نمواً من الفئات الأخرى بل إن نموها متذبذب بسرعة فائقة بحيث يمكن أن ينتقل من نمو كبير في مرحلة زمنية معينة الى إنهيار كبير في مرحلة أخرى. ويتراوح معدل التقلب في الدول العالية الفساد بين ٤٪ فوق الصفر و٤٪ تحت الصفر.

وتلاحظ التقارير الدولية، أن الدول ذات السلطة الديكتاتورية، بالمقارنة مع الدول ذات الحكومات التي لها سيطرة إقتصادية شبه إحتكارية، أكثر ضبطاً وتنظيماً للفساد بحكم سيطرتها على أجهزة الدولة، وهذه الميزة تمكنها من إجتناب أي شيء يشكل ضرراً ملحوظاً على الإقتصاد العام. وفي ذلك يقول واحد من هذه التقارير:

«إن الحاكم الديكتاتور مثلاً قد يعتبر الرشوة ببساطة على أنها جزء من عائدات الضريبة في بلاده، مخصص لإستخدامه الشخصي. ويمكن القول أن الرشاوى التي يُسمح بها لبعض كبار المسؤولين في الدولة، هي من قبيل تعزيز كفاءة الأداء».

وتعليقاً على ذلك يقول تقرير شليفر وفيشني:

«فإذا كان الأمر كذلك، فإن من مصلحته بوضوح أن يطلب دمج الضرائب والرشاوى على نحو يعطي أفضل مزيج طويل الأمد بين واردات الدولة والنمو الإقتصادي. ومن الناحية النظرية يجب أن يكون ذلك مساوياً الى الواردات الضريبية التي تريد جمعها حكومة نزيهة. والواقع أن المداخيل السياسية في دولة ديموقراطية لها قدرة على المحاسبة قد تجعل من النظام الضريبي في تلك الدولة الديموقراطية، أقل كفاءة من نظام ديكتاتوري فاسد، يقوم على ضريبة مضافاً إليها رشوة».

وقياساً على ما تقدم، كيف يمكن تفكيك النظام الحالي المركب في لبنان؟ إذا أردنا تبسيط الأمر يمكن تحليله الى أربع شرائح متداخلة تشمل العناصر المنظورة وغير المنظورة:

١ . الرشوة التقليدية، أي «البراني»، بلغة الرئيس فؤاد شهاب، وهي الرشوة التي يتقاضاها صغار الموظفين لتسيير وتمرير المعاملات العادية. وهذا النوع البسيط في الإطار العام تتوازن كلفته بإسهامه في تسريع الأداء، أي أن الرشوة التي تدفع على هذا النمو هي إضافة الى الرسوم القانونية، وبالتالي يمكن إعتبارها في إطار الضرائب مضافاً إليها الرشوة. وتنطبق عليها الأحكام الواردة في تحليل شليفر وفيشني لأنها تعوض عن الزيادة في الكلفة بزيادة سرعة وكفاءة الأداء.

٢ . الرشوة المؤسساتية، والمقصود بذلك ما تتكبده المؤسسات الإقتصادية الخاصة لتسهيل أعمالها عن طريق «التزبيت». وهذا النوع له إنعكاس مباشر على كلفة الإنتاج وبالتالي على مستوى التضخم لأن المؤسسات الإقتصادية، سوف تقوم بإدماج هذه الكلفة الإضافية في الكلفة الأصلية على حساب المستهلك النهائي. والأخطر من ذلك أنها تنعكس إنعكاساً سلبياً سيئاً على حركة التصدير إذا كانت تلك المؤسسات متجهة الى تصدير منتوجاتها الى الخارج، ذلك لأن الكلفة الإضافية هي انتقاص مباشر من تنافسيتها في الأسواق.

٣ . الرشاوى المنافسة للضريبة، وهذا النوع يبقى بطبيعته ضمنياً أو سرياً، لكنه ينعكس إنعكاساً سلبياً على الواردات الأساسية للدولة. وهذا النوع الضمني من الفساد السائد له أوجه قانونية وسياسية أيضاً. ويمكن حصر هذا النوع بثلاث فئات:

■ الفئة الجمركية، وهي تشمل، تسهيل عمليات التهريب مما ينتقص بالمقدار ذاته من الواردات الجمركية للدولة. وتشمل من ناحية أخرى، التلاعب في تقديرات الرسوم الجمركية القانونية بما ينتقص أيضاً بالقدر ذاته من الواردات الجمركية للدولة.

■ الفئة القانونية، وهذه قد تكون أقلها حجماً وعدداً، لأن عدد القضاة الذين يقبلون الرشوة قليل عادة. ذلك أن بعض الأحكام القضائية لها إنعكاس على الموارد العامة وخصوصاً عندما تكون هناك منازعة مع أملاك الدولة أو حيث يقتضي الأمر تخمينات قضائية. فالتخمينات التي جرت في وسط بيروت التجاري أفادت شركة الحريري بصورة مباشرة وأن كان إنعكاسها على واردات الدولة مؤجل.

ويقول أصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري، أن «سوليدير» الحريرية أفادت على الأقل بثلاثة أضعاف التعويضات التي تلقاها أصحاب الحقوق في التخمين وحده، ناهيك بالاستثمار في وقت لاحق.

■ الفئة السياسية، وهي تتعلق باستخدام الوزراء والسياسيين نفوذهم السياسي لتحقيق منافع إقتصادية لأنفسهم أو لأنصارهم على حساب الدولة.

٤ . مشاريع البنية التحتية، هذا النوع من المشاريع وخصوصاً في الحالة اللبنانية حيث المشاريع الإعمارية كبيرة وتقوم في غالبيتها على الإستدانة من الخارج، أو على التمويل الذاتي، فإن تأثيرات الفساد فيها طويلة الأجل لأن المشاريع ذاتها طويلة الأجل ولأن سداد كلفتها طويل الأجل أيضاً، وإنعكاس الفساد في هذا النوع من المشاريع يصيب في الدرجة الأولى ميزان المدفوعات، لأن الرشوة ككلفة إضافية يتقاضاها القائمون على تلك المشاريع تسددها الدولة ضمن تسديد القروض والديون بإحتياطيها من العملات الصعبة.

إن «إقتصاد الرشوة»، بات الآن فرعاً من العلوم الإقتصادية، شغل الدارسين والباحثين، كما رأينا في بحث شليفر وفيشني، السالف ذكره. وقد تكون الحالة اللبنانية الحاضرة، حالة مدرسية أنموذجية من حيث توفر جميع العناصر والتعقيدات المركبة لإقتصاد يشكل الفساد لحمته وسداه... وثقافته!

بيانان من نقيب المهندسين و«تجمع أصحاب الحقوق»

«سوليدير» تهدم مباني تراثية وتخالف القوانين والمراسيم

● في وقت كان لبنان يحاول تمضيد جراحه على أثر العمل العسكري الإسرائيلي العدواني على جنوبه وأطراف عاصمته، كانت شركة «سوليدير» تمضي في ما سماه عاصم سلام، نقيب المهندسين، بعملية هدم لعدد من المباني التراثية في وسط بيروت التجاري.

والمباني التي عناها بيان النقيب سلام واقعة على العقارات ٥٩ - ٦٠ - ٦١ (زقاق البلاط) ٩١١ و١٠١١ (ميناء الحصن).

وفي البيان المسهب الذي أصدره النقيب عاصم سلام فنّد المخالفات القانونية التي ارتكبتها «سوليدير» كالآتي:

■ اولاً: خالفت المرسوم الرقم ٤٨٣٠ تاريخ ٤ آذار/ مارس ١٩٩٤ الخاص بالمخطط التوجيهي لوسط بيروت الذي لحظ المحافظة على هذه المباني لطابعها الهندسي والتاريخي ولقيمتها التراثية.

■ ثانياً: خالفت القرار الخاص والشروط الخاصة للمديرية العامة للتنظيم المدني بالمخطط التوجيهي الذي يمنع هدم هذه الأبنية أو إضافة أي جديد اليها ويفرض ترميمها لتعود الى شكلها السابق.

■ ثالثاً: خالفت قراراتها نفسها إذ كانت هذه الشركة حددت لهذه المباني مواصفات فنية وشروطاً خاصة لإعادة ترميمها تدل على أنها صالحة ولا تشكل خطراً على السلامة العامة.

إضافة الى ذلك، فإن هذه الأملاك والأبنية المشيدة عليها كانت عرضت على مالكيها لإستردادها بشرط ان يقوموا بترميمها وإعادتها الى حالها السابقة، غير أن الإمكانات المالية لهؤلاء لم تسمح لهم بالإسترداد، ففقدوا بذلك حقهم فيها وصارت في عهدة «سوليدير» التي يتعين عليها ترميمها طبقاً لمرسوم إنشاء هذه الشركة وتطبيقاً لنصوص المخطط التوجيهي. وهذا يجعلنا نتساءل:

كيف يفسر هذا التناقض ما بين ضرورة الحفاظ على هذه الأبنية إذا استردها مالكوها من جهة، والسماح بهدمها عندما صارت ملكاً لسوليدير؟

وكيف يمكن لـ «سوليدير» ان تفرض على أصحاب المباني المماثلة التي لم تسترد، مواصفات الحفاظ عليها ما دامت هي لم تفعل الشيء ذاته؟

ويمضي النقيب عاصم سلام في بيانه قائلاً:

ان المعارضة القاسية التي واجهت مشروع إعمار الوسط التجاري من الشريحة الكبرى من المهندسين ارتكزت في محاورها الأساسية على شمولية الهدم الذي لحظ في المخطط التوجيهي لتعارضه مع المبادىء الأساسية للحفاظ على التراث الحضاري وعلى ذاكرة المدينة.

إن الإمعان في الهدم وتجاهل المخطط التوجيهي المصادق عليه من دون الرجوع الى الهيئات المسؤولة لإبداء رأيها ما هو إلا إمعان في الجزرة التراثية التي قامت عليها المبادىء التنظيمية لهذه الشركة، وتبين لنا أن عملية الهدم هذه حصلت من دون الرجوع الى وزارة الثقافة أو مديرية التنظيم المدني، المرجعين المؤهلين للموافقة على ذلك.

وهذا ما يظهره الكتاب الذي وجهه رئيس مجلس إدارة «سوليدير» الى المديرية العامة للتنظيم المدني والذي يبلغها فيه أن الشركة قررت الهدم من غير أن يطلب موافقة المديرية على ذلك.

ويتابع نقيب المهندسين:

إننا نستغرب أشد الإستغراب هذه المخالفات الواضحة للقوانين وهذا الاستهتار بالتراث الوطني وتسخيره من أجل مصالح عقارية وتجارية بحتة ونخشى أن تمتد هذه العملية الى مبان مماثلة ومواقع تاريخية أخرى. لذا فاننا نلفت مجلس الوزراء الى هذه الخروقات الفاحشة للقوانين، ونطالب وزير الثقافة و التعليم العالي بما عهدناه فيه من تعلق بالتراث والقيم الحضارية والإنسانية بأن يتدخل فوراً لوقف هذه المجزرة ومعاقبة المسؤولين عنها وإتخاذ كل الإجراءات اللأزمة.

على صعيد آخر، قال «تجمع أصحاب الحقوق في وسط بيروت التجاري»، في بيان اصدره انه «فوجىء بإقدام الشركة العقارية في بيروت، وفي خضم الأوضاع المحيقة بالبلاد وإنشغال الوطن بمواجهة العدوان الإسرائيلي، على هدم عدد من المباني السليمة الموضوعة على لائحة الإسترداد وفق المخططين التوجيهي والتفصيلي للوسط التجاري، خارقة بذلك الأنظمة والتخطيطات المصادق عليها لدى الجهات الرسمية وكل الأصول الأدبية التي تقتضيها المرحلة الراهنة».

وأضاف: «التجمع، اذ يلفت كلا من المجلس الأعلى للتنظيم المدني ولجنة بلدية بيروت، وهيئات المحافظة على التراث الوطني والبيئة، الى هذا الخرق الفاضح للقوانين والأنظمة من الشركة العقارية وإمعانها في تدمير الأبنية الملحوظ حمايتها والمحافظة عليها، يحتفظ بحق ملاحقة هذه الشركة امام الجهات القضائية المختصة في الوقت المناسب».

العدد الثامن - المجلد الثالث - أيار / مايو ١٩٩٦
Issue 8 . Vol. 3.May 1996 4

سوريا
تسعى لإيجاد ٩٠ الف وظيفة

الموازنة حجمها ٤,٥ مليار دولار ونصفها للإستثمار

● تضمنت الميزانية العامة لسنة ١٩٩٦ التي اقرها «مجلس الشعب» في خواتيم الشهر الماضي، زيادة بمعدل ١٣,٥٥ بالمائة في تقديرات الإنفاق المقترحة عن سنة ١٩٩٥.

مصادر إقتصادية ومالية في دمشق قالت ان تقديرات الإنفاق في الميزانية بلغت ١٨٧,٤٥ مليار ليرة سورية (٤,٤٦ مليار دولار) مقابل ايرادات تقدر بمبلغ ١٣٧,١٧ مليار ليرة مما يعني أن العجز سيبلغ ٥٠,٢٨ مليار ليرة سورية.

وزادت هذه المصادر أن الحكومة ستسد العجز عن طريق الحصول على قروض مختلفة.

وتحتسب بنود الميزانية بصورة رئيسية حسب سعر الصرف التشجيعي الذي يبلغ ٤٢ ليرة سورية للدولار الواحد، وهناك أسعار اخرى يتم إحتساب بعض البنود على أساسها. ويبلغ سعر الدولار في السوق السوداء حوالى ٥٠ ليرة سورية.

وأشارت المصادر ذاتها الى أن العجز في ميزانية ١٩٩٥ يتوقع أن يكون بحدود ٣٥ مليار ليرة (٨٣٣ مليون دولار). والإيرادات المتوقعة لميزانية سنة ١٩٩٥ حوالى ١٦٢ مليار ليرة (٣,٨٥ مليار دولار).

ولم تصدر الحكومة حتى الآن الأرقام الرسمية النهائية لميزانية سنة ١٩٩٥. وتبدأ السنة المالية في سورية في الاول من شهر كانون الثاني/ يناير وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الاول/ ديسمبر.

مصادر مالية اشارت الى ان الإيرادات المتوقعة ستبلغ حوالي ١٠٤ مليار ليرة. وسيتم تحصيلها من الضرائب والرسوم وبدل الخدمات، بالإضافة الى ٣٣ مليار و١٧٠ مليون ليرة وهي ايرادات إستثمارية وفوائض سيولة وغيرها.

أما الإنفاق في ميزانية سنة ١٩٩٦ فيتضمن ٩٥,٩٧٧ مليار ليرة سورية إنفاقاً جارياً و٩١,٤٧٣ مليار ليرة سورية إنفاقاً إستثمارياً سيعطي أولوية لتنفيذ المشاريع وخصوصاً تلك التي تتعلق بقطاعات الري والزراعة والصناعة والكهرباء.

ولاتزال المؤسسات الحكومية في سورية والوزارات تصرف ضمن الميزانية الأثني عشرية وهي مخصصات شهرية ترتكز على ميزانية السنة الماضية، وذلك حسب مرسوم خاص صدر في أول السنة الحالية.

المحللون الإقتصاديون يقولون، أن الإقتصاد السوري مازال يظهر علامات الإنتعاش التي بدأت تظهر خلال السنوات القليلة الماضية وخصوصاً بعد تشجيع القطاع الخاص للعب دور اكبر في النشاط الإقتصادي المحلي.

ويشير هؤلاء أيضاً الى ان عوامل عدة أخرى أسهمت في هذا الإنتعاش منها الإزدياد الكبير في إنتاج النفط الذي وصل الآن الى حوالى ٦٠٠ الف برميل يومياً من أقل من ١٧٠ الف برميل في بداية الثمانينات.

وتشكل الصادرات النفطية التي تصل الى حوالي ٣٢٠ الف برميل يومياً ما يزيد على ٦٠ في المائة من عائدات التصدير.

وتشير مصادر إقتصادية الى أن الدخل من النفط بلغ في السنة الماضية حوالي ٦٠ مليار ليرة سورية.

كما أسهم في هذا التحسن الارتفاع الكبير في الإنتاج الزراعي، وخصوصاً القمح حيث حققت سوريا الإكتفاء الذاتي ودخلت سوق التصدير سنة ١٩٩٥ عندما بلغ إنتاجها اربعة ملايين طن مقابل الاستهلاك السنوي الذي يبلغ ٢,٢ مليون طن.

وحسب إحصائيات «البنك الدولي» فإن الناتج القومي الإجمالي في سوريا بلغ ١٤,٦٧ مليار دولار حسب اسعار ١٩٨٩/١٩٩١ كما بلغ معدل الزيادة السنوية في الإنتاج الإجمالي المحلي ٣,٩٪ في الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٣.

ومن المقرر أن تصبح ميزانية ١٩٩٦ رسمية ويبدأ العمل بها بعد أن يصدرها رئيس الجمهورية حافظ الاسد في قانون خاص.

■ أفادت إحصائيات رسمية أن ٢,٢٥٠ مليون سائح غالبيتهم من الدول العربية زاروا سوريا سنة ١٩٩٥ وتوقعت الإحصائيات أن تستقبل سوريا ٤ ملايين سائح في سنة ٢٠٠٠.

ويشكل اللبنانيون والأردنيون غالبية السياح العرب، فيما يشكل الأتراك والإيرانيون يليهم الفرنسيون والألمان غالبية السياح الأجانب.

وفي الإحصائيات نقرأ أيضاً، أن العائدات من قطاع السياحة لسنة ١٩٩٥ بلغت ٥٠ مليار ليرة سورية (الدولار يساوي ٥٠ ليرة) بعد أن كانت ٤٠,٨١٥ مليار ليرة سنة ١٩٩٤.

السياح العرب امضوا في سنة ١٩٩٤ ما مجموعه ١٤٧٨٣٦ ليلة سياحية في فنادق الدرجة الممتازة بينما أمضى الأجانب ٣٤٢٤٩٠ ليلة سياحية في هذه الفنادق.

يشار الى أن هذه الأرقام لا تشمل السياحة المحلية.

وتشير الإحصائيات الى أن في سوريا ٤٥٣ فندقاً تتوزع كالتالي (١١ فندقاً من الفئة الممتازة و٣٧ من الفئة الأولى و٨٨ من الدرجة الثانية و٢٣٦ من الدرجة الثالثة وحوالى خمسين نزلاً) ويبلغ مجموع الأسرة ٣١٣٩٤ سريراً طبقاً لإحصاء ١٩٩٤.

وكانت مصادر رسمية اكدت أن رقم العائدات السياحية أسهم في الناتج المحلي لقطاع التجارة في سوريا بنسبة ٢١,٦ في المائة وهو يشكل خمس الناتج المحلي التجاري.

وقالت المصادر ذاتها انه بين سنتي ١٩٨٥ و١٩٩٤ بلغت نسبة النمو سبعة في المائة وتشير الأرقام الى أن نصف مليون سائح زار سوريا سنة ١٩٩٠ وبلغ رقم العائدات انذاك ٨٤ مليون ليرة.

ويجري العمل حالياً على إقامة المزيد من المشاريع السياحية منها القرى السياحية في «عمريت» (طرطوس) و«ابن هاني» (اللاذقية على الساحل السوري).

واعتبرت أن التطوير السياحي يستدعي تنفيذ مشاريع «الموتيلات» الصغيرة، ضمن مناطق مخصصة كمحميات بيئية ومخيمات سياحية مؤقتة.

العراق
وزارة التجارة طرحت سلعاً غذائية لكبح جماح الأسعار

موسم الحصاد بدأ في الموصل والغلال لا تكفي

● روجت وسائل الإعلام العراقية للزيارة «التفقدية» التي قام بها الرئيس صدام حسين الى الموصل في محاولة لتسليط الأضواء على استتباب الأمور في الداخل على الرغم من الحصار والعقوبات وتداعي المحاولات للتخفيف من حدتها على الإقتصاد.

والزيارة التفقدية، هدفها «الاطمئنان» الى أوضاع الزراعة والمزارعين والإستعدادات التي اتخذتها محافظة الموصل لموسم الحصاد الجديد.

وكانت وزارة الزراعة دعت المزارعين واصحاب الات الحصاد الى تهيئتها للمشاركة في موسم الحصاد الذي يبدأ اولاً في المحافظات الجنوبية الحارة ثم محافظات الوسط فالشمال.

وباتت الحكومة العراقية، التي كانت تستورد قسماً كبيراً من احتياجاتها الغذائية قبل الحظر الإقتصادي والحصار المتعدد الذي فرض على العراق في آب/ اغسطس ١٩٩٠ بعد العمل العسكري في الكويت، تشجع الزراعة لتعويض النقص الغذائي.

وتشير أرقام رسمية الى أن العراق، الذي يقارب عدد سكانه العشرين مليون نسمة بحاجة الى ثلاثة ملايين طن من القمح لتوفير الطحين للسكان الذين يعانون من نقص فادح في الأغذية منذ اكثر من سنوات خمس.

ويعترض تطور الزراعة العراقية أيضاً النقص في الأسمدة والمبيدات الحشرية بسبب الحظر.

وقد تسلم العراق في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ ما يزيد على ٥٨ حاصدة آلية من أصل ٦٠٠ حاصدة قدمتها إليه الجزائر.

وتحظر الحكومة الاتجار بالمحاصيل الغذائية وتفرض على المزارعين تسليم كامل محاصيلهم الى وزارة التجارة تحت طائلة التعرض لعقوبات بينها تسحب الاراضي منهم، وتغريمهم مبالغ كبيرة واحياناً السجن لمدة ثلاث سنوات.

وكانت منظمة الاغذية والزراعة (فاو) التابعة للأمم المتحدة، قد ذكرت في تقرير لها في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٩٥ ان إنتاج الحبوب للموسم الزراعي ١٩٩٤/١٩٩٥ في العراق بلغ ٢,٥ مليون طن وهو ما يقل بنسبة عشرة في المائة عن الموسم الذي سبقه.

وأوضح مسؤولون من الأمم المتحدة في العراق، ان مختلف المنظمات الدولية تحاول مساعدة المزارعين العراقيين على زيادة محاصيلهم لتحقيق نوع من الإكتفاء الذاتي وتخفيض حجم مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية.

ويتزامن موسم الحصاد مع بداية تنفيذ إجراءات سريعة كانت وزارة التجارة اتخذتها للسيطرة على الأسعار في الأسواق بعيد الاعلان عن اخفاق المحادثات بين العراق والأمم المتحدة حول صيغة «النفط مقابل الغذاء». (وهي تطبيق القرار ٩٨٦ الذي يسمح للعراق بتصدير كمية محدودة من النفط لتمويل شراء ادوية وأغذية تحت إشراف دقيق للأمم المتحدة)... ولمنع التجار من رفع اسعارها.

وقررت الوزارة من جهة اخرى، فتح ابواب أسواقها لبيع المواد الغذائية وكذلك الأدوات الكهربائية، مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة التبريد، ومواد البناء وقطع غيار السيارات.

وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تحسناً ضئيلاً وتدنى سعر الدولار الى ٨٢٥ ديناراً خلال الاسابيع الأخيرة من الشهر الماضي. وقال حكمت مزبان ابراهيم، وزير المال، ان منهج الإصلاح الإقتصادي الذي تطبقه الحكومة حالياً غير مرتبط بحالة ظرفية وإنما سيستمر طالما استمر الحظر المفروض على العراق منذ آب/اغسطس ١٩٩٠.

وكانت الحكومة العراقية اتخذت في كانون الثاني/ يناير الماضي سلسلة من الإجراءات لمواجهة التضخم والسيطرة على أسعار مختلف المواد الغذائية والسلعية.

وأضاف الوزير ابراهيم: «إذا حصلت نتائج إيجابية (عن الحوار مع الأمم المتحدة) فستكون بلا شك عاملاً ايجابياً إضافياً لإختصار من الإصلاح وإختصار تحقيق الأهداف الإيجابية».

■ ذكرت مصادر اردنية انه أتم مسؤولون عراقيون التوقيع في عمان على عقود مع عدد من الشركات والمؤسسات الصناعية الأردنية تنفيذاً لبنود البروتوكول التجاري الموقع بين البلدين بلغت قيمتها حوالي ٩٠ مليون دولار.

واضافت المصادر ذاتها أن الوفد العراقي الى المحادثات والتوقيع ضم مدير عام المنشأة العامة للزيوت النباتية في العراق ومدير المنشأة العامة للمواد الغذائية وعدداً من المسؤولين العراقيين وقد وقع عقوداً مع مجلس الزيوت الاردني بقيمة ٦٥ مليون دولار وباقي المبلغ وزع الى المنظفات الكيماوية وأنواع الصابون.

وأوضحت المصادر أن وفوداً اخرى ستزور الأردن في نهاية هذا الشهر لتوقيع عقود مع الشركات والمؤسسات الصناعية الأردنية لاستيراد منتوجات اردنية بما يغطي قيمة البروتوكول البالغة حوالي ٢٢٠ مليون دولار.

غزة - أريحا
الأزمة السكنية تذر قرنها ولا حل وشيكاً

مطلوب ٢٥٠ ألف وحدة سكنية حتى سنة ٢٠٠٠

● تعاني الضفة الغربية وقطاع غزة من ازمة سكنية حادة يتحمل آثارها قطاع كبير من السكان البالغ عددهم ما يزيد على ٢,٥ مليون نسمة.

فالدراسات والإحصائيات دلت على أن هناك عجزاً فورياً بحوالي ٤٠ الف وحدة سكنية تضاف إليها الوحدات السكنية المتوقع الطلب عليها حتى سنة ٢٠٠٠ والبالغة حوالي ٢٠٠ الف وحدة سكنية.

وكانت وزارة الإسكان الفلسطينية عزت الضائقة الحالية في الاسكان لدى الفلسطينيين الى عوامل خارجية مثل السياسات التي كان يتبعها الإحتلال الإسرائيلي سابقاً مثل مصادرة الأراضي وسن القوانين التي تمنع إقامة وترخيص المصانع او إنشاء المؤسسات الوطنية الفلسطينية، إضافة الى سياسة هدم المنازل وإغلاق الحدود بيع الإحتلال الذي اعقب هزيمة الأيام الستة سنة ١٩٦٧.

الى جانب ذلك هناك العوامل الداخلية المتمثلة في غياب الإستراتيجية الوطنية في مجال البناء والاسكان في الأراضي الفلسطينية وقلة الموارد المالية والخبرات والمهارات الإدارية.

واوصت الوزارة بتاسيس بنك «اسكان فلسطيني» للإسهام في توفير المصادر المالية اللازمة لدى ذوي الدخل المحدود والمتوسط، وذلك بسبب قلة الموارد المالية المتوفرة في الأراضي الفلسطينية لهذا الغرض.

ويرى المراقبون انه بغية الوصول الى استراتيجية الإسكان هذه لا بد من الأخذ بعين الإعتبار ضرورة إعادة ترشيد توجهات الشعب الفلسطيني، ودعوته الى إعادة النظر في فكرة الاسكان للعائلات المتتالية، والإمتداد الأفقي للبيوت، ووضع خطة لإسكان ذوي الدخول المحدودة.

ويضيف المراقبون ان أهم المشكلات التي يواجهها قطاع البناء والإنشاءات الفلسطيني هي مصادرة الأراضي من قبل الإحتلال الإسرائيلي ومنع التوسع العمراني فيها لكونها محاذية للخط الأخضر، والهدف الإسرائيلي من ذلك كله هو إعطاء الفرص للتوسع الإستيطاني الإسرائيلي والتمدد في الأراضي الفلسطينية.

وفي دراسة كان أعدها مدير التعاون في محافظة نابلس أن الإحصائيات تشير الى ان حوالي ٧٥ في المائة من الفلسطينيين يواجهون ضائقة سكنية ناجمة عن طبيعة الدخل الشهري لهم، مشيراً الى ان مشكلة الإسكان تعتبر واحدة من ابرز المشكلات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني وتحتاج الى حلول سريعة.

وأعربت الدراسة تلك، عن اعتقادها بان الحل الأمثل لهذه الضائقة يكمن في تفعيل دور الجمعيات الإسكانية التعاونية، بحيث تأخذ على عاتقها وضع سياسات الإسكان الجديدة، وترشيد تكاليف البناء بالأساليب العلمية، ووضع القوانين والتشريعات الفلسطينية التي تشجع على الإستثمار في مجال الإسكان، والإستغلال الإقتصادي الموضوعي للمنح المقدمة من الدول الأخرى، وتولي السلطة الوطنية لمهام إعادة التنظيم الهيكلي للمدن والقرى.

ويبقى في نظر المحللين، ان عدم وجود دراسة شاملة لحياة المجتمع الفلسطيني من أهم المعوقات التي تواجه الحركة العمرانية، إضافة الى عدم توفر البنية التحتية اللازمة لذلك في الكثير من المناطق الفلسطينية، وعدم التنسيق بين شركات الإستثمار العقارية الفلسطينية.

فالعبء الأكبر في مهمة ايجاد الحلول السريعة لمشكلة الإسكان لإستيعاب العائدين إنما يقع على عاتق السلطة الفلسطينية، وذلك إنما يتطلب إعادة احياء للبنية التحتية التي دمرها الإحتلال، لانه من دونها لا يمكن لهذه المشاريع أن تقوم او تنتج.

ونتيجة هذه الحاجة الملحة، وارتفاع اسعار الاراضي، وقلة الأراضي المسموح البناء عليها ظهرت العمارات البرجية العالية. الأمر الذي سوف يخلق مشكلة معمارية تتلخص في عدم وجود هيئة معمارية خاصة بالفلسطينيين. وبات مطلوباً تشكيل لجنة رقابة ولجنة مختصة تقوم باجراء التقويم العملي المفصل لعناصر التصميم، تفادياً لإشكالات قد تقع في المستقبل، وأن يتم تحقيق المتطلبات المعمارية والإنشائية والإجتماعية والبيئية المناسبة للإسكانات الجديدة.

إلا أن الدكتور أحمد عامر مدير الإسكان في منطقة طولكرم رد على ذلك معتبراً أن قطاع الإسكان هو الأوفر حظاً في المشاريع التي يتم تنفيذها حالياً، مشيراً الى اعتماد خطط القطاع الخاص منذ مجيء السلطة لتلبية احتياجات الإسكان الفلسطيني على دراسة الواقع الإقتصادي والتكيف مع السياسات الإقتصادية السابقة والحالية والمستقبلية.

الاردن
الأوساط الإقتصادية تشكك بزاوج التنمية والسلام

زيادة التضخم وغياب الإستثمارات يضعان حكومة الكباريتي على المحك

● عندما كلف عبد الكريم الكباريتي، تشكيل الحكومة، كان الوازع الأساسي هو البدء في إحداث تحولات إقتصادية في المملكة بحيث تستفيد التنمية من إحلال السلام. إلا أن شكوكاً، مصدرها عدد من المحللين الإقتصاديين الثقاة والعارفين بشؤون البيت الأردني، ما لبثت أن بدأت تلف أداء الفريق الإقتصادي في الحكومة وتنزع عنه القدرة في إحداث تحولات إقتصادية مهمة تشفع بدفاع الحكم عن عملية السلام اقتصادياً.

وفي وقت يتفاءل عبد الكريم الكباريتي بالترتيبات الإقتصادية التي بدأت حكومته تنفيذها، فإن ظهور مؤشرات مقلقة مثل احتمال زيادة نسبة التضخم، وتذبذب حركة البورصة، وغياب الإستثمارات المتوقعة بعد قمة عمان الإقتصادية، وظهور دلائل على زيادة التذمر من الآثار الإجتماعية للإصلاح الإقتصادي، اخذت تنغص على أداء الحكومة وعلى تفاؤل الكباريتي بالذات. الأمر الذي جعل ربما خلف، وزيرة التخطيط، تعترف بأن الأردن لم يتجاوز بعد «جميع العقبات الموضوعية في الجانب الإقتصادي، لكننا متفائلون بحدوث تحولات جذرية على الصعيد الإقتصادي مع نهاية السنة الحالية».

أما وزير الصناعة والتجارة علي ابو الراغب، فلا يخفي ان الحكومة تعرف حجم الإشكالات الإجتماعية المترتبة على الوضع الإقتصادي، خصوصاً في البعد الإجتماعي، لكن المعالجات تحتاج الى جهد ووقت متواصلين.

وفي البعد السياسي كما يعتقد المحللون العارفون، فأن تخفيض البروتوكول التجاري الأردني مع العراق الى النصف، وتعثر المسار الفلسطيني، عاملان اسهما في إرباك الواقع الإقتصادي الأردني مؤخراً.

فقد سبب العامل الأول تباعداً واضحاً في وجهات النظر بين الفريق الإقتصادي للحكومة وفعاليات القطاع الخاص. وفرض العامل الثاني نفسه على واقع التداخل الأردني في المعادلة الفلسطينية، خصوصاً أن هناك رؤوس أموال أردنية تنتظر وتترقب مستقبل الوضع السياسي للفلسطينيين قبل أن تتخذ قرارات نهائية بالاستثمار.

وفي البعد السياسي أيضاً أبدى العديد من خبراء الإقتصاد والسياسة في الأردن ملاحظات مهمة على البرنامج الإقتصادي لحكومة الكباريتي وشكك هؤلاء بجدية الطرح الإقتصادي الحكومي.

وفي الوقت الذي تراهن فيه الحكومة على نتائج مفاوضات الشراكة مع أوروبا لتثبيت الإقتصاد الأردني وتعزيز مسيرته، فان هذه المفاوضات تراوح مكانها، بسبب اختلاف جدول اولويات الاوروبيين وتحفظهم على استبعادهم من جلسات التخطيط السابقة لقمة عمان الإقتصادية التي جرت في خريف ١٩٩٥، وكذلك بسبب التغيير الذي طرأ على نظرة الدول المانحة للدعم الذي تقدمه للدول الموقعة على السلام مع اسرائيل.

وفي الوقت الذي بادر فيه «البنك المركزي» لرفع أسعار الفائدة حفاظاً على قيمة الدينار الأردني، فإن النتائج السلبية لهذا الإجراء تجاوزت النتائج الإيجابية لاتباع البنك المركزي لسياسات متشددة حيال تداول النقد. فكان أن طالب عدد من النواب الحكومة بابتهاج سياسة إقتصادية أكثر وضوحاً ومدعمة بالأرقام أمام الرأي العام، خوفاً من النتائج الإجتماعية المتوقعة والناتجة عن إصطدام سياسات وأرقام الحكومة بالحاجات الإجتماعية الواقعية.

فطلب طاهر المصري، وهو رئيس الحكومة سابقاً، من حكومة الكباريتي دراسة وتوضيح موقفها من أرقام التضخم الإقتصادي التي تطرحها بعض الأوساط الإقتصادية والتي تصل الى ما نسبته ١٧٪.

وكان قد ثار جدل واسع في الأردن حول هذا الموضوع، واضطرت الحكومة للطلب من أعضاء البرلمان عدم اعتماد أرقام التضخم التي تروجها اوساط تستعين بالصحف للتشكيك بخطط الدولة.

وكانت بورصة عمان قد أصيبت بهزة قبل شهرين، ووصلت معدلات التداول فيها الى حدود دنيا بسبب مخاوف قطاع العمال من نتائج الأزمة السياسية بين الأردن والعراق. واضطر الكباريتي شخصياً لزيارة البورصة للإطمئنان على حركة التداول فيها، ثم اعقب الزيارة بتصريحات حول اهتمام الحكومة بفعاليات البورصة. سياسية عدة امام التكامل الإقتصادي بغية بث الثقة، ولو بشكل نسبي في حركة التداول.

ويظهر بوضوح، للمراقبين المتتبعين أن هم الكباريتي وفريقه الإقتصادي ينحصر في تعزيز احتياطياتها من العملة الصعبة والحفاظ على قيمة الدينار، إضافة الى التقليل من أهمية تخفيض البروتوكول التجاري مع العراق، وإنجاح مفاوضات الشراكة الإقتصادية مع اوروبا. هذا بالطبع مع مواصلة سياسة «التصحيح الإقتصادي» وتجنب الآثار الإجتماعية المترتبة على ذلك، مثل احتمال ارتفاع نسبة التضخم.

ويرى هؤلاء، أيضاً، أن الشيء الكثير من تطور الإقتصاد الأردني يعتمد على حد بعيد على العامل الفلسطيني، ويقولون أن شكل العلاقة المستقبلية بين الفلسطينيين والأردن سيكون له دور أساسي في تحديد حصة الأردن من الإقتصاد الإقليمي. ويشيرون الى أن الساحة الفلسطينية هي الهامش الوحيد تقريباً الذي سيتمكن الأردن من المناورة الإقتصادية فيه وعبره.

وكانت برزت أخيراً معوقات الإتجاه الذي بدأ يرشح عن الحكومة بزيادة احتياطيها من الدولارات لتغطية من بين ٥٠٠ الى ٨٠٠ مليون دينار اردني من العملة موجودة في الأراضي الفلسطينية في حالة إصدار عملة فلسطينية...

وفي اعتقاد عدد من العارفين بأوضاع الإقتصاد الأردني هذا الإتجاه إذا ما مضت به حكومة الكباريتي سيخلق العديد من الإرباكات والهزات التي لاهداف التخطيط الإقتصادي ويعزز الشك بقدرة الحكومة على مزاوجة التنمية مع السلام.

■ يتجه الأردن ومصر الى الإتفاق على إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما. وقد نزلت هذه المسألة على الكلام أثناء اجتماعات اللجنة المشتركة في خواتيم الشهر الماضي.

وقال علي أبو الراغب، وزير الصناعة والتجارة الأردني، أن اللجنة بحثت في عدد من الموضوعات محل الإهتمام المشترك وخصوصاً إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين.

وأضاف أن اللجنة الإقتصادية عرفت نتائج أعمال اللجان الفنية المختصة بإتفاقية إنشاء المنطقة الحرة، التي اجتمعت في القاهرة يوم ١٣ و١٤ نيسان/ أبريل الماضي، مشيراً الى أن اجتماعات اللجنة الإقتصادية المشتركة سبقت اجتماعات اللجنة العليا الأردنية - المصرية التي ستعقد برئاسة عبد الكريم الكباريتي رئيس الوزراء والدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء المصري.

وقال أبو الراغب أن على جدول اجتماعات اللجنة العليا المشتركة مواضيع عدة في مجالات التجارة والنقل والسياحة والصحة والثقافة والتعليم العالي. واكد أن إتفاق إنشاء المنطقة الحرة سيعمل على توسيع حجم التبادل التجاري وتنظيمه بما ينسجم مع التوجهات العالمية للتجارة الحرة ومبادىء منظمة التجارة العالمية.

وينص إتفاق إنشاء المنطقة الحرة بصورتها الأولية، والتي ينتظر أن تدخل حيز التنفيذ في الربع الأخير من هذه السنة، على أن تتم إقامتها قبل حلول سنة ٢٠٠٠، ويتم بموجبها إلغاء تدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المباشر على السلع والمنتوجات المتبادلة بين البلدين.

ضغوط لضم الأردن إلى التحالف التركي - الإسرائيلي

● ذكرت مصادر ديبلوماسية في لندن أن الولايات المتحدة تحاول ضم الأردن إلى التحالف التركي - الإسرائيلي لزيادة الوزن المطلوب لتقرير مصير الوضع في العراق، بعدما فقد الأردن الكثير من اوراقه العراقية في الآونة الأخيرة على اثر تحول عدد كبير وفعال من فصائل المعارضة العراقية إلى سوريا منذ النهاية المأساوية لصهري الرئيس العراقي صدام حسين. وقالت تلك المصادر إن دخول الأردن في التحالف المذكور من شأنه أن يشكل عامل ضغط على سوريا في الوقت ذاته فيما لو قررت واشنطن انتهاج سياسة هادفة إلى عزل سوريا، ومنع أي تقارب إضطراري بين دمشق وبغداد.

ومع أن هناك محاولات تركية وأميركية للتخفيف من أهمية التحالف التركي - الإسرائيلي خشية أن تتعاظم المخاوف العربية منه، وبالتالي معارضته، فإن الموقف اليوناني المعارض للتحالف المذكور قد وسع من دائرة التحفظات على نحو يهدد بقيام محاور متنافرة، واستقطاب ينبىء بتوتر واسع النطاق.

وقد ظهرت دلائل على محاولات إسرائيلية للضغط على أثينا بسبب هذا الموقف المتشدد، بل إن هناك إشارات يونانية حول تدخل إسرائيلي في الشؤون الداخلية لليونان، منها مقال نشره سفير اليونان لدى اليونيسكو، فاسيليس فاسيليكوس، في جريدة « تا نيا » الموالية للحكومة تناول فيه دور إسرائيل في الإنقلاب العسكري الذي جرى في اليونان في ٢١ نيسان/ أبريل عام ١٩٦٧. وقال فاسيليكوس إن وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت موشي دايان كان في أثينا يوم وقوع الإنقلاب. وأثار هذا المقال إحتجاجات شديدة اللهجة من « المجلس اليهودي المركزي » الذي اتهم السفير اليوناني بالعداء للسامية.

والمعروف أن السفير فاسيليكوس هو مؤلف الكتاب بعنوان « زد » الذي اقتبس منه المخرج كوستاس غافراس فيلمه المشهور بالعنوان ذاته حول حكم الكولونيلات في اليونان.

لكن المصادر الديبلوماسية في لندن قالت إن الملك حسين يبدي تردداً في الانضمام إلى التحالف التركي - الإسرائيلي في الوقت الحاضر، على الأقل ريثما تتوضح الصورة في الإنتخابات المقبلة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة.

إسرائيل
« البنك المركزي » رفع سعر الفائدة لكبح تزايد التضخم

المضاعفات الاجتماعية تمنع بيريز من خفض العجز في الميزانية

● تواجه حكومة شمعون بيريز، مستحقات عملية «عناقيد الغضب» التي نفذها الجيش الإسرائيلي في جنوب لبنان واستمرت أسبوعين كاملين.

و«عناقيد الغضب» كلفت الإقتصاد ما يزيد على ١٠٠ مليون دولار بحساب النفقات العسكرية والتعويضات عن الاضرار التي الحقتها صواريخ المقاومة اللبنانية في شمال الدولة العبرية.

لكن حتى قبل بدء الاعتداء الإسرائيلي على لبنان ومسؤولو الإقتصاد في حكومة شمعون بيريز، يحذرون ويقولون ويعيدون أن العجز في ميزانية ١٩٩٦ سيصل الى ثلاثة في المائة من إجمالي الناتج المحلي متجاوزاً النسبة المستهدفة وهي ٢.٥ في المائة ما لم يتم خفض الإنفاق.

وفي السنة الماضية بلغ العجز في الميزانية ٣.٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بالمقارنة مع النسبة المستهدفة وهي ٢.٧٥ في المائة. وبلغت مدفوعات الفائدة على الدين الحكومي وقدره ٢٨٧ مليار شيكل ٥.٩ في المائة من إجمالي الناتج المحلي في سنة ١٩٩٥.

وقال جوناثان كاتز، كبير الاقتصاديين بشركة «كابيتال هولدنغز» الإستشارية، انه يتوقع تطبيق سياسة مالية اشد في ميزانية ١٩٩٧.

وأضاف «لكن العملية العسكرية التي جرت في لبنان سترغم الحكومة لا محالة على تحصيل ضرائب أو فعل شيء بسرعة جداً بعد الإنتخابات المقرر اجراؤها في ٢٩ أيار/ مايو. ولا يتوقع المحللون اتخاذ اجراءات اقتصادية قبل ذلك.

وقالت مصادر قريبة من مكتب رئيس الوزراء ان المسؤولين بدأوا بالفعل مناقشة سبل خفض العجز المتزايد في ميزان المعاملات الجارية وخفض عجز الميزانية والإمساك بزمام التضخم.

ومن بين الافكار المطروحة قيام الحكومة بخفض الدعم للتأمينات الإجتماعية التي يسددها أصحاب العمل مقابل الحد من زيادات الأجور التي يدفعها هؤلاء لتعويض ارتفاع تكاليف المعيشة.

«بنك اسرائيل المركزي» يعترض على الفكرة معتبراً أي زيادة في مدفوعات التأمينات الإجتماعية على اصحاب العمل زيادة ضريبية.

ويقول المحللون ان اخفاق حكومة شمعون بيريز في الحد من الإنفاق حتى الآن من بين العوامل الرئيسية وراء كل من التضخم والعجز في ميزان المعاملات الجارية الذي بلغ أربعة مليارات دولار في السنة الماضية.

وتستهدف الحكومة معدل تضخم يتراوح بين ثمانية وعشرة في المائة خلال سنة ١٩٩٦ لكن توقعات السوق تشير الى معدل قدره ١٢ في المائة. وفي آذار/ مارس بلغ اجمالي معدل التضخم على أساس سنوي ١٠.٨ في المائة.

وللحد من ارتفاع الأسعار يفرض «البنك المركزي» سياسة نقدية مشددة. وأعلن رفع اسعار الفائدة بواقع ٠.٨ نقطة مئوية.

وانتقد المصدرون هذه الخطوة قائلين أن رفع اسعار الفائدة سيزيد من قيمة الشيكل المرتفعة بالفعل والتي يعتقدون أنها السبب وراء تزايد العجز التجاري الإسرائيلي.

■ أعلنت «شركة سبيسكوم» أن أول قمر صناعي تجاري إسرائيلي سيطلق في ١٥ أيار/ مايو الحالي من «كورو» في غايانا الفرنسية.

وتسوق «شركة سبيسكوم» أجزاء مكونة للقمر الصناعي المعروف باسم «أموس ١».

وقامت «شركة صناعات الطيران الإسرائيلية» المملوكة للدولة بتطوير وإنتاج القمر الصناعي وهي واحدة من أربع شركات تشارك في ملكية «سبيسكوم».

وقال مسؤولون في «سبيسكوم» أن تكلفة إنتاج القمر وإطلاقه تقدر بنحو ٢٠٠ مليون دولار.

وللقمر الصناعي «أموس» حزمتان من الموجات تغطي إحداهما الشرق الأوسط والأخرى وسط أوروبا. والعمر الإفتراضي للقمر أكثر من عشر سنوات وسيوضع في مدار على إرتفاع ٣٦ الف كيلومتر من خط الإستواء ويقدم خدمات الإتصالات لشركات إسرائيلية وأجنبية.

دافيد بولاك، رئيس مجلس الإدارة المنتدب لشركة «سبيسكوم» قال:

«اتصلت بضع شركات وطنية وتجارية من دول عربية مجاورة بشركة «سبيسكوم» وابدت اهتمامها بالقمر الصناعي «اموس» نظراً الى قدرته الكبيرة على تقوية البث».

وامتنع مسؤولون من «سبيسكوم» عن الكشف عن اسماء هذه الشركات أو الدول التي تنتمي إليها.

العدد الثامن - المجلد الثالث - أيار / مايو ١٩٩٦
Issue 8 . Vol. 3.May 1996 6

البحرين/السعودية
الرياض تمد العون لها وتتخلى عن ايرادات نفطية

«أبو سعفة» يسعف المنامة ويوفر لها ٢٠٠ مليون دولار

● يجمع عدد من الدبلوماسيين على أن القرار الذي صدر في الرياض، وقضى بالتنازل للبحرين عن الايرادات كافة من حقل «ابو سعفة النفطي» له بعده الاقتصادي والسياسي.

إقتصادياً، سيعود القرار السعودي بالنفع العميم للتخفيف عن الضغوط التي ينوء الاقتصاد البحريني تحت كلكلها، بسبب الاضطرابات، والأعمال المناوئة للحكم منذ اكثر من سنة.

سياسياً، سيؤدي القرار الى تمتين الإرتباط بين المنامة والرياض وتوثيقه.

والقرار الذي بدأ سريان مفعوله في مطلع الشهر الماضي، سيوفر للمنامة حوالي ٨٠ مليون دينار (٢٠٠ مليون دولار) إضافية على أساس سعر يتراوح بين ١٣ و١٤ دولاراً للبرميل.

وكانت الرياض تحصل في السابق

فهد بن عبد العزيز

على ايرادات ٤٠ الف برميل من الحقل الذي تقوم «شركة ارامكو السعودية» بتشغيله.

وتأتي الأموال الإضافية للبحرين في وقت تحاول خفض العجز في ميزانيتها، وفيما تتكبد ثمن الإضطرابات الناجم بعضها عن إرتفاع نسبة البطالة في أوساط الأقلية الشيعية.

وكانت السعودية تعهدت بالوقوف الى جانب البحرين منذ أن اندلعت الإحتجاجات في كانون الاول/ ديسمبر سنة ١٩٩٤ لمطالبة الحكومة التي يسيطر عليها السنة بإجيا، البرلمان.

وتسببت الإضطرابات حتى الآن، في مقتل ٢٤ شخصاً على الأقل. وألحقت أضراراً بقطاع التجارة وأدت الى هروب أموال الى بلدان خليجية أكثر اماناً.

وقال محللون، أن من مصلحة السعودية التأكيد من أن لدى البحرين الوسائل المالية الكافية لإنهاء الإحتجاجات والقضاء عليها، بدلاً من تقديم تنازلات يمكن أن ينتج عنها دعوات لإصلاحات سياسية مماثلة في المملكة ذاتها.

ويوجد في السعودية عدد كبير من الشيعة في المنطقة الشرقية، التي ترتبط بالبحرين عبر جسر طوله ٢٥ كيلومتراً.

وكانت ايرادات البحرين من حقل «ابو سعفة» بلغت السنة الماضية ١٨٨،٥ مليون دينار بما يعادل ٣٦ في المائة من إجمالي ايرادات الحكومة البالغة ٥٢٠ مليون دينار.

ومن شأن مساهمة حقل «ابو سعفة» أن ترتفع الى ما بين ٤٠ و٥٠ في المائة من إجمالي ايرادات الحكومة إذا بقيت ايرادات الحكومة الأخرى على ما هي عليه الآن!.

ومن المتوقع أن يبلغ العجز في الميزانية حوالي ٦٧ مليون دينار بإنخفاض عن العجز الإفتراضي البالغ

عيسى بن سلمان ال خليفة

١٢٢ مليون دينار على إنفاق بقيمة ٦٤٢ مليون دينار.

وقال مصدر نفطي أن هناك علاقة بين قرار السعودية منح البحرين إيرادات ٤٠ الف برميل يومياً وقدرة البحرين على التعامل مع الضغوط التي تواجه اقتصادها ككل.

وأضاف: «يمكنهم استعمال الإيرادات لتعزيز برامج التدريب انها تعطي قوة دفع مهمة لقدرة الحكومة على التعامل مع الوضع الذي يتدهور بوتيرة متصاعدة».

وقال اقتصاديون أن الايرادات الإضافية قد تستخدم لسد ثغرات، أو ضخها في برامج لإيجاد فرص وظيفية

ويقدر هؤلاء نسبة البطالة في البحرين بنحو ١٥ في المائة، على الرغم من أن نسبة البطالة الرسمية في حدود اثنين في المائة.

فالعجز ليس مشكلة كبيرة. فالمشكلة الكبيرة هي استعادة الهدوء والاستقرار وايرادات ٤٠ الف برميل في نظر عدد كبير من المراقبين لن تساعد على تحقيق هذا الهدف.

السعودية
النفط ساعد على تحسن الحساب الجاري وميزان المدفوعات

«ترشيد الإنفاق» مستمر لكبح جماح العجز في ميزانية الدولة!

● توقف المحللون الإقتصاديون عند التصريحات الأخيرة التي اطلقها ابراهيم عبد العزيز العساف، وزير المال والاقتصاد في السعودية، الأخيرة، وأعلن فيها أن السعودية ستمضي في سياسة «ترشيد الإنفاق» وإتخاذ خطوات أخرى للسيطرة على «العجز في ميزانيتها»، بتنويع الدخل ودعم مبادرات القطاع الخاص...

فهؤلاء المحللون اعتبروا، أن ترشيد الإنفاق الحكومي أدى الى خفض العجز في ميزانية المملكة والى تحسن ملحوظ في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، والى زيادة استثمارات القطاع الخاص، مع نمو ملحوظ آخر، في الصادرات غير النفطية.

ويستند المحللون في كلامهم، هذا الى دراسة لـ «البنك الاهلي التجاري السعودي» التي قدرت الفائض في ميزان المدفوعات لسنة ١٩٩٥ بحوالي مليارى دولار مقابل ١،٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤ وقدرت الدراسة صادرات السعودية غير النفطية خلال ١٩٩٥ بحوالي ٦،٣ مليار دولار إرتفاعاً من ٤،٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤.

وتهدف السعودية الى إلغاء العجز في ميزانيتها بحلول نهاية الخطة الخمسية، التي تمتد من سنة ١٩٩٦ الى سنة ٢٠٠٠، بعد أن تفاقم العجز على مدى السنوات الماضية نتيجة الزيادة في الإنفاق وتراجع اسعار النفط العالمية.

ويبلغ العجز الإفتراضي في ميزانية السعودية لسنة ١٩٩٦، التي يبلغ حجمها ١٥٠ مليار ريال (٤٠ مليار دولار) ١٨،٥ مليار ريال (٤،٩٣ مليار دولار).

ومن شأن محافظة اسعار النفط على مستوياتها الحالية المرتفعة، أن يساعد على تقليص العجز في ميزانية السعودية وتسديد المستحقات.

وارتفعت أسعار النفط العالمية خلال الربع الأول من هذه السنة الى أعلى مستوياتها منذ أربع سنوات ونصف السنة، نتيجة امتداد فصل الشتاء في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، وإنخفاض مخزون الولايات المتحدة من البترول.

على صعيد آخر، أفاد مصرفيون في الرياض أن الحكومة السعودية بدأت إجراءات لتسديد قسم من ديونها الى المقاولين المحليين بعدما سددت مستحقاتها السنة الماضية الى المقاولين الأجانب.

وسيتم تسديد هذه الديون عن طريق إصدار سندات خزينة مؤجلة الدفع تصل قيمتها الى خمسة مليارات ريال سعودي (نحو ١،٣ مليار دولار).

وقال مصرفي ان «وزارة المالية السعودية أصدرت سندات للمقاولين مؤجلة الدفع لمدة سنتين وثلاث وأربع وخمس سنوات وأن «مؤسسة النقد العربي السعودي» أعطت الضوء الأخضر للمصارف للبدء بقبول سندات المقاولين الجديدة».

ولم يتم توضيح عدد المقاولين الذين سيحصلون على مستحقاتهم التي تأخرت السلطات في دفعها بسبب مشاكل سيولة، كما لم تذكر أي أرقام عن قيمة الديون المستحقة لشركات المقاولات المحلية.

وكانت الحكومة في سنة ١٩٩٥ سددت دينها المستحق للمقاولين الأجانب المقدر بمليارى دولار.

وتعود ديون السعودية لقطاع المقاولات الى سنوات عديدة. وكان السعودية خسرت الكثير من عائداتها بسبب تراجع سعر النفط واضطرارها الى تمويل جزء من تكاليف حرب الخليج في سنة ١٩٩١ الأمر الذي أدى الى إنخفاض كبير في إحتياطيها من العملات الصعبة.

وأصدر الملك فهد السنة الماضية تعليمات بتسديد متأخرات الحكومة المستحقة للمقاولين ورجال الأعمال العاملين في المملكة. وتقدر بعض الأوساط السعودية أن قيمة هذه الديون الأجمالية تتراوح بين ١٥ و٢٠ مليار ريال سعودي (٤ و٥،٣ مليارات دولار).

ويشكل قطاع المقاولات النشاط الإقتصادي الرئيسي في السعودية بعد النفط.

■ قالت مصادر في صناعة النفط أن شركات أجنبية تمضي قدماً في خطط لزيادة الطاقة لإنتاجية في حقول نفط بحرية وبرية في المنطقة المحايدة بين الكويت والمملكة العربية السعودية.

وتقوم شركتا «تكساكو العربية السعودية» *المملوكة بالكامل لشركة «تكساكو الاميركية»* وشركة «الزيت العربية المحدودة اليابانية» باعمال مسح زلزالي وحفر في إطار برامج تهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية للمنطقة الى ٧٥٠ الف برميل يومياً بنهاية العقد الحالي.

وتتراوح الطاقة الإنتاجية الحالية للمنطقة المحايدة بين ٥٠٠ الف و٥١٥ الف برميل يومياً.

وقامت المنطقة المحايدة سنة ١٩٢٢ بين سلطنة «نجد» وهي الآن جزء من المملكة العربية السعودية، وبين الكويت التي كانت حينذاك محمية بريطانية، بهدف إيجاد منطقة مشتركة تتيح لقبائل البدو حرية التنقل بين البلدين.

وتم تقسيم المنطقة سنة ١٩٧٠ الى قسمين، ولاتزال المنطقة هي الموقع الوحيد الذي تملك الشركات الأجنبية فيه حصصاً في حقول تابعة للسعودية والكويت.

وتنتج الحقول الرئيسية الثلاثة في «المنطقة المحايدة» التي تديرها تكساكو مع «شركة البترول الوطنية الكويتية» ما يتراوح بين ١٩٠ الف و٢٠٠ الف برميل يومياً.

وقال مدير في «تكساكو العربية السعودية»، أن الخطة تهدف الى رفع الإنتاج الى ٣٠٠ الف برميل يومياً بحلول سنة ١٩٩٩.

وأضاف أن مسحاً زلزالياً ثلاثي الأبعاد تركز على «حقل الوفرة» إنتهى في ٣٠ نيسان/ أبريل الماضي.

وقال مسؤول في «شركة الزيت العربية» في مدينة «الخفجي» على الحدود السعودية أن الشركة ستبدأ عمليات حفر آبار جديدة في حقلي «الخفجي» و«حوت» البحريين، في وقت لاحق من أيار/ مايو الحالي.

وإنتاج الحقلين الحالي يتراوح بين ٣١٠ الاف و٣١٥ الف برميل يومياً ومن المتوقع أن يرتفع الى ٣٥٠ الف برميل يومياً بحلول نهاية العقد الحالي.

ويتم تصدير أكثر من ٧٠ في المائة من إنتاج حقلي «الخفجي» و«حوت» الى اليابان.

وينتهي امتياز «شركة الزيت العربية» الأساسي مع السعودية سنة ٢٠٠٠ ومع الكويت سنة ٢٠٠٣ على الرغم من أن الكويت وافقت من حيث المبدأ على تمديد حقوق الحفر للشركة ٣٠ سنة أخرى. بينما ينتهي «عقد تكساكو» سنة ٢٠١٠.

اليمن
٨ مليارات حجم الديون ووعد بجدولتها

«البنك الدولي» منح صنعاء ٨٠ مليون دولار للتصحيح الإقتصادي

● حصلت صنعاء على دعم مالي يربو على ٨٠ مليون دولار. فقد وافق «البنك الدولي» على تقديم اعتماد من موارد المؤسسة الدولية للتنمية (المايبر) بقيمة ٥٣،٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٨٠ مليون دولار) لمساندة برنامج التصحيح الإقتصادي والمالي التي تنفذه حكومة عبد العزيز عبد الغني.

وجاء هذا بعد أن اتخذت الحكومة اليمنية خطوات جادة لتحرير نظامي التجارة والإستثمار وبدء حملة خصخصة كجزء من برنامج التصحيح الإقتصادي الذي بدأ تنفيذه في أوائل سنة ١٩٩٥.

ففي نظر المسؤولين في «البنك الدولي» أن صنعاء خطت خطوات هائلة خلال السنة الماضية منذ بدأت تنفيذ برنامجها الإقتصادية الجديدة، وتوقع هؤلاء ان يساعد إعتماد الإنعاش الإقتصادي البالغ ٨٠ مليون دولار في وضع يؤهله للإضافة إليها وللإستفادة منها بسرعة والمفترض أن تساعد هذه الإصلاحات البلاد في تحقيق الإنعاش الإقتصادي من خلال زيادة الكفاءة وتوسيع دور نمو إقتصادي قابل للإستمرار وذلك بمساندة اصلاحات تتعلق بتحرير نظام التجارة وتنفيذ عمليات خصخصة وإصلاح مؤسسات القطاع العام وتحسين الإطار التنظيمي.

وفي مجال السياسة التجارية يساند الإعتماد خطط حكومة عبد العزيز عبد الغني، الرامية الى تنويع الإقتصاد بتخفيض مستوى التمييز ضد صادرات البلاد.

فقد تم إلغاء نظام التراخيص اللأزمة لإستيراد منتوجات معينة، وتمت إزالة القيود على الواردات والصادرات، وكذلك تبسيط هيكل الرسوم الجمركية، وتخفيضها بشكل عام. حيث أصبح متوسط الحد الأقصى لها ٣٠٪.

ويجمع عدد من المحللين الإقتصاديين على أن اليمن حقق بالفعل الكثير في مجال تنفيذ الإصلاحات الإقتصادية، وهو الآن في وضع يؤهله للإضافة إليها وللإستفادة منها بسرعة والمفترض أن تساعد هذه الإصلاحات البلاد في تحقيق الإنعاش الإقتصادي من خلال زيادة الكفاءة وتوسيع دور القطاع الخاص وتشجيع الإستثمار المحلي والأجنبي.

وذكرت مصادر في صنعاء أن حوالي خمسين خبيراً إقتصادياً تم انتدابهم من «البنك الدولي» الى اليمن للإشراف على عملية تنفيذ اجراءات التصحيح الإقتصادي، وبالذات فيما يخص واردات الدولة من الجمارك والضرائب والمعونات الخارجية ومدى الإستفادة منها.

وتتجه الحكومة اليمنية الآن الى خصخصة بعض القطاعات التنافسية بالإقتصاد وزيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير خدمات البنية الأساسية حسب خطط الخصخصة.

ويتوقع أن تقوم الحكومة بخصخصة حوالي ٧٠٪ من مؤسسات القطاع العام حتى سنة ٢٠٠٠ أي مع إنتهاء الخطة الخمسية الحالية للتنمية في البلاد، وقد بدأت بالفعل عرض مجموعة أولى من مؤسسات القطاع العام الصغيرة للبيع مثل المصانع والفنادق والمنتزهات.

أما الديون المستحقة، فيقدرها «البنك الدولي» بأكثر من ٨ مليارات دولار منها ٦ مليارات ونصف المليار تطالب بها روسيا.

وقد أعلن «البنك الدولي» أنه سيبحث مع الدول والمنظمات والهيئات المانحة في «نادي باريس» مشكلة الديون، وإمكانية جدولتها أو إلغاء جزء منها، على أن تتولى صنعاء بنفسها مناقشة ديونها مع موسكو.

على صعيد آخر، حذر خبراء ومهندسون يمنيون من مغبة تجاهل مشكلة مياه الشرب في البلاد، خصوصاً أن عدداً من المدن والمحافظات تشكو من نقص وتلوث المياه. فمع تزايد الاستهلاك فإن المياه الجوفية في طريقها الى النضوب إضافة الى تلوثها. بل أن مدناً بدأت تعاني من شح حقيقي كمدينة «تعز» حيث لا تصل المياه الى المنازل عبر الأنابيب غير مرة واحدة في الشهر، وتجلب المياه بالشاحنات من خارج المدينة التي يبلغ تعداد مواطنيها نحو نصف مليون شخص، وتباع بأسعار مرتفعة.

وتشير دراسات الى أن صنعاء مهددة بالعطش في نهاية القرن الحالي إذا لم تعالج المسألة بصورة عاجلة إذ أن مخزون المياه الجوفية التي تتزود بها في تدن مستمر ومهدد بالتلوث نتيجة لاختلاطها بمياه المجاري نظراً الى افتقار اجزاء كبيرة من المدينة لشبكة مجاري.

وكان ناقوس الخطر من نقص المياه وتلوثها في صنعاء قد دق قبل عشر سنوات. وخلال المدة الفاصلة بين ذلك التحذير واليوم ارتفع عدد الآبار الارتوازية التي يحفرها المواطنون وجلهم من المزارعين والبانعين من ألف بئر الى أربعة الاف من دون ضابط.

كما تأثرت مدينة «عدن» بفعل الإجتراف سنة ١٩٩٤ إذ دمر عدد من شبكات تغذيتها بالمياه وانقطعت المياه عن بعض احيائها لمدة، ثم عادت بعد الصيانة التي نفذت بمساعدة منظمات دولية.

يذكر ان بعض التقديرات الدولية تضع اليمن في عداد الدول الواقعة تحت خط الفقر المائي. وكانت الحكومة أصدرت مؤخراً قراراً بتعيين رئيس لهيئة عامة للموارد المائية في محاولة لمعالجة المشكلة المتفاقمة.

قطر

الأمير وقع الموازنة للسنة المالية ١٩٩٦ . ١٩٩٧

تركيز على خفض العجز واستمرار في خطة التنمية

● أصدر أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني قراراً باعتماد الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ التي بدأت في مطلع نيسان/ أبريل الماضي وتنتهي في الحادي والثلاثين من آذار/ مارس ١٩٩٧.

وبلغت تقديرات الإيرادات العامة في الموازنة مبلغ ١٠,٨ مليار ريال قطري (٢,٩٧ مليار دولار) مقابل ٩,٢ مليار ريال قطري في الموازنة السابقة، أي بزيادة قدرها ١,٥٩٣ مليار ريال قطري ونسبتها ١٧,٣ في المائة.

وقد لحظت الموازنة أن المصاريف العامة المقدرة للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ قد بلغت ١٣,٧٤ مليار ريال قطري مقابل ١٢,٧٣ مليار ريال قطري في السنة المالية السابقة، أي بزيادة مقدارها ١,٠٠١ مليار ريال قطري ونسبتها ثمانية في المائة.

ونتيجة لزيادة النفقات على الإيرادات فقد بلغ عجز الموازنة مبلغ ٢,٩٥ مليار ريال قطري مقابل مبلغ ٣,٥٢٧ مليار ريال قطري للسنة المالية السابقة. وروعي عند تخصيص الاعتمادات للمشاريع الرئيسية العامة استكمال المشاريع قيد التنفيذ حالياً والمشاريع المكملة لها وكذلك تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لصيانة المشاريع العامة القائمة حفاظاً عليها، بالإضافة الى تخصيص مبالغ للمشاريع المرصودة الجديدة ذات الأهمية والضرورة القصوى.

والاعتمادات المرصودة لهذه المشاريع في موازنة السنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧ بلغت ٢,٢٢٧ مليار ريال قطري مقابل ٢,٢٢٤ مليار ريال قطري للسنة المالية السابقة.

وخصص لقطاع الخدمات العامة والبنية الأساسية مبلغ ١,٦٢ مليار ريال وبنسبة ٤٧,٧ في المائة من إجمالي الاعتمادات المقررة للمشاريع الرئيسية العامة ومنه مبلغ ٢٣٨,٨ مليون ريال لصيانة وإقامة طرق جديدة ومبلغ ٢٦٣,٤ مليون ريال لأعمال الصرف الصحي ومبلغ ١٣٠ مليون ريال لإستملاك أراض في مناطق مختلفة بالإضافة الى أعمال البنية الأساسية.

وأفاد الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني، وزير المال والإقتصاد والتجارة، أنه تم تخصيص مبلغ ٨٥٣,٩ مليون ريال لقطاع الخدمات الإقتصادية وبنسبة ٣٧,٥ في المائة إجمالي الإعتمادات المقررة. وأوضح أن من أهم مشاريع هذا القطاع استكمال إنشاء محطة للكهرباء والماء (ابو فنطاس ب) وتقوية وتوسيع وتطوير شبكة الإرسال والتوزيع للكهرباء والماء وتوسعات في ميناء الدوحة وانشاء مبنى جديد للمطار حيث بلغت الكلفة الإجمالية لهذه المشاريع مبلغ ١٢,٥ مليون ريال قطري.

وخصص لقطاع التعليم ورعاية الشباب مبلغ ٧٠٠ مسكن قيد التنفيذ بالإضافة الى إنشاء ٣٥٠ مسكناً جديداً.

أما قطاع التعليم والخدمات الإجتماعية والصحية مبلغ ٢٧٢,٦ مليون ريال قطري بنسبة ١٢,٢ في المائة من إجمالي الإعتمادات المقررة. وقال الشيخ محمد، أن من أهم مشاريع هذا القطاع استكمال بناء ٢٠٠ مسكن شعبي قيد الإنشاء، والبدء في بناء ٥٠٠ مسكن شعبي جديد.

ويشمل هذا القطاع أيضاً تطوير وتحسينات مباني الخدمات الطبية بالإضافة الى تطوير محطات الإرسال الإذاعي والتلفزيوني بالإضافة الى مبلغ ١٨٥ مليون ريال قطري تمويل خارج الموازنة لصندوق إسكان كبار الموظفين.

وتتجه اتجاهاً حازماً نحو تقليص عجز الموازنة العامة وبالتالي احتوائه الى الحد الذي يؤدي الى توازنها. وكان الشيخ محمد بن خليفة آل ثاني، صرح ان الحكومة القطرية بذلت قصارى الجهد خلال هذه السنة لخفض العجز، وانها استطاعت خفضه بالمقارنة مع السنة المالية السابقة وذلك لأن بعض المشاريع ذات العلاقة بالتنمية الإقتصادية قد بدأت تعطي مردوداً يخفف من آثار العجز في الموازنة.

وأضاف الشيخ ـ الوزير ان الحكومة حاولت بقدر الإمكان أيضاً اعتماد المخصصات المالية بالقدر الذي يفي بحاجات المجتمع، مشيراً الى أن هذه المخصصات المالية زادت في مجالات التعليم والصحة والإسكان والمواصلات والنقل وسائر الخدمات الإجتماعية.

وأكد أن مراعاة دعم الإقتصاد الخاص واتاحة الفرصة له للمشاركة في التنمية ودفع عجلة الإقتصاد الوطني من بين الأولويات التي تستهدفها الخطة التنموية الشاملة، مشيراً في هذا الإطار الى خطاب أمير قطر لدى افتتاحه الدورة الحالية لمجلس الشورى حيث شدد على «بذل الجهد في سبيل بناء اقتصاد قوي متوازن ومتطور تستغل فيه كل الطاقات».

الكويت

العجز وصفقات الدفاع والضرائب

صيف الكويت الساخن ...موازنة وقرارات حاسمة

● صيف الكويت سيكون ساخناً. والعيون ستتجمع على «مجلس الأمة» الذي سيناقش على مدى الشهرين المقبلين مشروع الموازنة، بغية توصل لجنة الشؤون المالية والإقتصادية البرلمانية الى إتفاق مبدئي مع الحكومة على أي تعديلات قبل إحالة المشروع الى المناقشة العامة في المجلس.

ويتوقع من هم على شأو بشؤون البيت الكويتي، أن ينصب النقاش على الجانب غير الشعبي، أي تعديل في أسعار السلع والخدمات العامة المدعومة، أو تعديل في الرسوم والضرائب، بغية إسناد جانب الإيرادات وترشيد جانب النفقات في الموازنة العامة، وذلك لإعتبارات سياسية لها علاقة بموعد الإنتخابات العامة في تشرين الأول/ اكتوبر المقبل.

وربما يكون الوقت اللازم لنقاش مشروع الموازنة على حساب الوقت اللازم لنقاش مشروع الخطة الخمسية، التي يتصدر اهدافها برنامج مالي لموازنة الموازنة دون عجز بحلول بداية العقد المقبل. والخطة الخمسية لم تقدم للمجلس إلا بعد مرور ثلاثة أرباع السنة على نفاذها الإفتراضي، وذلك مؤشر على تدني اهميتها، كما في تجارب سابقة، على الرغم من احتمال صدورها بقانون. وتلك ستكون سابقة في الحياة البرلمانية الكويتية.

ويقدر انخفاض العجز في مشروع الموازنة بنحو ١٧٠ مليون دينار كويتي، وهو يقل عن المتوسط المقدر في الخطة البالغ ٢٥٠ مليون دينار كويتي سنوياً. والخطة في عامها الثاني. ولا بد من إقرار الخطة بشكل متزامن مع الموازنة العامة إذا أريد لها من أن تصدر خلال عمر المجلس الحالي، الذي لا يتوقع المراقبون له أن يستمر في اجتماعات فاعلة لأكثر من الأشهر الثلاثة المقبلة أي شهرين قبل موعد الإنتخابات.

وسبق للبرلمان أن كلف «ديوان المحاسبة»، وهو ذراع رقابة مالية مهمة، أن يقدم تقريراً عن الوضع المالي للدولة.

ويشمل تقرير ديوان المحاسبة مراجعة شاملة لحقب تاريخية سابقة، الأمر الذي يتوقع معه إثارة قضايا مهمة وحساسة، ولعل ضمنها ما سبق الجدل حوله في المجلس في سنتيه الأولى والثانية، ويتعلق بالتعامل مع «الإستثمارات الخارجية».

كما كلف ديوان المحاسبة في الوقت ذاته، بالإسهام في التحقيق حول التصرفات المالية في وزارة الدفاع، ومشاركة لجنة حماية المال العام في المجلس. ومن المتوقع الغوص في تفاصيل لصفقات مشبوهة، وهو أمر سوف يترتب عليه ردود فعل عنيفة من شخصيات، وجهات لها نفوذها بالتأكيد.

ويقول المراقبون، أنه سوف يحسب إنجازاً كبيراً للمجلس، لو أنه حقق تقدماً في تلك القضايا الأربع المتصلة بعضها ببعضها الآخر، إذ إن تداخل الخطة ببرنامجها المالي، مع الموازنة كبرنامج مالي قصير الأمد ومرحلي، واتصال الاثنين بالرؤية التي يقدمها تقرير الوضع المالي، يجعل النظر الى تلك الموضوعات بصورة متكاملة أمراً ممكناً ومرغوباً.

من جهة أخرى يرى المراقبون، أن تحقيقات وزارة الدفاع تصلح مدخلاً لتفكير جاد بنقد ما يحاط بها من سرية وحساسية، والأهم نقد صلب استراتيجية الدفاع المكررة بعد تجربة مريرة، لا بد على الأقل، من الإستفادة من قسوتها. فلقد بلغت تكاليف الأمن والدفاع نحو ١٥٠٠ مليون دينار كويتي سنة ١٩٩٥، وهي الأعلى لمتوسط النفقات العسكرية في العالم، وأي تخطيط مالي متوسط أو قصير، وأي إصلاح للوضع المالي، يتطلب الوقوف ومراجعة أكثر البنود كلفة وأقلها إنتاجية، وإذا ثبت أن هامشاً منه إنما هو تمويل لصفقات مشبوهة، فلا شك عندها أن ذلك سيضيف حجة الى ضرورة نبذ الكثير من السرية، ومراجعة مفهوم الدفاع بما يتناسب وقدرات الكويت المالية والبشرية.

ان تخفيض عجز مشروع الموازنة ١٩٩٦/١٩٩٧ بما لا يقل عن متوسط المقدر أي ٢٥٠ مليون دينار كويتي، وزيادة رقم الخفض في العجز وتحديداً من أكثر بنود الإنفاق هدراً، وعدم إنتاجية أي مصروفات الدفاع والأمن، سوف يضيف الى دور السلطة التشريعية إنجازاً حقيقياً وتأثيراً له أبعاده المستقبلية.

وعلى الرغم من ذلك كله، فإن المراقبين لا يرون حظاً كبيراً في تحققه فقد يدخل، جانب في الحكومة وجانب في المجلس، في حساباتها الآثار المتوقعة على نتائج الإنتخابات العامة وقد يمثلان أغلبية في الجانبين.

ويعتقد المراقبون، أن جدول المجلس سيكون مزدحماً جداً في الصيف المقبل، وسيكون ذلك على حساب القضايا القابلة للتأجيل مثل الإسكان، والسكان، والخصخصة، والإحتكار، وسوف يتركز عمل المجلس الحقيقي في لجنته ذات الاختصاص. وحتى لا تتأثر نوعية العمل في تلك القضايا المهمة سلباً بضغوط الوقت، فإن المراقبين لا يجدون بداً من التخطيط سلفاً لإنجازها، ضمن تسلل زمني محسوب حتى يمكن اجتناب تجارب إقرار الموازنات العامة التي تمت في السنوات الثلاث الماضية.

مجلس التعاون

انخفاض الواردات الغذائية

● أظهر تقرير أصدرته «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» ان قيمة واردات دول «مجلس التعاون الخليجي» من المواد الغذائية انخفضت الى ٧,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٣. وكانت قيمة الواردات بلغت ٧,٧ مليار دولار سنة ١٩٨٠ أي بمعدل ناقص بلغ ٣,٩ في المائة خلال تلك الفترة.

وجاء في التقرير ان هذا الإنخفاض حدث على الرغم من النمو السكاني وزيادة الأسعار، وعلى الرغم من اعتماد دول الخليج على الاستيراد في تغطية الجزء الاكبر من احتياجاتها من المواد الغذائية.

واكدت المنظمة ان «حكومات دول مجلس التعاون المنظمة اهتمت بسياسة الأمن الغذائي ووضعت القوانين المنظمة للزراعة والصناعة التي تحفز وتشجع الاستثمار في الصناعات الغذائية».

واشار تقرير الى انه «تم إنشاء صناديق وبنوك التنمية والتمويل والبنوك الزراعية والصناعية لدعم وتسهيل الإئتمان للمشاريع الإنتاجية».

ونتيجة لتلك السياسات تطورت منهجية وأساليب التصنيع الزراعي وصارت المنتوجات الغذائية تلقى نصيباً متزايداً في السوق المحلية لدول المجلس».

ففيما صادرات المواد الغذائية تطورت من ٩٢٨ مليون دولار سنة ١٩٨٨ الى ١,٤ مليار دولار سنة ١٩٩٣ بمعدل زيادة ٥١ في المائة خلال تلك الفترة ووصفت المنظمة ذلك انه «دلالة على اختراق المواد الغذائية المصنعة في دول المجلس لبعض الأسواق الخارجية وأن كانت معظم هذه الصادرات تعتبر بينية بين دول مجلس التعاون».

ورأى تقرير المنظمة انه «نظراً الى اهمية الصناعات الغذائية في سد الفجوة من المنتوجات الغذائية المصنعة كان الاهتمام كبيراً بهذا القطاع حيث انه تطور تطوراً ملحوظاً وبصورة مضطردة خلال عقد الثمانينات وبداية التسعينات».

واوضح ان المصانع العاملة في انتاج المواد الغذائية ارتفع عددها من ٦٤٧ مصنعاً سنة ١٩٨٨ الى ٨١٥ مصنعاً في سنة ١٩٩٤، وذلك بنسبة زيادة قدرها ٢٦ في المائة. كما ارتفعت التكلفة الإستثمارية لتلك المصانع من ٢,٥ مليار دولار الى ٣,٦ مليار دولار بنسبة زيادة ٤٤ في المائة خلال الفترة ذاتها. واكدت المنظمة أن هذا «يوضح استمرار النمو والتطور لهذا النشاط الهام وكذلك التوجه نحو صناعات غذائية ذات كثافة رأسمالية وتقنية عالية».

وبالنسبة الى العمالة فانها ارتفعت من ٣٥,٦ الف عامل الى ٥٠,٥ الف عامل بنسبة زيادة قيمتها ٤٢ في المائة خلال الفترة نفسها. وكان متوسط العمالة في المشروع الواحد على مستوى الصناعات الغذائية العاملة يصل الى نحو ٥٥ عاملاً سنة ١٩٨٨ وارتفع الى ٦٢ عاملاً في سنة ١٩٩٤.

أما الزيادة في قيمة الإستثمارات على مستوى المشروع فارتفعت من ٣,٩ مليون دولار الى ٤,٤ مليون دولار للفترة نفسها.

وذكر التقرير ان المصانع الغذائية العاملة في دول المجلس مثلت نحو ١٣,٨ في المائة من إجمالي المصانع العاملة في قطاعات الصناعات التحويلية البالغ عددها ٤٧٠١ مصنعاً في سنة ١٩٨٨.

كما ارتفعت تلك النسبة الى ١٤,١ في المائة من إجمالي مصانع الصناعات التحويلية التي بلغت ٧٥٨٣ مصنعاً سنة ١٩٩٤.

أما نسبة استثمارات الصناعات الغذائية الى اجمالي استثمارات الصناعة التحويلية في دول المجلس فبلغت ٨,٧ في المائة سنة ١٩٩٨ وانخفضت ٦,٧ في المائة سنة ١٩٩٤. وعزت المنظمة ذلك الى «التوسع في الصناعات الأساسية للبتروكيماويات وصناعة الألومنيوم والحديد والصلب.

وأشار تقرير المنظمة الى ان المستثمرين في قطاع الصناعات الغذائية طرقوا انشطة جديدة إضافة الى التوسع في الأنشطة القائمة من الصناعات الغذائية «منها على سبيل المثال صناعة السكر وتكرير وتنقية الزيوت النباتية مع التوسع في صناعة الأعلاف والمشروبات الغازية ومياه الصحة وغيرها من الصناعات الأخرى»، التي وصفت انها سترفع من نسبة الصناعات الغذائية من إجمالي الإستثمارات في الصناعات التحويلية بصورة ملحوظة خلال الأعوام المقبلة».

ايران

بعدما سددت ٥,٦ مليار دولار من ديونها خلال ١٩٩٥

الحكومة تعيد النظر في تشريعات العملات الأجنبية

● بعد سنة على التشريعات الصارمة، التي أصدرتها حكومة علي هاشمي رفسنجاني التي تناولت تحويل العملات الأجنبية الناتجة عن التصدير، بهدف تشجيع الصادرات غير النفطية التي انخفضت بنسبة ٣٠ في المائة في السنة الماضية، عادت الحكومة وعدلت تلك التشريعات مخففة من صرامتها وانعكاساتها السلبية. فاصبح الآن بإمكان المصدرين أن يستخدموا ٥٤٠ في المائة مما لديهم من عملات لإستيراد مواد أولية أو تجهيزات للصناعة. كما أصبح لديهم مهلة شهرين إضافيين لتحويل الخمسين في المائة الأخرى الى بلادهم.

وكان القانون يلزم المصدرين الإيرانيين منذ أيار/ مايو ١٩٩٥ بإعادة كل إيرادات العملة الأجنبية خلال مهلة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أشهر. ويشتري «البنك المركزي» هذه العملات بسعر ثابت أقل بكثير من سعر السوق الحرة.

وقد أصدرت الحكومة هذا القانون، وقتها، لمنع هروب رؤوس أموال ضخمة في الوقت الذي تشهد البلاد أزمة مالية خطيرة كانت نتيجتها الأساسية إنخفاض الصادرات غير النفطية بنسبة ٣٠ في المائة من ٤,٤ مليار دولار سنتي ١٩٩٤ . ١٩٩٥ الى حوالي ٣,٢ مليارات سنتي ١٩٩٥ . ١٩٩٦ طبقاً للأرقام الرسمية الإيرانية.

وقد أصاب القانون السابق بالأذى والضرر صادرات السجاد التي تعد المورد الرئيسي لإيران من الصادرات غير النفطية.

ومن جانب آخر من المتوقع أن تنشط الصناعة قليلاً بعد أن سمحت الدولة للمصدرين باستخدام جانب من العملات لإستيراد مواد تستخدم في الصناعة التي أضيرت قطاعات بأكملها، منها منذ سنة أو اثنتين بسبب عدم الترخيص باستيراد المواد الأولية او قطع الغيار التي تحتاج إليها.

وقد خفضت إيران الى حد كبير وارداتها منذ سنة ١٩٩٤ بما في ذلك المواد الأولية والتجهيزات الصناعية التي تعتمد عليها الصناعة الإيرانية إعتماداً كبيراً كي تتمكن من تسديد قروض قصيرة ومتوسطة الأجل تبلغ حوالي ثلاثين مليار دولار.

وتزامن صدور التشريعات الجديدة المخففة مع إعلان محسن نور بخش، محافظ «البنك المركزي»، أن مدفوعات الديون الإيرانية أصبحت وفق الجدول المحدد لها بعدما سددت ٥,٦ مليار دولار في سنة ١٩٩٥.

وحسب محسن نور بخش فإن البنك أوفى بكل التزاماته الخارجية في الوقت المحدد فدفع ٥,٦ مليار دولار من الديون التي كانت أعيدت جدولتها خلال السنة الفارسية التي انتهت في ١٩ آذار/ مارس الماضي.

وكانت الأرقام الرسمية التي نشرت في شباط/ فبراير الماضي، قدرت الديون الأساسية والفائدة المستحقة على ايران عند ٣٠,٦ مليار دولار بحلول ايلول/ سبتمبر ١٩٩٥.

من جهة ثانية، كشف نور بخش عن أن إيران سددت اثنين من الأقساط التي فات موعد استحقاقها وقيمتهما اجمالاً ٦٠٠ مليون دولار في بداية السنة الجديدة.

وأكد أن إيران ستدفع في الوقت المحدد أقساط ديونها ولن تكون هناك صعوبة في هذا الصدد فميزان المدفوعات في إيران كان في صالحها بفارق أكثر من ثلاثة مليارات دولار السنة الماضية، مما مكن الحكومة من تخصيص المزيد من العملات الأجنبية للواردات في السنة الحالية.

وكان «البنك المركزي» خصص ١٥,١ مليار دولار من العملات الأجنبية لشتى الأغراض هذه السنة.

وقد قللت ايران بدرجة كبيرة وارداتها من أجل تكوين احتياطيات من العملة لتخصيصها لخدمة الديون.

تونس

إستعداداً لتنفيذ إتفاق الشراكة مع «الاتحاد الاوروبي»

تطوير قطاع النسيج وإلا منافسة و... خسائر

● تمضي تونس قُدماً في تحضير قطاعاتها الإقتصادية وتأهيلها لتنفيذ إتفاق الشراكة التي وقعته في الصيف الماضي مع «الاتحاد الأوروبي»، والذي يرمي الى إنشاء منطقة تونسية - أوروبية للتبادل الحر مع حلول سنة ٢٠١٢.

ويبقى قطاع النسيج هو إستهداف السنوات الثلاث المقبلة لمعالجة نقائصه. فهذا القطاع يؤمن ٤٥٪ من الصادرات، والخطط الجاري تنفيذها على مراحل ستسمح بتأهيل هذا القطاع وتحديث البنية الإنتاجية للمصانع التي تقدر عددها ٢٣٠٠ مصنع.

المراقبون الاقتصاديون في بروكسيل، يؤكدون أن قطاع النسيج في تونس يستطيع أن يلعب دوراً مهماً في تكريس الشراكة التونسية - الاوروبية، كونه يتألف من ٢٣٠٠ مصنع من بينها ١٤٠٠ مصنع مصدر بالكامل.

لذلك، سعت بروكسيل دائماً على حض المؤسسات الصناعية على وضع خطط تطويرية بمساعدة الدولة ومكاتب الدراسات والمركز الفني لتطوير صناعة المنسوجات.

وكانت حكومة القروي قد سعت بدورها لجعل المصارف المحلية تسهم في عملية تمويل عمليات التطوير والتأهيل التي سينفذها أصحاب المصانع.

وسيؤمن تحديث قطاع النسيج، المحافظة على فُرص العمل التي يتيحها وتستوعب القسم الأكبر من العمالة الصناعية، ويُقدر عدد العاملين في مصانع النسيج طبقاً لإحصاءات رسمية بنحو ٢٥٠ الف عامل، أي نصف العدد الإجمالي لعمال المصانع.

ويعير التونسيون أهمية كبيرة للقطاع كونه يؤمن القسم الأكبر من الصادرات الى كل من ألمانيا وايطاليا وفرنسا وبلجيكا، خصوصاً الأقمشة والألبسة والخيوط الصوفية والقطنية.

وقدرت قيمة صادرات المنسوجات والألبسة التونسية الى تلك الدول الأربع في سنة ١٩٩٥ بنحو ٢.٣ مليار دولار، أي أكثر من ضعف إيرادات القطاع السياحي و٤٥ في المائة من الإيرادات الإجمالية من العملة الصعبة.

ويعتقد صناعيون تونسة، يملكون مصانع يخصص انتاجها للتصدير، أن على القطاع أن يخطو خطوات سريعة للتكيف مع المواصفات الدولية ومجابهة المنافسة المتزايدة بعد ظهور مراكز صناعية في آسيا وأوروبا الشرقية تستفيد من ضآلة الرواتب في تلك المناطق.

ورأى هؤلاء أن انتهاء صلاحية الإتفاقات التفضيلية التي كان يمنحها «الاتحاد الأوروبي» للصادرات التونسية، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنافسة الحرة من دون حواجز أو قيود إعتباراً من هذه السنة، يشكل التحدي الأول لمصانع المنسوجات المحلية.

إلا أن توسيع «الاتحاد الأوروبي» وضم شركاء جدد سيشكل تحدياً إضافياً للتونسيين لأنهم سيتعرضون الى منافسة قوية من دون لها تجربة طويلة في تصنيع المنسوجات، وستسفيد من الامتيازات التفضيلية التي كانت ممنوحة لتونس.

وتكريساً لخيار تحديث البنية الصناعية المحلية أقام الصناعيون التونسيون ندوات لدرس تحسين نوعية الإنتاج المحلي من المنسوجات وتأهيل المصانع وتدريب الكوادر والفنيين العاملين فيها على التقنية الجديدة واستيراد آلات متطورة.

وقد أقيمت الندوات في المراكز الصناعية الثلاثة التي تتجمع فيها مصانع المنسوجات وهي «صفاقس» (جنوب) و«قصر هلال» (وسط) و«تونس» (شمال).

ويعتزم التونسيون تكثيف الاستثمار في القطاع بعدما تراجع خلال السنوات الخمس الأخيرات من ٤٠٠ مليون دولار الى ١٣٠ مليون دولار.

كذلك يسعى أصحاب المصانع الى زيادة عدد المهندسين والفنيين، إذ تقدر نسبة الجهاز المتخصص في مصانع المنسوجات المحلية، بأقل من واحد في المائة، فيما تتجاوز النسبة في المصانع الاوروبية المماثلة اثنين في المائة.

ويأمل التونسيون توسيع مزروعات القطن المحلية للتقليل من استيراد المواد الخام. وقدرت قيمة مستوردات مصانع النسيج من المواد الأولية السنة الماضية بأكثر من مليار دولار، أي نسبة ٦٠ في المائة من المستوردات الإجمالية. ويركز التونسيون على التقليل من كلفة استخدام الطاقة ورسوم الشحن الى الأسواق الاوروبية من اجل الوصول الى اسعار قادرة على منافسة سلع الدول المماثلة.

الجزائر

في مراجعة للموازنة الأساسية وهي الأولى من نوعها منذ ١٩٦٢

تقشف وتقاسم الأعباء الإجتماعية للتحول الى إقتصاد السوق

● في نص الموازنة التكميلية لسنة ١٩٩٦ مقطع يحدد ويختصر الهدف من الإجراءات التي تنوي الحكومة تنفيذها: «... تحقيق أكبر قدر من العدل في تقاسم تضحيات التحول الى إقتصاد السوق. والتكفل ببعض المسائل العاجلة خصوصاً السكن والتشغيل والأجور غير المدفوعة وضحايا الأرهاب».

والموازنة، في نظر المحللين الإقتصاديين تكرس إتجاه الحكومة نحو تقشف صارم في مصاريف مصالح الدولة بدءاً من نفقات التوظيف.

وتلحظ الموازنة انشاء صندوقين:

الأول، «صندوق للتضامن الوطني» يوجه للتكفل بحاجات العمال المسرحين او المحالين على المعاش في إطار سياسة إعادة هيكلة الشركات العمومية.

والثاني، «صندوق وطني لدعم تشغيل الشباب» سيخصص لتغطية حاجة الشباب المتزايدة الى العمل، التي تقدر سنوياً بـ ٢٠٠ الف طلب. وهذه هي المرة الأولى منذ استقلال الجزائر سنة ١٩٦٢ التي تطرح فيها الحكومة مراجعة الموازنة الأساسية بدءاً من الفصل الثاني من السنة المالية. وكانت هذه المراجعة في السابق تتم عادة في نهاية الصيف من كل سنة.

على صعيد آخر أصدر الرئيس الأمين زروال تعليمات الى رئيس الوزراء أحمد أويحي للمضي قدماً في محادثات يهدف عقد اتفاقية مشاركة تجارية مع «الاتحاد الأوروبي»، التي في تقديره وتقدير الخبراء، ستكون لها آثار ضخمة على الإقتصاد الجزائري.

وهذا الطلب هو أول إشارة قوية من الجزائر الى أنها جادة في الإنضمام الى جارتيها تونس والمغرب في عقد إتفاقية تجارية مع «الاتحاد الاوروبي»، الذي يشكل اعضاؤه الشريك الرئيسي في التجارة مع الجزائر. وقال مقربون من الرئيس زروال، أنه بات بعد انتخابه يعلق أهمية كبرى على الإتفاقية، فهو يرى أن له ابعاداً على استراتيجية التنمية وعلى الدور الذي ستشغله الجزائر على الساحة الاوروبية المتوسطية.

والمناقشات بين الجزائر و«الاتحاد الاوروبي» بشأن إتفاقية تقتصر حالياً على مستوى الخبراء. وما يرغب فيه زروال هو رفع درجة الاتصالات الى المستوى الوزاري.

وحسب آخر أرقام رسمية جزائرية، فإن العجز في ميزان التجارة الجزائري بلغ ١,٣ مليار دولار في سنة ١٩٩٥ ارتفاعاً من ٨٦٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٤.

فقد ذكر تقرير اعدته «الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمارات»، أن الميزان التجاري لسنة ١٩٩٠ سجل عجزاً قدر بـ ١,٢٧٢ مليار دولار، مقابل ٨٦٤ مليون دولار في سنة ١٩٩٤.

وقال التقرير ان الصادرات الجزائرية في سنة ١٩٩٥ قدرت بـ٨,٩٧٨ مليار دولار، وغطت ٨٧,٥٪ من قيمة الواردات للسنة ذاتها، التي قال التقرير أنها بلغت ١٠,٢٥ مليار دولار.

وذكر التقرير أن الواردات في سنة ١٩٩٥ سجلت إرتفاعاً بنسبة ٩,٤٥٪ إذ ارتفعت من ٩,٣٦٥ مليار دولار سنة ١٩٩٤ الى ١٠,٢٥ مليار دولار سنة ١٩٩٥، وكذلك الأمر بالنسبة الى الصادرات التي سجلت إرتفاعاً قدر بـ ٥,٦١٪ إذ ارتفعت من ٨,٥٠١ مليار دولار في سنة ١٩٩٤ الى ٨,٩٧٨ مليار دولار سنة ١٩٩٥. وأظهر التقرير أن واردات أدوات الإنتاج التي قدرت بـ ٣,٢٠٢ مليار دولار ارتفعت الى ما يساوي ٣١,٢٪ من مجموع الواردات.

ويشير التقرير الى أن المواد اللازمة للإنتاج الزراعي والصناعي، وكذا المواد الاستهلاكية، (باستثناء المواد الغذائية)، احتلت المرتبة الثالثة والرابعة من حيث قيمتها بالنسبة الى مجموع الواردات.

وبالنسبة الى الصادرات أشار التقرير الى أن صادرات المواد الغذائية تضاعفت ثلاث مرات وارتفعت من ٣٣ مليون دولار في سنة ١٩٩٤ الى ٨٩ مليون دولار سنة ١٩٩٥.

كما شهدت صادرات المواد الاستهلاكية ارتفاعها بقدر بـ ٧٢,٢٪ بينما عرفت صادرات الأدوات الصناعية زيادة بنسبة ٦٠٪ اما لامواد الخام فقد ارتفعت صادرات الجزائر منها الى ٥٦,٥٪ من مجموع الصادرات.

■ وقعت الجزائر وفرنسا على إتفاقية لإعادة جدولة ديون جزائرية تبلغ نحو ١,٥ مليار دولار.

والإتفاق الذي وقع هو الخامس عشر الذي تعقده الجزائر مع دائنيها منذ تموز/ يوليو ١٩٩٥ عندما وقعت إتفاقاً مع «نادي باريس» للحكومات الدائنة يقضي باعادة جدولة ١٥ مليار دولار.

ووقعت الجزائر اتفاقاً آخر مع الولايات المتحدة لإعادة جدولة ديون قدرها مليار دولار. ووقعت أيضاً بالأحرف الأولى على إتفاق مع إيطاليا لإعادة جدولة ديون قدرها ١,٧٥ مليار دولار.

مصر

بعد سنتين من الجدل والخلافات

«صندوق النقد الدولي» سيسقط الشريحة الثالثة من المديونية

● من المقرر، في منتصف هذا الشهر، وصول بعثة «صندوق النقد الدولي» الى القاهرة لمتابعة التفاوض على حسم شطب الشريحة الثالثة من المديونية الخارجية على مصر والبالغة ٤ مليارات دولار، وتتجاوز فوائدها السنوية ٢٠٠ مليون دولار. وكذلك منح مصر شهادة مصداقية تؤكد صحة الإجراءات الإقتصادية التي يتم تنفيذها.

وإجتماع القاهرة كان نتيجة مشاورات مكثفة، جرت على هامش الإجتماع النصف سنوي الذي دار في واشنطن بين وفد مصري وبين ممثلين عن صندوق النقد والبنك الدوليين.

وكانت محادثات واشنطن تركزت حول النظام الضريبي المصري، والسياسات التي تعتزم الحكومة المصرية إتخاذها في هذا الصدد لتشجيع الإستثمارات العربية والأجنبية الوافدة ومسايرة إجراءات الإصلاح، والتطوير في الإقتصاد بصفة عامة بهدف جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية على اعتبار أن الإستثمارات ركيزة أساسية في منظومة التنمية ورفع معدلات النمو.

وقد تكلف الوفد المصري عناء توضيح الجهود المبذولة في خفض العجز في الموازنة العامة وتقليل حجم ديون القطاع العام، وكذلك مضامين برنامج الخصخصة، الذي بدأت الحكومة في تطويره بشكل موسع في خواتيم الشهر الماضي.

ويسود التفاؤل أوساط الحكومة المصرية حيال «إسقاط الشريحة الثالثة من ديونها»، على ضوء الإرتياح الذي عكسه التفاوض في واشنطن حيث أعرب المسؤولون في «صندوق النقد» و«البنك» الدوليين عن ارتياحهم، وتقديرهم للإجراءات الإقتصادية التي أتخذتها الحكومة المصرية حديثاً وأتسمت حسب وصفهم، «بنشاط ملحوظ في تنفيذ خطوات برنامج الخصخصة، الذي يرفع شعار توسيع قاعدة الملكية للمشروعات، وتضمن تقليص المساهمة العامة في الشركات والمصارف والمشروعات المشتركة.

وتوقعت هذه الأوساط، أن تتضمن جولة التفاوض مراجعة خطة الحكومة في ما يخص «تحرير التجارة الخارجية» وخفض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية، وفقاً لأحكام منظمة التجارة العالمية «ثحث» وقواعد السماح للقطاع الخاص المصري والأجنبي للدخول في استثمارات مشروعات البنية الأساسية المتعلقة بالكهرباء والمياه، بالإضافة الى خطوات البرنامج الإقتصادي التي تتضمنها الفترة المقبلة، وإستعدادات القاهرة لإستضافة «المؤتمر الإقتصادي الإقليمي» الثالث في تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

وإسقاط الشريحة الثالثة من المديونية في نظر تلك الأوساط، سيوفر على الدولة ٢٠٠ مليون دولار، تسددها كفوائد سنوية لهذه المديونية ويضمن موقف تفاوضي أفضل في مفاوضات الشراكة مع «الإتحاد الأوروبي».

وللتذكير، فإن المفاوضات بين الحكومة المصرية و«صندوق النقد الدولي»، شهدت جدلاً واسعاً وخرّاً ورداً إستمر سنتين كاملتين، بسبب اختلاف وجهات النظر بينهما بشأن بنود عدة أبرزها، قيمة الجنيه المصري ومعدل تنفيذ برنامج الخصخصة لشركات قطاع الأعمال العام. الأمر الذي أدى الى تعليق موافقة «الصندوق» على إسقاط الشريحة الأخيرة من الديون المصرية التي وافقت الدول الدائنة على شطبها في اجتماعات «نادي باريس» في أعقاب حرب الخليج الثانية، ومازالت الجهود مستمرة من جانب الحكومة المصرية لإقناع «الصندوق» بوجهة نظرها...

ويبدو، حسب الأوساط المصرية الرسمية، «أنها إقتربت من هدفها».

السودان

على الرغم من الاخفاق في حماية ذوي الدخل المحدود

أصوات تحذر من عواقب التراجع عن التصحيح الإقتصادي!

● يجمع المحللون الإقتصاديون على أنه بات على الحكومة السودانية اجراء تقويم شامل لبرنامج «التحرير الإقتصادي» وفق منهج محدد لمعرفة ما إذا كان من المفضل الإستمرار في تنفيذ السياسات الهادفة الى التصحيح الإقتصادي او التراجع عنها.

ويرى هؤلاء المحللون أن «التصحيح الإقتصادي» الذي اعتمدته حكومة عمر حسن البشير، أخفق في حماية ذوي الدخل المحدود، على الرغم من الخطوات الجادة التي اتبعتها الحكومة في الماضي، والتي جاءت مصاحبة للبرنامج الثلاثي مثل، إنشاء الصناديق الإجتماعية وغيرها.

ويضيف المحللون المتتبعون لسياسات الحكومة السودانية! أنه لا بد من التفكير في ايجاد الية لحماية ذوي الدخل المحدود وتثبيت الاسعار.

فسياسة «التحرير الإقتصادي» سياسة كلية ويجب تعويمها بنظرة كلية لإعادة متخذي القرار من دون إطلاق الدعوات للتراجع عنها بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، حيث أن التراجع بهذه الطريقة غير ممكن.

وفي النهاية فإن التصحيح الإقتصادي وتحريره، يقومان على فرضيات عدة أهمها «المنافسة»، في حين أن القطاع الإقتصادي السوداني خال من رجال الأعمال الحقيقيين ومعظم العاملين فيه من التجار.

وكان الدكتور عبد الرحمن بشير، وهو اكاديمي، يرأس قسم الإقتصاد في جامعة الخرطوم، قد زاد في الجدل القائم حول «التحرير الإقتصادي» بأن اعتبر أن تحرير العملات الأجنبية غير جائز شرعاً وإقتصادياً، وقال أن كل تربح من تجارة العملات سحت وربا.

واضاف أن إلغاء «التحرير الإقتصادي» سيعود بآثار إقتصادية خطيرة، ونادى بضرورة معالجتها وتوفير الرقابة الحكومية على الأسواق وإعادة النظر في الصناديق التي انشئت لدعم الفقراء، وترشيد الصرف الحكومي غير المبرر.

ولكن حمزة محمد قناوي، مدير عام بورصة الخرطوم، قال أن «التحرير الإقتصادي» أدى الى تفعيل الية السوق وفقاً للعرض والطلب، وعمل على محاربة الفساد عن طريق «فك الإحتكارات»، وناشد الدولة تشديد الرقابة ومحاربة المفسدين.

الغرب ينصح آل خليفة بالاصلاح

إخماد العنف بالديموقراطية!

● يدعو المواطنون في بلد صغير تحكمه ملكية مطلقة بأدب ورفق في البداية لتكون لهم كلمة بسيطة في ادارة بلادهم.

فهل تعطي الديموقراطيات الغربية آذاناً صاغية او عطوفة؟

طبعاً... لا! لأن الديموقراطيين المنتظرين هم في دولة البحرين الجار الصغير للمملكة العربية السعودية. لقد بدأت الاضطرابات الجارية في البحرين في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩٤ بمطالبة للعودة الى الدستور والمجلس النيابي المنتخب الذي قام لفترة قصيرة بعد استقلال البلاد في مطلع السبعينات. ولم يكن المحتجون في البداية على الاقل ثوريين فما كان يجول في خاطرهم هو إقامة شيء اشبه ببرلمان متواضع مثل البرلمان الكويتي. لكن أي كلام او افكار عن الملكية الدستورية تزعج آل خليفة العائلة الحاكمة في البحرين، فكان جوابهم على الساعين الى الديموقراطية لطمة قوية على افواههم.

إن حاكم البحرين هو صديق جيد للغرب. وتلك البلاد قد تبدو بقعة صغيرة في الخليج يسكنها ٥٠٠ الف شخص فقط. لكنها تضم المقر الاداري للاسطول الاميركي الخامس الذي يراقب كل ما يدخل وما يخرج من ايران والعراق على حد سواء. كما إن بريطانيا وهي الدولة الاستعمارية السابقة التي مازال لها نفوذ هناك، تستخدمها كقاعدة لقواتها الجوية. لذا، فإن الاستقرار السياسي في البحرين امر مهم. لكن هذا الاستقرار زال الآن، واشتد الصراع واصبح دموياً. والمطالب تكاثرت وتعاظمت، ولجأ المحتجون الى الحرائق والقنابل. ورد النظام باعتقال ٢٠٠٠ شخص، ثم اعدم رمياً بالرصاص اخيراً رجلاً أدين بقتل واحد من رجال الشرطة، والامور تسير من سيء الى أسوأ.

على ان الديموقراطية مازالت هي الفكرة التي تربط بين المحتجين، لكن وزير خارجية البحرين، وهو من افراد العائلة الحاكمة يصر بالقول:

«الديموقراطية ليست لنا»!

لا شك في ذلك. لكن الأدق منه القول أنها ليست للمملكة السعودية، جارة البحرين وشقيقتها التي تحصي عليها أنفاسها.

فالسعوديون يحبون عبور «جسر البحرين» الى بلد متحرر نسبياً، حيث يمكنهم معاقرة الخمر في الفنادق الفخمة وهم لا يريدون ان تنتقل جرثومة الديموقراطية المعدية في الاتجاه الآخر. والأهم من ذلك، يخشون انتقال العدوى من شيعة البحرين بحيث تنشأ حركة ضد النظام وضد الهيمنة السنية بين شيعة السعودية الذين يعيشون في المنطقة الشرقية الحساسة على مقربة من البحرين.

إن حركة الاحتجاج البحرينية لا تقتصر على الشيعة، ذلك ان عدداً من السنة المتحررين فكرياً، قد ضموا اصواتهم ونفوذهم الى المحتجين ودفعوا ثمن ذلك غالياً.

وتلعب النساء دوراً مرموقاً(راجع القطعة الاخرى في مطرح آخر من هذه الصفحة)، لكن الأبحاء يأتي بصورة رئيسية من رجال الدين الشيعة الذين مازالوا على الرغم من شدة القمع وقسوة رجال الامن يلقون خطباً نارية وحماسية من منابر جوامعهم.

ومع أن ثلثي سكان البحرين هم من «الشيعة»، فإن العائلة الحاكمة وكبار المسؤولين الآخرين هم من «السنة».

فالشيعة، وهم الأفقر والأكثر حرماناً من الوظائف وفرص العمل، يشعرون بمرارة الغبن. وقد لعبت تظلماتهم دوراً في تحويل التظاهرات الى شكوى عامة من البطالة والى صب جام الغضب على المؤسسة الحاكمة والى دعوات بين حين وآخر لاقامة «جمهورية اسلامية».

هذا المطلب الأخير يطلق اجراس

وصفارات الإنذار. فالاضطراب الشيعي يعني لمعظم «السنة» العرب شيئاً واحداً فقط هو... ايران، ويصح ذلك اكثر ما يصح في حالة البحرين حيث تتطلع ايران بين الفينة والفينة الى مطامع اقليمية هناك. والآن يقول النظام انه اكتشف يداً لايران في اضطرابات البحرين بالاضافة الى التطلع بالعين! لكن النظام فشل حتى الآن في تقديم دليل مقنع. وقد اعترف السجناء بأنهم تدربوا على يد فئات تدعمها ايران، لكن قصص التعذيب المتسربة من سجون البحرين تجعل من هذا القول إدعاء لا قيمة له.

التخميد الديمقراطي

الشكوك حول ايران وحول المطالب الديموقراطية تدفع الدول العربية الى التضامن مع البحرين. لكن أصدقاء البحرين في الغرب يجب أن يبتعدوا عن هذا التجمع الذي تقوده السعودية، فالمطلب الاصلي حول الحقوق الديموقراطية الاساسية مازال حياً وبخير تحت ركام المتفجرات. والنصيحة الافضل التي يقدمها الغرب لحاكم البحرين هي، حثه على التفاوض مع حركة الاحتجاج السلمية المطالبة بالتغييرات الدستورية الى جانب شجب العنف واخماده.

لكن على حاكم البحرين لكي يفعل ذلك ان يتحدى السعودية، وهو أمر صعب لكنه مجد بالتأكيد إذا كان له أن يسحب ويطفيء فتيل الانفجار في البحرين.

عن «ايكونومست»

دور المرأة البحرينية في اضطرابات «المنامة»

ديموقراطية الصراخ!

● مع أن نساء البحرين أكثر ثقافة وعلماً من شقيقاتهن في بقية الخليج، ومجالات العمل أمامهن أوسع إلا انه ليس لهن أي كلمة في السياسة على الاطلاق!

فلا عجب إذاً أن العديد من النساء البحرينيات المنتميات الى الطبقة الوسطى قد انضممن الى الداعين الى الاصلاحات الديموقراطية في نهاية سنة ١٩٩٤.

لكن السياسة القمعية المتشددة التي ينتهجها النظام تجاه حركة الاحتجاج، هي التي دفعت المزيد من نساء البحرين من جميع طبقات المجتمع،لكي ينفضن القيود الاسلامية التقليدية على المسلكية النسائية و انخرطن في المشاركة الاحتجاجية على نحو صاخب في بعض الاحيان.

ومن أصل ١٤ توقيعاً على العريضة الاصلية الداعية الى الديموقراطية الدستورية، كان هناك توقيع إمرأة من عائلة تجارية سنية غنية، كانت دائماً تدعم العائلة الحاكمة، (مما يدحض نظرية الحكومة بان المنشقين جميعهم من الشيعة وأن معظمهم لهم تظلمات اقتصادية)، وقد كانت هذه السيدة ايضاً استاذة في جامعة البحرين، لكنها منذ ذلك الوقت اجبرت على ترك وظيفتها وقد غادرت البلاد الآن.

ومن الاسلحة الفعالة التي تستخدمها الحكومة، تهديد المحتجين بإفقادهم وظائفهم. لكن بعد اعتقال مائة من المحتجين الذكور منذ سنة وقعت خمسين إمرأة عريضة اخرى تدعو الى انهاء العنف وتطلب من الحكومة محاورة المنشقين. وضم الموقعون أطباء وأساتذة ومحامين وموظفين من السنة والشيعة على حد سواء، والمقصود بها أن تكون بادرة مصالحة.

إلا ان رد الحكومة عليها كان الطلب من كل إمرأة موقعة على العريضة أن تقدم إعتذاراً خطياً وان تسحب توقيعها من العريضة، ومارست الحكومة الضغوط على عوائل هؤلاء النسوة، واللواتي منهن رفضن الاعتذار اجبرن على الاستقالة من وظائفهن. وقد اضطر عدد منهن الى الاستقالة وخصوصاً العاملات في القطاع العام.

أما الفتيات فقد لجأن الى تكتيكات اكثر صراحة. فالطالبات المحجبات في جامعة البحرين لجأن الى الصراخ وهو تكتيك مثبط جعل التعليم في الجامعة مستحيلاً مما أدى الى اغلاقها لعدة اسابيع في نيسان/ أبريل ١٩٩٥.

كذلك توقفت الصفوف في مدارس البنات، بسبب هذا الاضطراب وقام بعض البنات بمقاطعة الصفوف والاضراب.

أما في القرى الشيعية خارج «المنامة»، فلم يكن للنساء شأن يذكر في حملة الاحتجاج الاصلية، لكنهن ما لبثن ان دفعن الى الصراع بسبب قسوة قوى الامن على رجالهن. فقد اغار رجال الشرطة على البيوت ينهالون ضرباً على الرجال امام عوائلهم ويعتقلون المئات منهم، وبعدما رشحت وشاعت الانباء حول تعذيب السجناء، نزلت النسوة الى الشوارع للاحتجاج على سجن آبائهن وازواجهن واولادهن.

نظمن تظاهرات أمام وزارة الداخلية. بدأن يتحدثن علناً مع النساء الأخريات في الجوامع لاستحثاثهن على الانضمام الى حركة الاحتجاج، وشاعت انباء عن قيام النساء برشق رجال الشرطة بالحجارة، (وعلى العمال الآسيويين الذين بدأ يتزايد غضب الشيعة عليهم لانتزاع الاعمال والوظائف من أمامهم). وبعد فترة بدأت قوى الامن تعتقل النساء أيضاً، ويعتقد الآن ان هناك ثماني نساء على الأقل في السجون، وتروج قصص غير مؤكدة أن الشرطة انهالت ضرباً على بعض النسوة أمام ازواجهن.

لقد تخطى الوضع الآن كثيراً المحاولة الاولية التي قام بها بعض الاكاديميين للبحث في الاصلاحات الديموقراطية. فالساعون الى الديموقراطية يحاولون التمسك بمقولتهم وهم يبعدون انفسهم عن المطالب الاكثر ثورية. وتدور الاحتجاجات في اتجاهات عديدة، منها ما هو ضد البطالة ومنها الامتعاض من العائلة الحاكمة ال خليفة، ومنها ما يدعو الى قلب الحكم واقامة دولة اسلامية. فالسياسة والدين أصبحا شيئاً واحداً غير منفصل، حيث تقام التجمعات في الجوامع، وحيث يلقي رجال الدين خطباً نارية. وزاد عدد النساء، وخصوصاً في القرى، حيث يتزايد عدد النسوة اللواتي بدأن يتحجبن من أعلى الرأس الى أخمص القدم. وهذه من مؤشرات تزايد حركة الصحوة الاسلامية.

خواطر إقتصادية

يكتبها: سليمان الفرزلي

أمين الجميل وسوريا

■لفتني المقال الذي كتبه الرئيس اللبناني السابق الشيخ امين الجميل في جريدة «وول ستريت جورنال» الاميركية تعليقاً على الوضع اللبناني في أعقاب العدوان الإسرائيلي الأخير.

وفي هذا المقال، بالإضافة الى منحاه الغزلي للحريري بين السطور، يدعو الشيخ امين كما يتضح من عنوان المقال، الى «مقاتلة سوريا لا اللبنانيين الأبرياء». وليس من المستغرب أن يقف الرئيس اللبناني السابق هذا الموقف، لكنه يفتح الباب الى مناقشته، وربما الى محاسبته بالنظر الى تقاعسه في أيام رئاسته عن إتمام ما يدعو اليه اليوم بعد عشر سنوات.

إن جميع اللبنانيين يذكرون تصريح امين الجميل المعروف بعد زيارة له الى واشنطن في أيام رونالد ريغان، حيث أعلن أنه سوف يدمر دمشق بالمدافع. وما إن مرت أيام معدودات حتى كانت المدافع الوحيدة التي سمع اللبنانيون صوتها، هي المدافع السورية التي أطلقت ٢١ طلقة ترحيباً بالرئيس الجميل في زيارته الأولى اليها!

وتتالت زيارات الرئيس الجميل الى دمشق في ماراثون عظيم لم يبزه فيه سوى وارن كريستوفر وزير خارجية كلينتون، حتى كادت ذخيرة الجيش السوري تنفد لكثرة ما أطلقت من طلقات الترحيب به بمعدل ٢١ طلقة في كل مرة!

ولعل هذه المفارقة في مواقف وتصرفات امين الجميل، هي أبرز مثال على الفارق بين السياسة الواقعية المسؤولة التي تنزع بها أيام كان في موقع المسؤولية، وبين إلقاء الكلام على عواهنه عندما تكون له دوافع أو مصالح ذاتية أو أهداف سياسية غير معلنة لكنها مغلفة باغلفة ذات بريق مبدئي.

والأفدح من ذلك قول الرئيس الجميل في المقال المذكور أن كثيرين من اللبنانيين رحبوا بالإسرائيليين في عام ١٩٨٢ عندما اجتاحوا لبنان وصولاً الى بيروت لكونهم «محررين للبلاد من الإحتلال الأجنبي». وكان الأحرى به أن يقول، وهو القول الأصح والأدق، أن اللبنانيين الذين رحبوا بالغزوة الإسرائيلية المذكورة هم فقط بعض حزبه والقوات التابعة له.

وكان عليه أن يقول أيضاً أنه لولا ذلك «التحرير الإسرائيلي المبين للبنان»، لما كان له أن يصبح رئيساً للجمهورية اللبنانية في ذلك الوقت. فماذا عدا مما بدا حتى أصبح العدوان الإسرائيلي في أيامه تحريراً، مباركاً ومرحباً به، وأصبح من بعده إحتلالاً بغيضاً حيث الجيب الأمني منبع لإنعدام الأمن!

كذلك فات الرئيس الجميل أن يقول للرأسمالية الأميركية من على منبرها الأول الذي فتح له لبدعو منه الى مقاتلة سوريا، لماذا امتنع عن توقيع إتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ مع «قوات التحرير الإسرائيلية» بعدما اقرها مجلس النواب اللبناني والحكومة اللبنانية برئاسة شفيق الوزان، ثم انقلب انقلابه المشهود ضد كامل الأسعد رئيس مجلس النواب في ذلك الوقت وضد رئيس الحكومة شفيق الوزان!

وبالتالي فإن ما كتبه أمين الجميل في جريدة «وول ستريت جورنال» لا يضفي على كلامه ومواقفه أي مصداقية أو وزن. بل هو يطرح تساؤلاً محيراً حوله: أي سياسي هو ذاك الذي خسر ثقة الإسرائيليين ولم يكسب ثقة السوريين، وانقض عنه اللبنانيون وأولهم حزبه وقواته!

السعودية ومنظمة التجارة العالمية

تدخل المملكة العربية السعودية حالياً في مفاوضات معقدة للإنضمام الى منظمة التجارة العالمية الوليدة والوريثة لمنظمة «غات» (الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة). ومن المفلت أن هناك عراقيل في وجه الدخول السعودي الى المنظمة العالمية، بينما تتمتع بعضويتها دول خليجية أقل وزناً من السعودية مثل قطر والبحرين والكويت ودولة الإمارات.

فالمملكة السعودية تريد أن تدخل الى المنظمة بصفتها من الدول النامية لكي تحظى ببعض التسهيلات التي تتيحها قواعد تجارية معينة خاصة بالدول النامية، بينما تجري عرقلة عضويتها بحجج أخرى غايتها منع تسويق البتروكيماويات السعودية في أسواق الدول الصناعية. والواقع أن تلك الدول الصناعية، وبينها الولايات المتحدة الأميركية الحليف الأساسي للسعودية، تفرض الآن قيوداً تجارية مشددة كثيرة على المنتجات السعودية، بصورة منافية لمبادىء حرية التجارة التي تدعو إليها تلك الدول في إطار منظمة التجارة العالمية.

بل إن الحجة الأميركية في عرقلة العضوية السعودية تبدو مضحكة إزاء الإعتراض الأوروبي. فقد وضعت واشنطن حليفتها الرياض على «لائحة المراقبة» التي تضم الدول المستبيحة للملكية الفكرية مثل العلامات التجارية وبراءات الإختراع وحقوق النشر! وهي تطالب الرياض بإصدار تشريعات صارمة ضد استباحة هذه الحقوق.

أما الحجة الاوروبية، وهي حجة قابلة للنقاش، فتقوم على أساس أن البتروكيماويات السعودية هي ذات تنافسية عالية تمكنها من مزاحمة المواد المماثلة المصنوعة محلياً لأنها تتمتع بدعم ضمني من الحكومة السعودية يتمثل بالحصول على المواد الخام بأسعار مخفوضة.

وهذا التحفظ القائم على أساس أن الدعم في ظل إزالة الحواجز الجمركية يخلق تنافسية مصطنعة، هو تحفظ سليم من حيث المبدأ لو أنه طبق في الاتجاهين، أي في إتجاه الإستيراد وفي إتجاه التصدير أيضاً.

لكن المشكلة هي أن الأوروبيين والأميركيين أنفسهم يتبادلون الإتهامات حول الدعم الضمني للسلع، وخاصة بالنسبة الى المواد الغذائية والمنتجات الزراعية، وهي مواد تستورد المملكة السعودية كميات كبيرة منها سنوياً لتلبية احتياجاتها المتزايدة.

والمشكلة الأخرى هي تعذر تحديد واضح ومقبول لأوجه الدعم الضمني للمواد والمنتجات المصدرة الى الخارج.

فهل ان وفرة المياه في أوروبا، مثلاً، كعنصر من عناصر الإنتاج، وخصوصاً الإنتاج الزراعي، تعتبر في إطار الدعم الضمني، وبالمقياس ذاته يمكن النظر الى دور وفرة النفط في الدعم الضمني للمنتجات السعودية، مع أنه من الأسهل قياس مقادير الدعم الضمني للنفط بينما من الأصعب قياس ذلك بالنسبة الى الماء.

ثم إن هنالك دولاً نفطية أخرى كالكويت لديها صناعة بتروكيماوية مماثلة، حظيت بعضوية المنظمة العالمية من غير أن تحسم فيها التحفظات ذاتها التي تثار في وجه السعودية. وحتى إذا نظرنا الى التحفظ الأميركي تحديداً، فإننا لا نرى أن حقوق الملكية الثقافية وعناصرها مكفولة في الكويت أكثر مما هي عليه في السعودية. وتبدو المسألة أوضح بالنسبة الى دولة الإمارات العربية، ومنها إمارة دبي على وجه التحديد، حيث المخالفات بهذا الخصوص عديدة ومبطنة وبعضها يدخل في باب التحايل الى درجة تحويل الإستيراد من بلد المنشأ الى إعادة تصدير الى بلد المنشأ ذاته بكلفة أقل مما يشكل منافسة للإنتاج ذاته في البلد ذاته او في أسواقه التقليدية! إنه من المستغرب أن تثار تحفظات كهذه في وجه المملكة السعودية من قبل حلفائها، مع أنها أكثر إلتزاماً من غيرها بالمعاهدات والمواثيق الدولية!

المنطقة تدخل القرن المقبل دخولاً ملغوماً ومسموما

نزاعات الحدود قنابل موقوتة لاينزع فتيلها السلام العربي ـ الإسرائيلي!

● مازالت نزاعات الحدود في المنطقة العربية العنصر الأساسي في التوترات الكامنة التي تحول دون تفاهم تكاملي واسع على الصعيد الإقتصادي على الأقل بين دول المنطقة أو أقاليمها المتجاورة، وتشكل عائقاً أمام عملية السلام بمفهومها الشامل. والأهم من ذلك أنها تشكل عنصراً ضاغطاً على إحتمالات المستقبل بحيث أن المنطقة العربية تدخل القرن المقبل دخولاً ملغوماً ومسموماً.

وهناك أسباب عديدة لنزاعات الحدود. أولها الإرث الاستعماري الذي رسم الحدود بين معظم الدول في المنطقة وتركها بمثابة ألغام أو قنابل موقوتة تنفجر بين حين وحين.

لكن هناك أسباباً مصلحية وذاتية في الوقت ذاته منها نشوء وترسخ المصالح الى درجة جعلت من الحدود المؤقتة حدوداً دائمة ومتنازعاً عليها وهو السبب الذي حال حتى الآن دون قيام أي وحدة حقيقية بين دولة أو أكثر من الدول العربية، على الرغم من أنها جميعها تنادي بـ «الوحدة العربية»، ومنضمة الى جامعة الدول العربية.

أما الأسباب المادية الإقتصادية المصلحية في نزاعات الحدود في المنطقة، فإنها تتركز حول الموارد وخصوصاً الحقول النفطية إذا كانت مشتركة أو مصادر المياه التي تزداد الحاجة إليها بسبب تزايد عدد السكان وتزايد الإستهلاك من جهة وشح الموارد المائية من جهة ثانية.

ومع أن هذه الحدود المتنازع عليها قد شكلتها القوى الخارجية إلا أن حرية الحركة بين شعوب المنطقة وخصوصاً في المناطق الصحراوية كانت أوسع وأكثر تواصلاً مما أصبحت في المراحل الإستقلالية اللاحقة، حيث تحولت حرية الحركة عبر الحدود الى مصدر للنزاع، ففي العهود السابقة للكيانات الراهنة المستقلة، كانت القبائل الرحل التي تعيش في هذه المناطق تتنقل بحرية بصرف النظر عن هوية أو مقر الحكومة المركزية.

بل أن تلك الحكومات المركزية كانت تتيح مثل هذا التنقل عبر الحدود والمناطق من دون أي عائق خلافاً لما هو الحال في الوقت الراهن.

فالقوى الخارجية التي فصلت حدود المنطقة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وخصوصاً فرنسا وبريطانية، تعمدت تقسيم الحدود لخدمة مصالحها أكثر مما تعمدت خلق مشكلات مستقبلية لدولها، فقد رسم الإنكليز والفرنسيون الحدود لحماية مصالحهم السياسية والتجارية، وخصوصاً الخطوط التجارة، متجاهلين أو غير عابئين بالتركيبات السياسية والدينية والعرقية للسكان المحليين. وهذا في النتيجة تحول الى سبب أساسي من أسباب الصراعات والإنفجارات على الحدود.

وفيما يلي أهم النزاعات القائمة أو الكامنة بين دول و كيانات المنطقة.

النزاع
الإسرائيلي ـ الفلسطيني

على الرغم من القرارات الدولية بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية وأخرى عربية سنة ١٩٤٧، فقد بقي الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي حتى الأمس القريب في إطار «صراع الوجود»، لكنه بدأ يتخذ بعد عملية السلام الجارية شكل «نزاع الحدود»، وخصوصاً بعدما أزال الفلسطينيون من ميثاقهم الوطني الإلتزام بتدمير دولة إسرائيل وإزالتها. وأقر الإسرائيليون مبدأ الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وإذا كان الخلاف الفلسطيني الإسرائيلي على مدينة القدس هو الأصعب والأعقد، فإن هناك مشكلات أخرى ليست أقل توليداً للإضطراب بالنظر الى حساسية إسرائيل الأمنية.

ولذلك، بدأت الأوساط اليهودية العالمية تتقبل فكرة الإنفصال التام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بدل الموقف السابق الداعي الى الإندماج والتكامل أو حسب تعبير إحدى الصحف الأميركية المعروفة أن تكون في فلسطين دولتان ظهراً لظهر لا وجهاً لوجه.

وحتى هذا دونه مشكلتان عويصتان:

■ المشكلة الأولى، هي المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

■ المشكلة الثانية، هي الإتصال البري بين غزة والضفة الغربية عبر اسرائيل.

فالمستوطنات لا حل لها إلا بإعادة «ترسيم الحدود»، وهو أمر قد يكون متعذراً أو بإزالة تلك المستوطنات على غرار ما جرى في سيناء. بعد الإنسحاب الإسرائيلي وهو قد يكون أمر صعب.

لكن الإتصال البري بين شقي فلسطين يواجه اسرائيل بمشكلة أمنية، لا تستطيع السيطرة عليها، إلا إذا أقامت على جانبي الطريق البري حراسة أمنية من أوله الى آخره، وهذا من سابع المستحيلات. والحل الذي يتردد الآن هو إقامة طريق معلّق يخف فيه مجال التسلل الى الأرض الإسرائيلية، وقد جرب الإسرائيليون ذلك على نطاق ضيق بإقامة مثل هذا الطريق بعد التخلي عن مدينة أريحا الى السلطة الفلسطينية ليصل بين إسرائيل و«جسر اللبني» على الحدود الأردنية، متجاوزاً المرور وسط أريحا المكتظة بالسكان.

النزاع
اللبناني ـ الإسرائيلي

مع أن إسرائيل تقول وتكرر أنها ليس لها مطامع إقليمية في لبنان أو في الأراضي اللبنانية، إلا أن بقاءها في الحزام الأمني في الجنوب اللبناني مازال يثير نزاعاً مسلحاً متكرراً، كان آخره النزاع الذي إستمر أسبوعين في شهر نيسان/ أبريل الماضي، وإنتهى بالإتفاق الذي عقده وزير الخارجية الاميركي وارن كريستوفر.

فالتنازع الحدودي بين اسرائيل ولبنان تتساوى فيه الشكوك والمواثيق فالقرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، تعترف للبنان بحدود دولية واضحة، وأهمها القرار ٤٢٥ الصادر عن مجلس الأمن الدولي.

والمعاهدة التي توصل إليها المفاوضون اللبنانيون مع إسرائيل سنة ١٩٨٣ وهي المعاهدة التي أقرها مجلس النواب اللبناني ولم يبرمها رئيس الجمهورية آنذاك، تعترف فيها إسرائيل بوضوح بالحدود الدولية للبنان بالإضافة الى تصريحات المسؤولين الإسرائيليين المشار إليها. لكن الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية حتى بعد الإنسحاب الإسرائيلي الى الحدود السابقة للحزام الأمني لايلغي الأسباب الجوهرية للنزاع، وأهمها سببان:

■ السبب الأول، مصادر المياه اللبنانية التي تطمع إسرائيل باقتسامها أو بالإستيلاء عليها.

■ السبب الثاني، وجود سبع قرى لبنانية داخل إسرائيل ذاتها وأهمها «الخالصة» وقد سماها الإسرائيليون «كريات شمونة» و«أقرت» و«كفر برعم»، وكلها قرى جليلية معظم سكانها من المسيحيين الموارنة.

النزاع
السوري ـ الإسرائيلي

يتركز النزاع السوري ـ الإسرائيلي على مسألة الجولان الذي تحتله إسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بإستثناء مدينة القنيطرة التي استعادتها سوريا في أعقاب حرب ١٩٧٣.

ومشكلة الجولان تحمل تعقيدات داخل إسرائيل ذاتها نظراً الى أن الدولة العبرية قد ضمت تلك المنطقة إليها بقانون صادر عن «الكنيست»، على الرغم من أن حكومة رابين ومن بعده بيريز تميل الى التخلي عن تلك المنطقة مشترطة توقيع سلام كامل مع سوريا.

ولا يخفف من هذه المشكلة أن الحدود السورية ـ الإسرائيلية لم تشهد أي توتر عسكري حتى الآن. فالصراع يدور في الوقت الحاضر على محور سياسي. ومن أوجه التعقيد في المسألة أن الحكومة الاسرائيلية لم تستطع حتى الآن تقديم تعهد واضح بالإنسحاب التام من الجولان. حتى شمعون بيريز، وهو أول مسؤول إسرائيلي يؤكد إستعداده للإنسحاب من الأراضي السورية المحتلة، عاد تحت الضغط الداخلي ليقول، أن مسألة الإنسحاب من الجولان سوف تطرح للإستفتاء العام!

وكما في جنوب لبنان أيضاً، تشكل أزمة المياه الإسرائيلية تعقيداً إضافياً بسبب وفرة المياه في الأراضي السورية المحتلة وحاجة إسرائيل إليها. يضاف الى ذلك وجود مستوطنات يهودية في هضبة الجولان يتراوح تعداد سكانها بين ١٥ و٢٠ ألفاً.

النزاع
المصري ـ السوداني

من الناحية التاريخية لم تكن بين مصر والسودان مشكلة حدودية، بل كان وادي النيل كله يشكل كياناً متواصلاً، حتى في زمن الحكم الإنكليزي لمصر والسودان كان السودان يعرف باسم «السودان الأنكلو ـ مصري». فكانت مصر شريكاً رسمياً لبريطانيا في السودان، وكان ملك مصر يُدعى ملك مصر والسودان، وبدأ الإحتكاك السوداني المصري واضحاً لأول مرة بعد الثورة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، عندما أوفدت مصر الصاغ صلاح سالم الى السودان. ثم أخذت العلاقات تتقلّب بعد استقلال السودان في الخمسينات تبعاً للجهة الحاكمة في الخرطوم، لكن النزاع بين البلدين لم يكن نزاعاً حدودياً إلا في الأونة الأخيرة عندما نشأت مشكلة «مثلث حلايب».

لكن مشكلة مياه النيل تبقى مشكلة كامنة للصراع بين البلدين، وقد اضطر السودانيون الى إلغاء بعض المشاريع المائية على النيل لخشيتهم من أن يؤدي ذلك الى صراع عسكري مع مصر. وتبقى مشكلة المياه مصدراً كاملاً للنزاع في المستقبل أكثر من النزاع على منطقة مثلث حلايب.

النزاع
السوري ـ التركي

ليس بين سوريا وتركيا الآن نزاع مباشر على الحدود البرية، على الرغم من أن مناطق سورية قد سلخت عن سوريا وضمت الى تركيا في الثلاثينات وأهمها: لواء الأسكندرون ومدينة انطاكيا العاصمة التاريخية لسوريا القديمة. وهي المنطقة التي يتعارف السوريون على تسميتها «السنجق» ومازال كثيرون منهم يطلقون على لواء إسكندرونة اسم «اللواء السليب».

لكن الاتراك وان كانوا لا يملكون أي حجة على سوريا من حيث تحريك المشكلة الحدودية التاريخية، إلاّ أنهم باتهامهم سوريا. أنها تساند الأكراد في جنوب شرق تركيا يوجهون تهمة غير مباشرة، أي أنها كما يزعم بعضهم تتدخل في الجنوب الشرقي وعينها على الجنوب الغربي.

وقد إتسع في الأونة الأخيرة المدى الجيوبوليتيكي للنزاع السوري ـ التركي بقيام تحالف عسكري بين تركيا وإسرائيل، واستثمار تركيا بمنابع ومياه نهر الفرات، الأمر الذي حرم سوريا وبالتالي العراق من كميات كبيرة من مياه الفرات لم يسبق أن حجزت عنهما من قبل.

بل أن بعض السياسيين الأتراك يتخوفون من إمكانية التلاقي البري بين سوريا وايران عبر شمال العراق على الحدود التركية، كما هو حاصل الآن تقريباً من خلال تكاثف الوجود الإيراني في المناطق الكردية. وهؤلاء يتخذون من هذه الإمكانية ذريعة مباشرة لتبرير التحالف الإسرائيلي ـ التركي.

النزاع
التركي ـ العراقي

مع أن مشكلة المياه هي مصدر أساسي للإحتكاك التركي ـ العراقي، إلا أن هناك عوامل تخفف من آثار هذه المشكلة. لسببين رئيسيين:

● أولهما، أن التأثير التركي على مياه دجلة التي تمر مباشرة من تركيا الى العراق ليس حتى الآن سبباً لأي إحتكاك. لأن تركيا ركزت مشاريعها المائية على «الفرات» الذي يمر عبر سوريا أولاً.

● ثانيهما، إضطرار العراق الى بناء أنابيب لنفطه الى المتوسط عبر تركيا لتنويع خطوط نقله للنفط.

إلا أن الصراع المباشر يتعلق بالمسألة الكردية، وهي مسألة، وأن كانت الدول المعنية بها (وهي تركيا والعراق وإيران) تتفق على ضرورة

منع قيام دولة كردية مستقلة إلا أنها تتعاطى مع المشكلة تعاطياً مؤثراً على الدول الأخرى، كما هو حاصل الآن، حيث اضطرت تركيا عدة مرات في السنوات الأخيرة الى اختراق الحدود العراقية في الشمال لملاحقة الاكراد المناوئين لها، مما جعل هذه الملاحقة الساخنة على الحدود التركية العراقية نمطاً ثابتاً، تفاضت عنه الدول الكبرى بسبب عضوية تركيا بحلف شمال الأطلسي، على الرغم من أن تلك الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية ملتزمة لفظياً بحماية الاكراد في جيب آمن.

النزاع العراقي ـ الإيراني

النزاع العراقي - الإيراني كان دائماً مثار مخاوف في منطقة الخليج خشية أن يقوم كيان موال لإيران في جنوب العراق يهدد أمن المنطقة. وقد مرت المنازعات العراقية - الإيرانية على الحدود بمراحل متعددة أهمها تلك الحرب الضروس التي دامت بين البلدين بمختلف الأسلحة طوال ثماني سنوات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

في زمن الشاه محمد رضا بهلوي في طهران كانت هناك إتفاقية (ثالوك) تعطي العراق سيادة على مياه شط العرب حتى الحدود الإيرانية. لكن بعد *التمرد الكردي في شمال العراق* بقيادة الملا مصطفى البرزاني بدعم من ايران، إضطر العراق الى التسليم لإيران بحق المناصفة في «شط العرب» في إتفاق مشهور وقعه صدام حسين في الجزائر مع شاه إيران سنة ١٩٧٥.

لكن بعد إندلاع الثورة الإيرانية بقيادة الخميني في خواتيم السبعينات ومخاوف دول المنطقة من تأثيراتها الراديكالية ومحاولات تصديرها. شن العراق حربه المعروفة على ايران، مما إحتوى التأثير الإيراني وأضعفه كثيراً وخصوصاً في جنوب العراق.

ومع أن منطقة الأحواز هي في الأصل منطقة عربية تسمى «عربستان»، ولم تنقطع المطالبات بتحريرها من إيران، شأن لواء الأسكندرونة على الحدود السورية - التركية، إلا أن مشكلة «عربستان» لم تكن موضع جدل أثناء الحرب العراقية - الإيرانية. ولم يلاحظ المراقبون أي تحرك لعرب إيران يميل الى الإنفصال عنها او الأنضمام الى العراق. فلا العراق طالب بها ولا أهلها طالبوا بالإنفكاك عن ايران، مع أنها منطقة استراتيجيته لوجود منابع ومصافي النفط الإيرانية فيها.

وفي حين عملت الحرب العراقية - الإيرانية على عزل التأثير الإيراني داخل العراق، فإن التطورات في السنوات الخمس الأخيرات أعادت إيران لتكون القوة الفاعلة الأساسية داخل العراق في الجنوب وفي الشمال الى درجة أن ذلك ألغى تقريباً الدور الأردني في العراق ونقل مركز النشاط العراقي المعارض لصدام حسين الى دمشق.

فقد نجح الإيرانيون في إستقطاب الفصائل الكردية المتناحرة في شمال العراق على الرغم من تأثير ووجود القوى الدولية المتحالفة مع تركيا والحامية للأكراد.

النزاع السوري ـ العراقي

مع أن الحدود السورية - العراقية تزيد في طولها عن الحدود السورية - التركية أو تقاربها، فإنه ليست بين العراق وسوريا منازعات حدودية على الأرض، إلا أن هناك نزاعات أخرى لا تقل تأثيراً عن أي نزاع حدودي.

وهناك ثلاثة أوجه للتوتر بين سوريا والعراق:

■ الوجه السياسي، ويتمثل في المنافسة الدائمة على قيادة المنطقة. وهو صراع اشتد في ربع القرن الأخير لوجود الحكم في البلدين تحت راية حزبية واحدة، مما أثار نزاعاً إضافياً على الشرعية. لكنه في الواقع صراع أقدم من وجود «حزب البعث العربي الأشتراكي» بشقيه في الحكم في بغداد ودمشق. فقد قاوم السوريون «حلف بغداد» بقيادة نوري السعيد في العهد الهاشمي، ونجحوا في ذلك. وظلت سوريا على مختلف عهودها تتحالف مع قوى عربية أخرى لموازنة العراق. وأهمها التحالف السوري - المصري. والتحالف السوري - السعودي وأخيراً التحالف السوري - الإيراني.

■ الوجه النفطي، منذ أن اكتشف النفط في العراق وبدأ تصديره الى الخارج كان خط أنابيب النفط العراقي يمر في طريق واحد عبر سوريا ويتفرع الى ثلاثة فروع:

فرع يصب في مدينة طرابلس اللبنانية، وفرع يصب في مدينة بانياس السورية، وفرع يصب في ميناء حيفا جنوباً. لكن خط حيفا أوقف بعد قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ وظل النفط العراقي يتدفق الى المتوسط عبر سوريا ولبنان فقط...

لكن الخلافات السورية - العراقية، وخصوصاً في السبعينات أدت الى إقفال هذا الخط تماماً، الأمر الذي اضطر العراق الى إقامة شبكة استراتيجية تجمع بين نفطه الشمالي ونفطه الجنوبي للتصدير الى الخارج من ثلاثة منافذ:

أولها، المنفذ العراقي على الخليج لينقل بالناقلات.

وثانيهما، خط يصل الشبكة العراقية بشبكة الخطوط السعودية. وخط يتجه شمالاً عبر المنطقة الكردية الى ميناء تركي على المتوسط. وهذه المنافذ متوقفة كلها الآن بسبب الحصار الدولي.

المصدر الثالث، للإحتكاك السوري - العراقي منذ أواسط السبعينات، سببه مياه الفرات، إذ أن إقامة سوريا «لسد الأسد» على الفرات أدى الى شح في الكميات الواصلة الى العراق. وقد زاد هذا الشح بسبب المشاريع التركية الآنفة الذكر، مما اضطر العراقيين الى إقامة نهر اصطناعي ثالث يصل دجلة بالفرات لتعزيز مياه الفرات عندما تشح بمياه دجلة عندما تفيض.

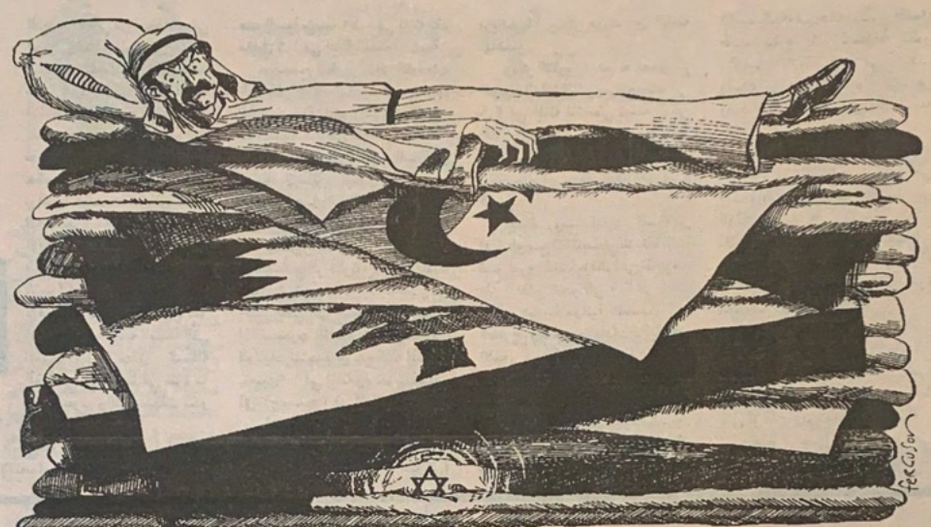

النزاع العراقي ـ الكويتي

إن النزاع العراقي - الكويتي، هو نزاع قديم يتعدى مسألة الخلاف على الحدود الى المطالبة العراقية بالكويت كلها كجزء من أراضيه. ذلك ان مختلف العهود العراقية كان لها الموقف ذاته من الكويت. وكان الملك غازي بن فيصل في العهد الهاشمي مطالباً بالكويت قبل مصرعه في ظروف غامضة. وقيل يومئذ أن مصرع غازي له علاقة بمسألة الكويت.

وبعد ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم، وهي الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالحكم الملكي الهاشمي وأقام في مكانه الحكم الجمهوري لأول مرة. اعترض قاسم على استقلال الكويت في مطلع الستينات وحرك الجيش العراقي باتجاه الكويت لكن المداخلات العربية والدولية آنذاك حالت دون دخول الجيش العراقي الى الكويت. وقيل أيضاً أن من الأسباب المباشرة لإطاحة نظام قاسم تحركه باتجاه الكويت وتحريكه لتلك المسألة.

وفي عهد الحكم البعثي الأول سنة ١٩٦٣ والثاني سنة ١٩٦٨ ظلّت الكويت تسعى الى اعتراف العراق بها كدولة مستقلة، وقد كان لها ذلك، إلا أن مسألة الحدود بين البلدين ظلت عالقة، لسبب أساسي هو حاجة العراق الى المياه العميقة في الخليج وامتناع الكويت عن التنازل للعراق عن الجزر الكويتية الواقعة في المياه العميقة. وقد عرضت حلول عديدة لفض هذا النزاع منها حمل الكويت على تأجير تلك الجزر الى العراق لمدة زمنية محدودة، لكن تلك المحاولات لم يكتب لها النجاح. كذلك عرضت حلول لتعديل الحدود في منطقة «الرميلة» الغنية بالنفط، مما يتيح للعراق مجالاً أوسع على مدخل الخليج. إلا أن مشكلة «الرميلة»، كانت سبباً من الأسباب المعلنة للنزاع الأخير الذي أدى الى الإجتياح العراقي للكويت. إذ أن العراقيين في الأشهر السابقة للإجتياح سنة ١٩٩٠ اتهموا الكويت، ليس فقط بتجاوز الحدود البرية عند «الرميلة»، بل بقيام عمليات حفر مائل لآبار النفط لامتصاص المخزون النفطي من الخزانات العراقية من الحقول الجنوبية. وطالبت حكومة بغداد بتعويضات مقدارها مليارات من الدولارات، فكان التمنع الكويتي عن الدفع بمثابة سبب مباشر للاجتياح العراقي الذي تلى ذلك.

وقد استطاعت الأمم المتحدة بعد هزيمة العراق على يد التحالف الدولي في سنة ١٩٩١ فرض تخطيط جديد للحدود بين البلدين ضم الى الكويت مناطق عراقية جديدة وصولاً الى ميناء «أم قصر» العراقي بحيث لم يبق للعراق على الخليج سوى منفذ ضيق لا يستطيع القيام بإعباء الملاحة اللازمة للعراق، وفي تقدير المراقبين أن هذا التخطيط الجديد للحدود العراقية - الكويتية من قبل الأمم المتحدة ومن دون الموافقة العراقية قد زرع لغماً خطيراً للمستقبل بحيث أن أي وضع يأتي الى العراق بعد صدام حسين، وأياً تكن هويته سوف يضطر الى إعادة فتح ملف الحدود العراقية - الكويتية.

النزاع الكويتي ـ السعودي

ليس خافياً أن التنافس الكويتي السعودي كان في المرحلة السابقة للإجتياح العراقي، من أسباب التوتر في منطقة الخليج ولو أنه اتخذ الصفة السياسية، بل كانت هنالك تكهنات بأن التحالف السعودي - العراقي منذ أواسط السبعينات والذي إنتهى في أواخر الثمانينات بمعاهدة عدم اعتداء بين البلدين، يعود الى تطويق الكويت، أو حتى لإقتسامها، وهو أمر أثبت عدم صحته الاجتياح العراقي للكويت وتحول السعودية الى مركز الإنطلاق الأساسي لإستعادة الكويت الى الكويتيين. ومع ذلك بقيت الحدود السعودية - الكويتية غير مخططة ومرسومة الى الآن، على الرغم من المحاولات التي جرت في السنة الماضية بعد تكليف الأمير سلطان بن عبد العزيز معالجة مشكلات الحدود مع الدول المحادة. فتمكن من عقد اتفاقيات لتخطيط الحدود مع معظم الدول المحيطة باستثناء الكويت.

ولا يقتصر النزاع الكويتي السعودي على الحدود البرية في المنطقة التي كانت تسمى من قبل «المنطقة المحايدة» عند «الخفجي»، بل تتعداها الى المناطق البحرية على جزر صغيرة أهمها جزر «قارو» و«أم المرادم»... لكنه من المستبعد أن يتحول هذا النزاع الى نزاع مسلح في الظروف الراهنة.

النزاع السعودي ـ اليمني

على الرغم من التفاهم بين صنعاء والرياض على مشكلة الحدود في الآونة الاخيرة، فإن هذه المشكلة لها جذور تاريخية متجذرة في اليمن بحيث تبقى مصدراً كامناً للتوتر.

ويعتقد اليمنيون أن محاولة انفصال الجنوب الأخيرة التي أدت الى شبه حرب أهلية بين اليمنيين تقف السعودية وراءها لتعديل الوضع الراهن في اليمن لصالحها، وأن اتفاقيات الحدود الأخيرة اقرتها الحكومة اليمنية من موقع الضعف، وهو أمر سوف تسعى اليمن في المستقبل الى تصحيحه إذا تغيرت الظروف.

ومما يزيد من تعقيد هذه المشكلة طول الحدود السعودية - اليمنية من جهة، إذ انها تصل الى اكثر من ٢٠٠٠ كلم والى وجود حقول نفطية على مقربة من تلك الحدود من جهة ثانية... بالإضافة الى تداخل القبائل المقيمة في المناطق الحدودية، ولا سيما أن منطقة «عسير» الجبلية هي منطقة يمنية في الأصل.

النزاع السعودي ـ الإماراتي

لا توجد في الوقت الحاضر أسباب للنزاع بين السعودية ودولة الإمارات، بعد الإتفاق على حل مشكلة «البريمي» بين السعودية والإمارات وسلطنة عمان. قبل ثلاثين سنة. لكن في البلدان الثلاثة من يعتقد أن الحل لم يكن لمصلحته، وبالتالي فإن إمكانية نشوء مطالب إقليمية في منطقة التلاقي بين الدول الثلاث تبقى واردة.

النزاع القطري ـ السعودي

نشأ في الآونة الأخيرة نزاع حدودي بين قطر والمملكة العربية السعودية أدى الى تصادم عسكري قصير الأمد في منطقة «الخفوس». ومع أن السعوديين يقولون أن القوات القطرية هي التي بدأت ذلك الإشتباك إلا ان مصادر قطرية تقول أن المملكة العربية السعودية إحتلت عملياً منطقة الحدود بين قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة بحيث لم يعد هناك إتصال بري بين قطر ودولة الإمارات.

النزاع البحريني ـ القطري

انه نزاع قديم العهد يتعلق بما يسمى «جزر حوار» في المياه الإقليمية بين البلدين. ومع أن هذا النزاع لم يتطور الى تصادم عسكري، فإنه بقي الى الآن مصدر خلاف وتوتر في منطقة الخليج. وعلى الرغم من نقل هذا النزاع الى محكمة العدل الدولية في «لاهاي» فان البحرين رفضت قبول صلاحية محكمة العدل الدولية في النظر في هذا الخلاف.

ويبدو أن خلافات قطر مع جيرانها، وانفرادها بموقف شبه انسحابي من «مجلس التعاون الخليجي»، قد أدى الى اتخاذ قطر سياسة تحالف مع اسرائيل مما أدخل وضعاً جديداً على الخليج.

النزاع الايراني ـ الإماراتي

يمتد هذا النزاع الى زمن الشاه محمد رضا بهلوي الذي استولت قواته في السبعينات على جزر تعود الى دولة الإمارات العربية المتحدة على مقربة من شواطىء إمارة الشارقة. وهذه الجزر التي استولت عليها القوات الإيرانية في زمن الشاه «جزر ابو موسى» و«الطنب الصغرى» و«الطنب الكبرى» وجزر «سير بني ياس».

وبعد الإنقلاب على الشاه من قبل الثورة الخمينية، وقيام الجمهورية الاسلامية في ايران ظلت طهران متمسكة باحتلال هذه الجزر العربية، بل إنها اتخذت إجراءات عديدة لجعل تلك الجزر جزءاً من ايران.

النزاع اليمني ـ الإريتري

عندما كانت اريتريا جزءاً من الإتحاد الأثيوبي حتى سقوط نظام هيلي مريم الماركسي في أديس ابابا في مطلع التسعينات كانت مداخل البحر الأحمر والجزر المنتشرة فيه تابعة للسيادة اليمنية. لكن بعد استقلال إريتريا قامت القوات الاريترية باحتلال «جزر حنيش الكبرى». ومازالت اريتريا تحتل حنيش على الرغم من الوساطة الفرنسية، نظراً الى عاملين رئيسين:

اولهما، وجود شركات فرنسية تنقب عن النفط في اليمن.

وثانيهما، وجود قوات فرنسية في جيبوتي في القرن الافريقي على مقربة من الجزر المتنازع عليها.

■■■

إن هذه النزاعات الحدودية الناشئة من أسباب تاريخية او من أسباب إقتصادية مردها الى وجود النفط أساساً. ليست كلها متفجرة في الوقت الحاضر، لكنها قابلة للتفجر في أي وقت تتغير فيه الظروف الإقليمية والدولية. لكن عدداً منها قابل للحلول العملية، مثل التفاهم المتعدد الأطراف او تقاسم الإنتاج في حال اكتشاف ثروات طبيعية، أو في حال قيام اتحادات سياسية على غرار الاتحاد اليمني.

المانيا

لأن «الرخاء لا يمكن تمويله عن طريق القروض»

المستشار يتخذ إجراءات تقشف لمواجهة إنخفاض اجمالي الناتج المحلي

● عندما وقف المستشار هيلموت كول في البرلمان ليعلن عن الحاجة الى إجراءات صارمة لإنعاش الإقتصاد

الذي بدأ يعاني من إنخفاض في إجمالي الناتج المحلي والدخول في حال أشبه بالركود، كان يردد ما كان رؤساء المعاهد الإقتصادية الستة الأشهر في المانيا قد طالبوا به في خواتيم تقريرهم المسهب المرفوع الى حكومة يمين الوسط التي يرأسها هيلموت كول، ورسموا فيه صورة معتمة عن الوضع الإقتصادي والنمو العام.

هيلموت كول أبلغ البرلمان، أن الإجراءات الصارمة في الإقتصاد ضرورة لتحقيق نمو قوي ومحاربة نسبة البطالة التي تقترب من معدل البطالة القياسي في ألمانيا في فترة ما بعد الحرب والتي سجلت نحو ١١ في المائة.

في تقريرهم يتوقع رؤساء المعاهد الإقتصادية الستة نمواً إقتصادياً هذه السنة بنسبة ٠,٧٥ في المائة فقد مقابل ١,٩ في المائة السنة الماضية.

وصحح التقرير بذلك التوقعات التي كان هؤلاء الخبراء قد اعطوها قبل نحو ستة أشهر والتي تحدثت عن نمو نسبته ١,٥ في المائة.

وتوقع رؤساء المعاهد الستة أن ترتفع البطالة بحدود ٣٠٠ الف شخص لتصل الى ٣,٩ مليون عاطل عن العمل في المتوسط.

وتكهن التقرير عودة النمو الإقتصادي الى الإرتفاع السنة المقبلة بنسبة ٢,٥ في المائة. إلا أنه حذر من إمكان تلقي هذا النمو ضربة خطيرة إذا استمرت الفائدة في الارتفاع في الولايات المتحدة. ورجح كلفة المعيشة بنسبة ١,٥ في المائة وارتفاع تكاليف الإنتاج بنسبة ٢ في المائة.

أما الدين العام الجديد للدولة، فقد يرتفع هذه السنة الى ١٣٧ مليار مارك (نحو ٩٠ مليار دولار أميركي) بزيادة ١٤ مليار مارك عن السنة الماضية.

وذكر التقرير أن نسبة العجز في الموازنة العامة لألمانيا ترتفع بذلك الى ٣,٩ في المائة لتتخطى نسبة ٣ في المائة التي تسمح بها «إتفاقية ماستريخت» للدول التي تريد الإنضمام الى «نظام النقد الأوروبي» الجديد.

ويعتقد رؤساء المعاهد الستة أن آفاق الوضع الإقتصادي للسنة المقبلة تبدو غير واضحة. وقالوا في تقريرهم «ان ارتفاع النمو الى ٢,٥ في المائة وتطور شروط مواتية للتصدير الى الخارج، وعدم دفع زيادات عالية على الأجور مع الابقاء على فوائد متدنية في المصارف، لن يؤمن للنمو حركيته خصوصاً سنة ١٩٩٧».

إلا أن معهدين من المعاهد الستة، وهما، «معهد الأبحاث الإقتصادية» في برلين و«معهد الأبحاث الإقتصادية» في «هاله» (شرق المانيا) ،قدما نظرة أكثر تشاؤماً لتطور الأوضاع الإقتصادية في البلاد. وانطلقا من واقع أن النمو لن يزيد عن واحد أو واحد ونصف في المائة السنة المقبلة.

واعتبرا أنه في حال استمرت البطالة في الولايات المتحدة في الإنخفاض. وارتفعت الفائدة في الوقت نفسه على الدولار «يمكن للإستثمارات ان تنتعش مجدداً في غرب اوروبا ولكن لفترة غير طويلة بحيث أن التراجع سيعود ليظهر مرة أخرى خلال السنة ذاتها».

وبررا رأيهما المتشائم بالارتفاع البطيء جداً للمعاشات والأجور في المانيا، الأمر الذي يضعف قدرة المستهلكين على الشراء ويؤثر سلباً على الإنتاج، ويرفع بالتالي البطالة.

وينتظر الخبراء الستة نمواً في غرب المانيا السنة الجارية بنسبة ٠,٥ في المائة ونمواً في شرقها بنسبة ٣ في المائة (التقديرات السابقة كانت بحدود ٥,٦ في المائة).

ويتوقع للنمو السنة المقبلة أن يكون «مرتفعاً بشكل ملموس» في الغرب و«منخفضاً بشكل واضح» في الشرق. وحذروا أيضاً من توقف عملية دفاع عجلة التطور في شرق المانيا ملمحين الى أن السبب الأساسي لذلك، يتمثل في القدرة التنافسية الضعيفة التي تتسم بها الصناعة الألمانية.

في البرلمان قال هيلموت كول:

«إنني اعتبر أن اتخاذ إجراءات تصحيحية هي من الضرورة بمكان وهو أمر حتمي من أجل تامين مستقبل للبلاد».

وختم: «الرخاء لا يمكن تمويله عن طريق القروض».

وهيلموت كول على صواب.

جنوب افريقيا

في وقت تتراجع ثقة المستثمرين بسياسة الحكومة المالية

المطرودون من حقول البيض ينتظرون وعود مانديلا بتملكهم الأراضي

● لما تولى نليسون مانديلا السلطة سنة ١٩٩٤ وعد بحياة أفضل لكل جنوب أفريقيا ووضع خططاً لإعادة توزيع ٣٠ في المائة من أراضي البيض الزراعية خلال خمس سنوات. إلا أن «الرئيس» لم يبر بالوعد، ووجد عدد كبير من الفلاحين أنفسهم مطرودين من المزارع ليعيشوا حياة صعبة في مخيمات قذرة مزدحمة.

وكان البرلمان وافق على مشروع قانون يمنح مستأجرين سوداً كثيرين حق شراء الحقول التي عملوا فيها منذ عشرات السنين.

والفلاحون المستأجرون للأرض من أكثر الناس فقراً في جنوب أفريقيا. يعيشون في أكواخ من الطين من دون مياه نقية. ولا تعدو ثروتهم قطعة صغيرة من الأرض يفلحونها، وبضع اشجار وبقرتين او ثلاثاً إذا كانوا محظوظين.

وفي ظل حكم عنصري إستمر عدة عقود من الزمن كانت ٨٠ في المائة من أراضي جنوب أفريقيا الزراعية يمتلكها ٦٠ الف مزارع ابيض، وتأمل حكومة ويلسون مانديلا عن طريق «قوانين الإصلاح» جديدة تصحيح الوضع ورفع الظلم عن السود. وبوساطة هذه القوانين، تحاول الحكومة تعديل «قانون الارض» الصادر سنة ١٩١٣ الذي نص على عدم مشروعية شراء السود لأية أرض خارج المناطق المحددة لهم.

ومن المشاكل المعقدة والصعبة، التي قد تواجهها حكومة مانديلا ولجنة الأراضي الخلافات بين المستأجرين وأصحاب الأرض.

وللبقاء في مزارع البيض يعمل فلاحون سود مقابل الحصول على قطعة صغيرة من الارض يفلحونها لأنفسهم. وهذه عملية مربحة بالنسبة الى البيض. ويمقتضى نظام تأجير الأرض القائم حالياً، يعمل الفلاحون السود ستة أشهر في أرض المالك الأبيض، وستة اشهر أخرى في الأرض الممنوحة لهم، التي يمتلكها الرجل الأبيض أيضاً.

ويشكو السود من البيض الذين يستغلونهم ويطلبون منهم العمل ساعات أكثر، وإستخدام أطفالهم في فلاحة الأرض من دون أجر.

ولا يوجد تعداد للمستأجرين السود. ولكن وزارة شؤون الأراضي، تقدر عددهم بثلاثة ملايين فلاح.

وبإعادة توزيع الأرض كان نيلسون مانديلا يهدف الى بيع بعض المساحات المملوكة للدولة مع دعم المشترين السود. فالمستأجرون يستطيعون أيضاً شراء الأرض التي عملوا فيها أجيالاً طويلة رغماً عن المالك.

ولكن، لما كانت هذه الشريحة من السكان اكثرها فقراً في جنوب أفريقيا فانها لن تستطيع تدبير ثمن الأرض.

ويقول ثيو آرازموس، أحد أصحاب المزارع، (وهو من البيض)، في «ولاية أورانج الحرة»: «أضر القانون بالعلاقات بين الملاك والمستأجرين من الفلاحين».

ويقول آرازموس وزملاؤه من ملاك المزارع في أقليم «كوازلو ناتال»، أن القانون مخالف للدستور، وأن أي بيع قسري للأرض سيضر بثقة الأجانب في جنوب أفريقيا.

وقال آرازموس أيضاً انه وزملاءه سيعارضون القانون حتى تصل القضية الى المحكمة الدستورية.

وهذه بعض أصحاب المزارع بالتوقف عن دفع الضرائب إذا نفذ القانون الجديد. وعلى الجانب الآخر قال فلاحون مستأجرون أنهم سيناضلون أيضاً للحصول على حقوقهم في امتلاك الأرض.

على صعيد آخر، يواصل الـ «راند» الهبوط الى مستويات قياسية مقابل الدولار مع إستمرار التوجه السلبي أزاء العملة بعد التعديل الوزاري الأخير وعزل وزير المالية تريغو مانويل وفقدان المستثمرين الأجانب للثقة بسياسة الحكومة المالية.

وقال تجار أن طلبات وحدات المعاملات الخارجية لشراء الدولار، أدت الى إستمرار هبوط الـ «راند».

وقال ويلي بوتجيتر، مدير الصرف الأجنبي لدى «ستاندرد بنك»، «في الوقت الراهن يتحكم المستثمرون الاجانب الى حد كبير في «الراند» بوجهة نظرهم بالنسبة الى التعديلات السياسية الأخيرة، والمخاطر المرتبطة بهذا البلد».

وقال أن تجدد الطلب لتغطية المراكز الآجلة مع سعي المستثمرين الأجانب لحماية استثماراتهم في سندات جنوب أفريقيا ضد إنخفاض قيمة رؤوس الأموال يضر أيضاً بالعملة.

وقال المحللون، أن السوق مازالت تطالب بالحصول على إيضاحات من الحكومة بالنسبة الى إلغاء القيود عن الصرف الأجنبي.

ومنذ شباط/ فبراير الماضي تراجع الراند ٥٠ سنتاً أو ١٤,١ في المائة عندما أثارت مخاوف حيال حالة الرئيس نيلسون مانديلا الصحية، إضافة الى التوقعات بالنسبة الى رفع قيود أسعار الصرف موجة هبوط «الراند».

وقال متعاملون أن صعود الدولار الى قرابة أعلى مستوى له في سبعة أشهر، وسط توقعات بإتساع نطاق الفجوة بين الفائدة الأميركية والألمانية لا تساعد الاوضاع في السوق.

روسيا

في خطوة اعتبرت إقتراعاً ليليتسين وتحذيراً لمنافسه الشيوعي

«نادي باريس» أعاد جدولة ٤٠ مليار دولار من ديون موسكو

● في خطوة، فسرها المراقبون الدبلوماسيون على أنها «إقتراع» لبوريس يلتسين في الإنتخابات الرئاسية المزمعة في ١٦ حزيران/ يونيو المقبل، استجابت دول «نادي باريس» لمعظم المطالب الروسية وقررت جدولة ٤٠,١ مليار دولار من أصل ٤٥ مليار من الديون ورثتها روسيا عن الاتحاد السوفياتي.

وتشمل المليارات الأربعين ٢٩ ملياراً سبق أن أعيدت جدولتها خلال السنوات الثلاث الماضية.

وأمام روسيا بموجب القرار الجديد ٢٥ عاماً لتسديد الـ ٤٠,١ مليار دولار. وحتى الآن كانت حصلت من دائنيها على مهلة ١٨ سنة لا أكثر. كما امهل «نادي باريس» موسكو حتى سنة ٢٠٠٢ للبدء بتسديد أصل هذا الدين.

وهذا الاتفاق هو الاكبر في تاريخ «نادي باريس» الذي يضم الدول الـ ١٨ الدائنة لروسيا، ومن بينها بشكل خاص المانيا والولايات المتحدة وفرنسا وايطاليا وبريطانيا واليابان. وقالت الدول الدائنة أن الاتفاق يهدف الى تسوية مشكلة تسديد الديون الروسية «نهائياً».

وفي قراءة متأنية للبيان الصادر عن دول «نادي باريس» نتبين الأهمية القصوى التي تعلقها تلك الدول على مواصلة الإصلاحات في «الاتحاد الروسي».

ولقد منح الاتفاق نفحة من الأوكسجين للإقتصاد الروسي خلال سنة ١٩٩٦. ولم يعد أمام موسكو سوى أن تسدد مليارى دولار بدلاً من ثمانية مليارات كان دفعها سيشكل عبئاً هائلاً لا يمكن لاقتصادها تحمله.

ويبدو واضحاً أن الدول الغربية لا توفر جهداً ولا مالاً لدعم الإصلاحات الإقتصادية التي كان بدأها بوريس يلتسين. وسبق لها أن قامت بخطوة كبيرة تجاهها في آذار/ مارس الماضي بموافقتها على قرض من «صندوق النقد الدولي» بقيمة عشرة مليارات دولار. ويتم دفع هذا المبلغ في اقساط شهرية لقاء التزام موسكو بأهداف واضحة تحددها في إطار سياسة تقشف وإصلاح إقتصاديين.

وفي حال عاد الشيوعيون الى السلطة في روسيا مع غينادي زيوغانوف، فسيكون عليهم احترام التزامات اسلافهم ليتمكنوا من الإفادة من إعادة جدولة الديون كما الح الى ذلك رئيس «نادي باريس» الفرنسي كريستيان نوابيه.

فقد قال نوابيه بوضوح شديد اشبه بالتحذير: «لقد وقعنا اتفاقاً مع دولة. وإذا سقط الإتفاق مع «صندوق النقد الدولي» فإن الإتفاق مع نادي باريس سيسقط أيضاً».

وكانت المفاوضات بين روسيا و«نادي باريس»، والتي بدأ التحضير لها منذ تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي، شاقة جداً واستمرت اربعة أيام واربع ليال. خرج بعض المحللين بعدها للقول أن بعض الدول الأعضاء في «نادي باريس» ستدفع ثمناً مرتفعاً لهذا الإتفاق. ويصح ذلك خصوصاً بالنسبة الى المانيا التي تعود اليها نصف الديون الروسية. وقال أحد المفاوضين أن الألمان لهذا السبب «دققوا كثيراً» خلال المفاوضات بما يمكن أن يفسر صعوبتها وطولها.

وسبق لموسكو ان حصلت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ على اتفاق مبدئي يتعلق بإعادة جدولة ديونها التجارية البالغة ٣٢,٥ مليار دولار على ٢٥ سنة مع فترة سماح من سبع سنوات.

ويبلغ مجمل الديون الموروثة من الاتحاد السوفياتي السابق والقروض الجديدة التي حصلت عليها روسيا منذ سنة ١٩٩١ والبالغة عشرة مليارات دولار تقريباً ١٠٠ مليار دولار أي ما معدله ٨٠٠ دولار لكل روسي.

ومن المفترض أن يعيد «نادي لندن» للدائنين التجاريين أيضاً جدولة نحو ٣٠ مليار دولار من الدين الروسي قريباً.

لكن البادرة التي قام بها «نادي باريس» تنطوي على مخاطر. وقد حرصت الدول الدائنة على التشديد انه في حال عدم احترام التعهدات التي قطعتها روسيا «لصندوق النقد الدولي» سيلغى إتفاق إعادة جدولة الديون هذا.

وفي الحقيقة، فإن مخاطر حصول انحراف موجودة فعلاً لأن الإقتصاد بدأ يعاني من المتطلبات الإنتخابية منذ مطلع السنة الحالية.

فقد توقفت الإستثمارات وتراجع الإنتاج بنسبة ٣٪ في الربع الأول من السنة في وقت كانت كل الأوساط تتوقع انتعاشاً. فضلاً عن ذلك مازال عجز الميزانية مرتفعاً وقد يقارب نسبة ٨٪ من اجمالي الناتج المحلي في الأشهر الثلاثة الأولى من السنة في حين يسعى «صندوق النقد الدولي» الى أن لا يتجاوز العجز السنوي نسبة ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

في المقابل لاتزال السيطرة على التضخم (٢,٨٪ في نيسان/ ابريل الماضي) مستمرة مع انها تتم أكثر فأكثر بطريقة إصطناعية.

والأهم، انه مع احتمال فوز المرشح الشيوعي غينادي زيوغانوف، يسيطر التوتر على الأسواق المالية الروسية التي تتردد في اقراض الدولة مزيداً من الأموال.

وترزح الدولة تحت عبء دين داخلي كبير وتواجه في هذا الشهر استحقاق تسديد سندات خزينة بقيمة ١٥ مليار دولار. وخلال عملية الأصدار الأخيرة لسندات الخزينة، كانت عمليات الاكتتاب غير كافية لتسديد السندات المستحقة وقد اضطرت الحكومة الى الإستعانة بأموال الميزانية.

وتبلغ قيمة الديون التي تثقل كاهل روسيا حالياً نحو مائة مليار دولار.

وأوضح خبير غربي أنه «بفضل هذا النوع من الإتفاقات، تمكنت بولندا من اقتراض مليار دولار هذه السنة من الأسواق المالية».

ولا شك ان الدعم الذي تلقاه يلتسين يطمئن المستثمرين الذين يهتمون بالسوق الروسية الكبيرة.

وأشار الخبير الغربي ذاته الى أنه «في حال اعيد انتخاب يلتسين يتوقع الجميع ازدهاراً مالياً في الأسواق الروسية».

سيولة مضغوطة في ترسملية حرجة

البنوك السعودية: نتائج جيدة في أحوال سيئة!

● أنهى القطاع المصرفي السعودي سنة ١٩٩٥ بنتائج جيدة نسبياً، ولا سيما في الظروف المالية السائدة حالياً والمتميزة بضغط على السيولة. فقد بلغ متوسط النتائج من حيث الأرباح المتحققة للقطاع المصرفي السعودي طوال سنة ١٩٩٥، ما نسبته ١٠٪ مما جعل القطاع المصرفي السعودي من أكثر القطاعات المصرفية في المنطقة ربحية. وقد استمر هذا الاتجاه في الربع الأول من السنة الحالية ١٩٩٦، إذ سجلت جميع البنوك السعودية الملزمة بنشر نتائجها الفصلية تحسناً ملحوظاً في صافي الأرباح وودائع العملاء، وفي الأصول مع زيادة طفيفة في الإقراض. والمعروف أن البنوك الأحد عشر الملزمة بنشر نتائجها الفصلية بصفتها شركات عامة، لا تتضمن اكبر بنك سعودي وهو «البنك الأهلي التجاري»، وهو بصفته شركة خاصة مملوكة بالكامل من عائلتين سعوديتين هما عائلة بن محفوظ وعائلة الكعكي، غير ملزم قانوناً بنشر نتائجه الفصلية أسوة بالشركات المساهمة العامة.

نتائج الربع الأول من ١٩٩٦

بلغ صافي الأرباح الإجمالي للبنوك العاملة الأحد عشر ١.٣ مليار سعودي (٣٥٠ مليون دولار) بزيادة ١٢٪ قياساً بالأرباح المتحققة في نهاية الربع الأول من السنة الماضية. وقد فسرت الأوساط المصرفية السعودية هذه النتائج بأنها إشارة الى تحسن النشاط الإقتصادي في البلاد والى زيادة في الطلب على الخدمات المصرفية.

والبنك الوحيد الذي لم يسجل زيادة في الأرباح هو «البنك السعودي - الأميركي» (سامبا)، وهو شركة مختلطة يملك فيها «بنك سيتي كورب» الأميركي حصة ٣٠٪. وهذه النتيجة «للبنك السعودي الأميركي» ملفتة للنظر بالقياس الى أدائه الجيد في السنة الماضية، حيث كانت نسبة ربحه الى ترسمليته ٢٦.٢٩٪ فكانت أعلى نسبة بين المصارف السعودية ، تليه عن قرب «شركة الراجحي المصرفية» التي بلغت نسبة ربحيتها الى رأس مالها ٢٥.٧٩٪.

وهناك من يعتقد بأن إخفاق «البنك السعودي الأميركي» في تسجيل زيادة في أرباحه خلال الربع الأول من هذه السنة، هوإشارة الى صعوبة المجالات امام القطاع المصرفي. ذلك أن هذا البنك لم يتميز فقط في السنة الماضية بتسجيل أعلى نسبة من الربحية بالمقارنة مع المصارف السعودية الباقية، بل لأن لديه مصادر قوة متميزة منها في الدرجة الأولى تمتعه بخبرة فنية رفيعة وبمركز قيادي في مجال البطاقات الإئتمانية بالإضافة الى عائداته من العمليات الحاملة للفائدة وغير الحاملة للفائدة.

وقد تكون نتائج «البنك الأميركي السعودي» المؤشر الأكثر دقة على الوضع العام للقطاع المصرفي السعودي من بقية المصارف السعودية.

لكن الملفت أيضاً أن «بنك الجزيرة» وهو أصغر البنوك السعودية، وقد عانى من خسائر متلاحقة طوال الثمانينات والسنوات الأولى من التسعينات، عاد الى تسجيل أرباح ملحوظة في مطلع هذه السنة. إذ تمكن حتى نهاية شهر آذار/ مارس الماضي من تحقيق ربح بلغ ٣.٨ مليون ريال سعودي (مليون دولار)، وهذا أول ربح ملحوظ يسجله منذ ١٩٨٧ مما ينبيء بأنه تجاوز مرحلة الخطر. لكنه مازال يعاني من ضعف في ترسمليته التي تقدر بمبلغ ٥٠٧.٤ مليون ريال سعودي فقط، وإن كانت نسبة رأس ماله الى موجوداته تعتبر متوسطة بالنسبة الى المصارف الباقية التي تتفوق عليه في الربحية والترسملية.

وتأتي في طليعة المؤسسات المصرفية الرابحة «شركة الراجحي المصرفية للإستثمار» التي بلغت أرباحها في الربع الأول من السنة حوالي ٤٨ مليون دولار مقابل ٦٦ مليوناً في الفترة ذاتها من السنة الماضية. وبهذه النتيجة ثبتت «شركة الراجحي» قيادتها من حيث الربحية وقدرتها على الإستمرار في المرتبة التي حققتها في السنة الماضية عندما نجحت بتسجيل ربح صاف تجاوز حاجز المليار ريال بالغاً ١.١٥ مليار ريال (٣٠٧ ملايين دولار)، فبزّت «البنك السعودي الاميركي»، الذي بلغت أرباحه للسنة الماضية بكاملها مبلغ ١.٧١ مليون ريال (٢٨٥ مليون دولار).

ومع أن هذه النتائج التي حققتها مؤسسة الراجحي مثيرة للإعجاب، فإن هناك عوامل معينة لا بد من أخذها بعين الإعتبار. وأولها، أن هذه الشركة هي المؤسسة المصرفية الإسلامية الوحيدة في السعودية مما يعطيها قاعدة واسعة من الودائع وخصوصاً أنها تملك اكبر شبكة من الفروع في انحاء البلاد عددها ٣٤٦ فرعاً. وكلها تقوم على عمليات مصرفية غير حاملة للفائدة الأمر الذي يشكل سنداً إضافياً لها إزاء المصارف الأخرى ويجعلها اكثر تنافسية.

ومن الملفت أيضاً في «شركة الراجحي المصرفية للإستثمار» أن غالبية اقراضها يتم في الأسواق العالمية خارج المملكة العربية السعودية، وهذا أمر يخفف من الإنعكاسات السلبية للوضع السعودي الداخلي عليها وفي الوقت ذاته يجعلها تستفيد من أي تحسن في ذلك الوضع.

وعلى الرغم من كثرة عدد فروعها وسعة إنتشارها فان شركة الراجحي اظهرت قدرة ملفتة على ضبط نفقاتها ومصروفاتها بالمقارنة مع المصارف الباقية وعلى رأسها «البنك السعودي الاميركي». فقد بلغت مخصصاتها لرواتب الموظفين والمنافع الأخرى الممنوحة لهم بنهاية الربع الأول من السنة، حوالي ٨٠ مليون ريال، بينما بلغت هذه التكلفة خلال الفترة ذاتها في «البنك السعودي الأميركي» ١١٥ مليون ريال تقريباً.

ومن الملفت كذلك أن البنوك الأحد عشر في السعودية لم تسجل سوى زيادة طفيفة في معدلات القروض والسلف التي قدمتها لزبائنها خلال الربع الأول من السنة، مما يشير الى تقلص النشاط الإقتصادي العام في البلاد، بل إن خمسة من البنوك الأحد عشر قد خفضت معدلات إقراضها.

وهذه البنوك هي:

«بنك الرياض»، «البنك العربي الوطني»، «بنك القاهرة السعودي»، «البنك السعودي الفرنسي»، «البنك السعودي الاميركي».

أما ودائع العملاء، في المصارف السعودية فقد سجلت زيادة جيدة في الربع الأول من السنة بلغت نسبتها ٤.٨٪ مما رفع الودائع الإجمالية لدى المصارف الى مبلغ ١٧٦.٣ مليار ريال (٤٧ مليار دولار). ويعزى هذا التحسن في مستوى الودائع الى قيام الحكومة السعودية بسداد المتأخرات عليها الى المقاولين والموردين والمزارعين والى حد ما معالجة مشكلة الديون المترتبة على الدولة من سندات وشهادات للبنوك التجارية. وكانت تلك الديون والمتأخرات المتراكمة قد قدرت في نهاية سنة ١٩٩٤ بمبلغ ٣٠ مليار ريال (٨ مليارات دولار). وكانت الحكومة السعودية قد عالجت مشكلة متأخرات المزارعين التي استمرت طوال مواسم ثلاثة باصدار سندات لحسابهم تستحق بعد فترات متفاوتة، لكنه يحق لحاملي تلك السندات خصمها من البنوك. وعملية الخصم هذه حسنت من مستوى الودائع، لكنها نقلت وجهة المديونية فكأنما أصبحت البنوك دائنة للدولة بدل المزارعين.

الترسملية والترقب

مازال يخيم على الوضع الإقتصادي السعودي، وخصوصاً قطاع الأعمال، حالة من الترقب بانتظار انقشاع عوامل عديدة غير محسومة أو مؤكدة، أولها اتجاهات اسعار النفط وعائداته على المدى القريب والمنظور. وثانيها، إنتظار نتائج السياسات والإجراءات المالية للدولة وخصوصاً بعد تعيين الدكتور ابراهيم العساف وزيراً للمالية.

وإذا كانت هناك من مكافأة حققتها بنوك معينة اكثر من غيرها في السنة الماضية فهي تعود الى جرأة المجازفة في الإقراض. لكن نتائج الربع الأول «للبنك السعودي الاميركي» تنبيء بأن البنوك السعودية في السنة الجارية أقل جرأة في الأقراض مما كانت عليه سابقاً. وهذا يعني أن القطاع المصرفي يتوقع ارتفاع مخاطر الاقراض، وخصوصاً بعد سداد المتأخرات الحكومية التي كانت تشكل نوعاً من الضمان الجانبي المخفف من عنصر المخاطرة.

ومع أن ترسملية البنوك السعودية تعتبر من أعلى الترسمليات في العالم، فقد اضطرت بنوك سعودية عديدة الى زيادة ترسمليتها بإصدار الأسهم في السنوات الأخيرة. لكن مؤسسات التصنيف، لا ترى في الترسملية العالية للبنوك السعودية ميزة خاصة، بل تراها ضرورة أساسية بالنظر الى إرتفاع المخاطر الضمنية التي تواجهها.

وبالنظر الى أن هذه المخاطر الضمنية، وبالتالي المخاوف من هبوط النشاط الإقتصادي، تتعلق بأحوال النفط وأسعاره وحظوظه فإن هذا التحفظ على ترسملية البنوك السعودية، هو في المدى القصير مؤشر على ضغط على السيولة اكثر مما يدل على نقص في الترسمل. لكنه مع ذلك يجعل مستوى الترسمل حرجاً وان كانت وضعية السيولة الراهنة تبدو مستقرة بالنظر الى المستويات الترسملية. لكن هذا الوضع يبقى حرجاً إذا لم تتحسن الأحوال النفطية ويصبح اكثر قابلية للإهتزاز في حال حدوث المزيد من التدهور في أسعار النفط وعائداته.

وبالتالي، فإن مستوى النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية، يبقى مقياساً حساساً لمسألة السيولة والترسملية، ذلك أن عدم تحقيق أي زيادة في النمو كما هو متوقع هذه السنة يعني في الحقيقة هبوطاً في مستوى السيولة، ويتضح هذا الهبوط اكثر فاكثر في حال انخفاض معدل النمو او حتى في استمراره على حاله فترة طويلة. يضاف الى هذا العامل الأساسي مخاوف لدى القطاع الخاص ومنه المصارف من استمرار الادارة المالية للدولة على حالها، بحيث لا تقوم الحكومة بالإصلاحات الإقتصادية والإدارية المطلوبة أو أنها لا تقوى على ذلك مما يضعف الثقة الداخلية والخارجية بالوضع الإقتصادي العام.

ومن المؤشرات على المخاوف من عدم وفاء الحكومة او تمكنها من تنفيذ البرنامج الإصلاحي المطلوب، وزيادة العائدات المالية غير النفطية، أن العجز في الميزانية السعودية مازال قائماً ومتزايداً الأمر الذي يشكل عنصر قلق جدي عبر عنه «صندوق النقد الدولي» بتقديره أن التزايد في عجز الميزانية السعودية سوف يتواصل حتى مطلع القرن المقبل. فقد قال «الصندوق» في تقريره حول الموضوع:

بنك الجزيرة

السعودي — الاميركي

«على الرغم من التعديلات الملحوظة سنة ١٩٩٥ في إطار سياسات لم تتغير، فإن الدين الداخلي العام سوف يتزايد مما يعمق المعوقات البنيوية في ميزانية الدولة ويخفض من تيسر الموارد لإستثمارات القطاع الخاص . إن مثل هذه التطورات من شأنها أن تزيد الضغوط على موجودات الدولة من العملات الأجنبية مما يؤدي إلى إنعكاسات سلبية على استقرار سعر صرف العملة السعودية. وهذا التحول يتناقض مع أهداف الحكومة من حيث تحقيق نمو قابل للإستمرار الذاتي في القطاع الخاص غير النفطي، وهو أمر حاسم من حيث تأمين الوظائف وفرص العمل الإنتاجي للسكان المحليين الذين يتزايد عددهم بسرعة».

والواقع أن نجاح الحكومة السعودية أو عدم نجاحها في تنفيذ الإصلاحات المالية هو مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للقطاع المصرفي بالذات وليس فقط بالنسبة للإقتصاد الوطني عموماً لأن الدولة أخذت تعتمد إعتماداً متزايداً على القطاع المصرفي لتمويل نفقاتها.

ومع أن مصادر سعودية تقدر نسبة إنكشاف الحكومة السعودية من حيث الإقتراض الحكومي الى التسليف العام للبنوك التجارية بحدود ٢٠٪ فإن مصادر مستقلة مثل مؤسسة التصنيف «كابيتال انتلجنس»، التي تتخذ من قبرص مقراً لها تقدر انكشاف الحكومة بنسبة اكبر بكثير إذ حددتها بنسبة ٣٧٪ من ميزانيات المصارف. وهذه النسبة تتزايد اكثر لدى بنوك معينة مثل «البنك الأهلي التجاري» و«بنك الرياض». فقد قدرت الوكالة المذكورة انكشاف الحكومة في المصرفين المشار إليهما في سنة ١٩٩٥ بنسبة ٤٤٪ مما يضع علامة استفهام حول إمكانية استمرار الحكومة في الإقتراض من المصارف، وإمكانية المصارف في استمرار إقراضها للحكومة، على الرغم من أن السيولة المصرفية لا تزال حتى الآن عالية.

ويبدو أن البنوك التجارية سبقت الحكومة في خفض نفقاتها وبذلك خطت خطوة وقائية للحد من تأثيرات استمرار حالة الركود والحؤول دون تدهور سريع في مستوى سيولتها من جراء تزايد الاقتراض الحكومي. ومع ذلك تبقى الصورة المستقبلية حرجة وينظر القطاع المصرفي بحذر إلى الدخول في تسليفات جديدة. ذلك أن المصارف باتت أكثر تدقيقاً في كيفية تقديم تسليفاتها مما يفسر حالة التسليف في الربع الأول من السنة الراهنة.

ومن المنتظر ان تصبح المصارف أكثر حذراً وتشدداً في إعطاء القروض على الرغم من معرفتها بأن لهذا النهج انعكاساً سلبياً على النمو الإقتصادي العام . وفي مجمل الأمر وإذا وضعنا الأولويات في مصافها حسب المعطيات القائمة، نرى أن الأولوية المطلقة للمصارف السعودية الآن هي الحفاظ على مستوى سيولتها مما ينبيء بعنصر ضعف كامن في هذه السيولة. لكن المصارف السعودية قد لا تستطيع مواجهة الضغط على مستوى سيولتها من قبل الحاجة المتزايدة للحكومة بالإقتراض من القطاع المصرفي لتمويل عجزها المتزايد.

«البنك المركزي» البحريني في نشرته الفصلية:

أصول «الأوفشور» تراجعت الى ٢,٨ مليار دولار

● تراجع أداء القطاع المصرفي في البحرين خلال الربع الأخير من السنة الماضية حيث إنخفض إجمالي موجودات ومطلوبات الوحدات المصرفية الخارجية «الأفشور» بمقدار ٢.٨ مليار دولار مقارنة بالربع الثالث من السنة ذاتها. لتصل الى ١٤.٣ مليار دولار.

واشارت النشرة الفصلية الصادرة عن مؤسسة نقد البحرين (البنك المركزي) الى أن إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف التجارية العاملة في البحرين قد تراجع بمقدار ١٧٠.٨ مليون دينار بحريني أو بنسبة ٤.٤ في المائة أي من ثلاثة مليارات و٨٧٢.٣ مليون دينار في نهاية الفصل الثالث في سنة ١٩٩٥ الى ثلاثة مليارات و٧٠١.٥ مليون دينار بحريني في نهاية الفصل الرابع من السنة الماضية.

وعلى الرغم من هذا التراجع فان إجمالي التسهيلات الأئتمانية التي منحتها تلك المصارف لقطاعات الإقتصاد المختلفة قد ارتفع بنسبة ١,٢ في المائة او بمقدار ١١,٤ مليون دينار بحريني ليصل الى ٩٢٤,٧ مليون دينار بحريني.

ولم تذكر المؤسسة عدد الوحدات المصرفية الخارجية العاملة في البحرين في نهاية سنة ١٩٩٥، ولكنها ذكرت من قبل أن ٤٨ وحدة خارجية كانت تعمل في البحرين في شهر تشرين الأول/ اكتوبر سنة ١٩٩٥.

غير أن التجارة الخارجية للبحرين حققت فائضاً في الربع الأخير من سنة ١٩٩٥ معظمه بسبب إرتفاع الصادرات غير النفطية.

وقالت نشرة البنك المركزي البحريني الفصلية أن الصادرات في الربع الأخير من السنة الماضية بلغت ٣٨٤,٧ مليون دينار (١,٢ مليار دولار) والواردات ٣٥٩,٤ مليون دينار.

وحققت التجارة فائضاً قدره ٢٥,٣ مليون دينار في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٩٥ مقابل ٢٩,٧ مليون دينار قبل ثلاثة أشهر عندما بلغت الصادرات ٣٥٠,٥ مليون دينار والواردات ٣٢٠,٨ مليون دينار.

وذكرت النشرة الفصلية أن البحرين صدرت نفطاً قيمته ٢٣٦,٨ مليون دينار في الربع الأخير من سنة ١٩٩٥ مقابل ٢١٥,٥ مليون دينار في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر من السنة ذاتها.

كما استوردت نفطاً قيمته ١٢٨,٨ مليون دينار في شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٩٥ مقابل ١١٦,٥ مليون دينار قبل ثلاثة أشهر.

وتنتج دولة البحرين حوالي ٤٠ الف برميل يومياً من النفط الخام من حقولها فضلاً عن ١٠٠ الف برميل نصيبها من حقل بحري مشترك مع المملكة العربية السعودية.

وقالت مصادر نفطية رسمية أن السعودية منحت البحرين الجزء الباقي من إنتاج الحقل الذي يبلغ إنتاجه اليومي ١٤٠ الف برميل.

كما تستورد دولة البحرين حوالي ٢٠٠ الف برميل من النفط الخام من المملكة العربية السعودية لتكريره في مصفاة المنامة.

وارتفعت السيولة المحلية الخاصة، (الكتلة النقدية م٢) في الربع الاخير من سنة ١٩٩٥ الى ١,٤ مليار دينار (٣,٧ مليار دولار) من ١,٣٧ مليار دينار قبل ثلاثة أشهر. ويشمل مقياس م٢ المعروض من النقد وودائع الأجل والتوفير.

أما الكتلة النقدية بمقياس م٣ (وهو م٢ مضافاً إليه ودائع القطاع العام) زادت كذلك الى ١,٦٨ مليار دينار في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر سنة ١٩٩٥ من ١,٣٧ مليار دينار في شهر أيلول/ سبتمبر.

وأضافت النشرة أن مجموع التسهيلات الأئتمانية التي قدمتها المصارف التجارية للمقيمين في الربع الأخير من سنة ١٩٩٥ ارتفع الى البحرين الجزء الباقي من إنتاج الحقل الذي يبلغ إنتاجه اليومي ٩٢٤,٧ مليون دينار من ٩١٣,٣ مليون دينار قبل ثلاثة أشهر.

العدد الثامن - المجلد الثالث - أيار / مايو١٩٩٦
14 Issue 8 . Vol. 3.May 1996

مركز «دراسات الطاقة العالمية» يحذر

سعر النفط سيهبط إذا لم تفسح «أوبيك» المجال للصادرات العراقية

● توقع «مركز دراسات الطاقة العالمية» الذي يرأسه احمد زكي يماني، وزير النفط السعودي الأسبق، في تقريره الشهري، ان تستثمر دول «أوبيك» في تجاوز السقف الإنتاجي للمنظمة المحدد بـ ٢٤.٥٢ مليون برميل من دون أن يؤثر ذلك على أسعار النفط على المدى القريب حتى لو عادت صادرات نفطية عراقية محدودة الى الأسواق.

إلا أن المركز توقع أن تبدأ آثار الإفراط في الإنتاج وعودة النفط العراقي الى الأسواق في الظهور في الربع الأخير من هذه السنة، إلا إذا كان الطقس بارداً بشكل خاص.

عن أحوال السوق ذكر التقرير أن الطلب على نفط «أوبيك» زاد بحوالي ٦٠٠ الف برميل يومياً، طوال الأشهر الثلاثة الأولى من هذه السنة بسبب برودة الشتاء وحدوث انقطاعات في شحنات آتية من دول منتجة غير أعضاء في «أوبيك».

وهذا أدى الى إرتفاع سعر سلة نفوط «أوبيك» ليتجاوز للمرة الاولى منذ سنوات سقف الـ ٢١ دولاراً للبرميل الذي تستهدفه المنظمة.

ونقرأ أيضاً في تقرير المركز، أن الطلب المتزايد لم يسهم وحده في الإرتفاع إنما هبوط في مخزونات النفط في الدول الصناعية القريبة الى مستويات قياسية. وأضاف التقرير، أنه بسبب إرتفاع الأسعار من المستبعد جداً أن تعمل «أوبيك» على ايجاد ترتيبات لعودة النفط العراقي بشكل محدود الى الأسواق حيث أن التعويض على هبوط المخزونات لن يؤدي الى هبوط عاجل للأسعار على الرغم من عودة الصادرات العراقية بمعدل ٧٠٠ الف برميل يومياً.

غير أنه مع سد الفجوة في المخزونات العالمية ستبدأ دول «أوبيك» تشعر بآثار هذه العودة في الفصل الرابع من هذا العام.

وفي نظر المركز انه إذا لم تفسح «أوبيك» مجالاً للصادرات العراقية بخفض إنتاجها فإن سعر البرميل من نفطها قد يهبط الى ١٣ دولاراً بالربع الأخير من هذه السنة، ولن ينقذ «أوبيك» من ذلك إلا شتاء شديد البرودة.

وفي رأي الوكالة أن الطلب العالمي على النفط سيزيد الى ما بين ٩٧.٩٢ مليون برميل يومياً بحلول سنة ٢٠١٠ مقارنة مع ٧٠ مليون برميل يومياً حالياً. من دون حدوث زيادة حادة في أسعار النفط قبل سنة ٢٠٠٠ وعزت ذلك الى الزيادة المتوقعة في إمدادات النفط من خارج منظمة «أوبيك» وتكهن محللون آخرون بإرتفاع امدادات النفط من خارج «أوبيك» الى ما يقرب من ٤٧ مليون برميل يومياً في سنة ٢٠٠٠ مقارنة مع ٤٢ مليون برميل يومياً في ١٩٩٥.

وقالت الوكالة انه ينتظر أن يزيد الطلب العالمي على الطاقة بنسبة تتراوح بين ٤٦.٣٤ في المائة بين سنتي ١٩٩٣ و٢٠١٠.

على صعيد اخر تكهنت «وكالة الطاقة الدولية» بأن إمدادات النفط من دول «أوبيك» ستظل أكبر من الطلب طوال ١٩٩٦ وذلك بصرف النظر عن احتمال السماح بتصدير كمية محدودة من النفط العراقي.

ويحاول العراق والأمم المتحدة الإتفاق على خطة تسمح للعراق ببيع ما قيمته مليارا دولار من النفط خلال ستة أشهر لشراء اغذية وادوية.

وهذه الزيادة، في رأي هؤلاء، هي السبب الرئيسي في الإفتراض بأن أسعار النفط لن ترتفع بشكل ملموس قبل سنة ٢٠٠٠ ما لم تحدث أي مشاكل غير متوقعة.

وفي نهاية سنة ٢٠١٠ من المتوقع ان يصل إنتاج النفط من خارج «أوبيك» الى ما بين ٤٩.٤٣ مليون برميل يومياً ويعتمد ذلك على أسعار النفط. إلا أن نسبة متزايدة من احتياجات النفط العالمية ستأتي من دول «أوبيك» وخاصة الدول الشرق أوسطية منها بعد سنة ٢٠٠٠.

في دراسة ميدانية لـ «مجلس الذهب العالمي»

السعودية الأكثر إستهلاكاً للذهب والأولى مع الإمارات إنفاقاً لإقتنائه!

● قرأنا في دراسة أعدها «مجلس الذهب العالمي» أن سكان الإمارات والسعودية هم الأكثر إنفاقاً على شراء الذهب في العالم.

وقد إستند المجلس في دراسته على ما دار في سوق العرض والطلب سنة ١٩٩٤. وتبين أن الإماراتيين ينفقون في المعدل نحو ٢٣٤٩ دولاراً للفرد كل سنة مقارنة مع ١٣٨٧ دولاراً للفرد في المملكة العربية السعودية، وربما يمثل هذان الرقمان أعلى معدلات سنوية للإنفاق الفردي على الذهب في العالم.

وأظهرت الدراسة، في ما يتعلق بعدد القطع الذهبية التي يتم شراؤها سنوياً، أن سكان السعودية والإمارات يشترون عدداً من القطع أكبر من أي دولة أخرى في المنطقة، وربما في كامل الكرة الأرضية.

ولاحظت أن السعوديين يميلون عادة الى شراء قطع ذهبية غير مرتفعة الثمن إذ تراجع متوسط سعر القطعة الواحدة من ٣٠٢ دولار الى ٢٦٨ دولاراً (١٧ في المائة) منذ سنة ١٩٩٢. ونتيجة شراء المستهلكين قطعاً أقل عدداً وثمناً، فقد تراجع معدل الإنفاق للمشتري الواحد من ١٩٠٤ دولارات في سنة ١٩٩٢ الى ١٣٧٨ دولاراً في ١٩٩٤، إلا أن المجلس إعتبر أن هذه الأرقام كافية لوضع السعودية في صدارة قائمة دول العالم من حيث الإنفاق الفردي على شراء الذهب مشيرة الى أن نسبة البالغين، الذين يملكون الذهب في المملكة تصل الى ٥٨ في المائة.

وبالنسبة الى سوق الإمارات، أظهرت مؤشرات السوق تراجعاً في امتلاك الذهب كما في السعودية منذ سنة ١٩٩٢، حيث يملك ٦٣ في المائة من سكان الإمارات قطعاً ذهبية. وتتفوق النساء على الرجال في شراء الذهب، مع تركيز أكبر نسبة من المشترين (بين الاعمار ٢٥ ـ ٣٤ سنة). كما تستأثر النساء بالجانب الأكبر من ناحية حجم مشتريات الذهب، وتعتبر القلائد من أكثر القطع الذهبية مبيعاً في الإمارات.

ولاحظت دراسة المجلس، أن أسواق الشرق الأوسط والهند أيضاً، تتميز بتفضيل العيار العالي، إذ أن عيار ٢٢/٢١ قيراطاً.

وكان «مجلس الذهب العالمي» أعلن أن حجم استهلاك الذهب والمجوهرات في السعودية حقق السنة الماضية نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ١١ في المائة مقارنة بحجم الطلب المسجل في سنة ١٩٩٤ في مؤشر يعكس تحسن الأوضاع الإقتصادية ومعدل النمو الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من السنة الماضية.

ويشير تقرير المجلس السنوي الى أن حجم استهلاك الذهب والمجوهرات في أسواق السعودية بلغ السنة الماضية ١٩٣.١ طن في مقابل ١٧٤ طناً معدل الاستهلاك المسجل في أسواق السعودية في سنة ١٩٩٤.

وقال أن الأنعكاسات النفسانية لتحسن أسعار النفط كانت عاملاً مساعداً لزيادة الطلب على الذهب في عدد مشتري الذهب في الهند بثبات سنوياً، إلا أن نسبتهم لاتزال أقل من عشر مستويات المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وعلى الرغم من سوء الأحوال المادية لغالبية الهنود، إلا أن ٥٥ في المائة من البالغين منهم يمتلكون نوعاً من القطع الذهبية على الأقل غالبيتها عيار ٢٢/٢١ قيراطاً.

أعلن أن حجم استهلاك الذهب والمجوهرات في السعودية حقق السنة الماضية نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ١١ في المائة مقارنة بحجم الطلب المسجل في سنة ١٩٩٤ في مؤشر يعكس تحسن الأوضاع الإقتصادية ومعدل النمو الذي سجلته أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال النصف الثاني من السنة الماضية.

ويشير تقرير المجلس السنوي الى أن حجم استهلاك الذهب والمجوهرات في أسواق السعودية بلغ السنة الماضية ١٩٣.١ طن في مقابل ١٧٤ طناً معدل الاستهلاك المسجل في أسواق السعودية في سنة ١٩٩٤.

وقال أن الأنعكاسات النفسانية لتحسن أسعار النفط كانت عاملاً مساعداً لزيادة الطلب على الذهب في أسواق السعودية.

وتعتبر السعودية أكبر أسواق الشرق الأوسط إستهلاكاً للذهب كما تعتبر مركزاً رئيسياً لتصنيع المشغولات الذهبية في المنطقة، إذ يدور حجم صناعة المشغولات الذهبية في المملكة حول ٢٠٠ طن سنوياً مقابل ٥٠ طناً في الدول الخليجية المجتمعة.

وفي السعودية أكثر من ثلاثة آلاف متجر للحلى والمجوهرات الذهبية، وتتميز أسواق السعودية بوجود متاجر فاخرة للذهب تعرض الجديد في عالم المجوهرات والموضة. ويوضح التقرير أخيراً أن سجل أيضاً في أسواق دولة الإمارات نمواً ملحوظاً بلغت نسبته ١٢ في المائة من ٣٣.٢ طن سنة ١٩٩٤ الى ٣٩.٢ طن السنة الماضية، في حين سجل الطلب على الذهب في أسواق الهند والشرق الأوسط نمواً كبيراً بلغت نسبته ٢٠.٣ في المائة إذ ارتفع اجماليه من ٧٠٣ اطنان الى ٨٤٥ طناً.

أما في منطقة الخليج فإن المؤشرات الإقتصادية الإيجابية تشير الى وجود هامش جيد لنمو الطلب على الذهب في ضوء توقعات تحسن أسعار النفط هذه السنة.

«الجبسة» و«عمر» و«السويدية» تنتج ٢.٢ مليون متر مكعب من الغاز الحر

كهرباء الشام تعتمد على الغاز!

● قدرت مصادر رسمية في دمشق أن إنتاج مصانع الغاز الحر والمرافق في سوريا بنحو سبعة ملايين متر مكعب (٢.٢ مليون متر مكعب من الغاز الحر) تنتجها مصانع «الجبسة» للغاز الحر و«عمر» و«السويدية» للغاز المرافق.

وأشارت المصادر ذاتها الى أن الغاز المنتج يشغل المصانع الأساسية في وسط سوريا وجنوبها لتوليد الطاقة الكهربائية اعتماداً على الغاز بدلاً من «الفيول» الأمر الذي يسهم في دعم الصادرات النفطية المقدرة بنحو ٣٥٠ الف برميل يومياً.

وتوقعت المصادر أن يرتفع الإنتاج الى نحو ١٥ مليون متر مكعب بعد استثمار حقول الغاز في وسط البلاد وتوسيع مصنع «الجبسة».

وكانت وزارة البيئة خصصت ٨٠٠ مليون ليرة سورية لدعم صناعة الغاز. وسيوفر استخدام الغاز السوري «القطع الأجنبي الذي كان يدفع ثمناً للغاز المنزلي».

وتوقع خبراء أوروبيون إرتفاع الصادرات النفطية السورية بنحو ١٠٠ الف برميل يومياً، بينما تتجنب المصادر السورية الرسمية ذكر أي رقم عن أثر تحول المؤسسات من العمل بالفيول الى الغاز او تحديد احتياط الغاز السوري الذي تقدره مؤسسات دولية بنحو ٦٠٠ مليار متر مكعب.

وأدى استغلال الغاز الى تحسن نوعية النفط السوري بعدما كان يعاني في السبعينات من «مشاكل تسويقية».

لذلك عمدت الحكومة الى تحليل الغاز المرافق واسترجاع مزيج البروبان ـ بوتان لإستعماله في الإستخدامات المنزلية، كما استخدمت الغازات الخفيفة التي تحتوي على نسبة قليلة من كبريت الهيدروجين، لتخفيض نسبة كبريت الهيدروجين في النفط.

ومدت الحكومة أنبوبين لنقل الغاز من المنطقة الشرقية الى «محطة تشرين» (٤٠٠ ميغاواط) الحرارية بطول ٤٤٠ كلم، فيما يبلغ طول الآخر ٢٠٥ كلم ويمتد الى وسط البلاد.

وبدأت «محطة جندر» (٦٠٠ ميغاواط)، التي تقع بين حمص ودمشق، العمل على الغاز إضافة الى «محطة الناصرية» شرق دمشق (أكثر من ٤٥٠ ميغاواط). وطلبت الحكومة من الشركات الدولية المنفذة لمحطات توليد الطاقة تصميمها للعمل على ماتي الفيول والغاز.

ويزود مصنع «حقل عمر» للغاز المرافق الذي يعالج ٤.٥ مليون متر مكعب يومياً، المؤسسات الإنتاجية وسط البلاد، مثل «مصفاة بانياس» و«محطة محردة» لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة الى إنتاج ٣٨٠ الف طن من الغاز الحالي.

ويعالج «معمل السويدية» نحو ٦٦٠ الف متر مكعب من الغاز المرافق من حقول «الرميلان» و«السويدية»، بينما يعالج مصنع «الجبسة» ١.٧ مليون متر مكعب يومياً لإنتاج ١.٥ مليون من الغاز النظيف يخصص منها ١.٣ مليون الى مصنع «الامونيا يوريا» للسماد وسط البلاد.

وكانت شركة «تكنو اكسبورت التشيكية ، اقامت المصنع بكلفة بلغت ٢٠٠ مليون دولار واختار الخبراء موقعه بالقرب من حقول «الجبسة» و«مركدة» و«كبيسة» و«عونة» و«الهول» النفطية.

وقال مهندسون يعملون في المصنع انه بعد فصل الشوائب تفصل الغازات عن بعضها البعض لتصل الى ٨٥ في المائة من الغاز الخفيف و٩ في المائة من الغاز و٣٠ طناً يومياً من الغاز الثقيل، ويشكل الباقي الغاز الحامضي الذي يستفاد منه في صناعة الكبريت إضافة الى إنتاج ٢٥ طناً من الغاز المنزلي يومياً.

وأشار الخبراء الى وجود عمليات لتوسيع المصنع لإنتاج ٣.٧ مليون متر مكعب نتيجة الطلب المتزايد على الغاز وحاجة البلاد المتنامية اليه.

وكان إجمالي إنتاج المصنع بلغ منذ سنة ١٩٩٨ حتى الآن نحو ٣٧.٩ الف طن من الغاز المنزلي و٣٥.٧ الف طن من غاز المكثفات وأكثر من ٣٧ الف طن كبريت تضاف الى ٢.٢٢ مليار متر مكعب من الغاز المنزلي، و٢.٥ مليون متر مكعب من السوائل انتجت من مصنع «عمر»، و٣٦٠ الف طن من الغاز المنزلي و٣٨ الف طن كبريت انتجت من «مصنع السويدية»، منذ تأسيس المصانع حتى الآن.

وتوقعت مصادر رسمية زيادة الإنتاج بنحو ستة ملايين متر مكعب لدى إستثمار حقول الغاز وسط البلاد وقالت: «سيتم بناء ثلاث محطات لتجميع الغاز ونفصله في حقول «ارك» و«السهيل» و«الضبيان»، واشار الى أن عمليات التنقيب لم تشمل حتى الآن سوى ٢٠ في المائة من الأراضي السورية.

وكان مصنع السويدية عالج في السنة الماضية، نحو ٢١٧ مليون متر مكعب لإنتاج نحو ١٥٥ الف متر مكعب من الغاز النظيف الذي ذهب الى إنتاج الطاقة الكهربائية و٣٨.٧ طن من الغاز المنزلي و٥٩٠.٧ أطنان من الكبريت الحر و١٥٧.١ الف أسطوانة غاز مملوءة.

لأن «الجيران» يتربصون ويعرقلون نقل نفطها بالأنابيب

أذربيجان تختنق باحتياطياتها النفطية

● الثروة النفطية في أذربيجان باتت دانية القطاف. والأذربيجانيون، وهم ثمانية ملايين نسمة، سيتقاسمون احتياطات نفط يصل حجمها الى حجم احتياطيات بحر الشمال على الأقل، وهي ذات جودة عالية، إضافة الى أن استخراج النفط غير مكلف، إلا أن مشكلة الأذربيجانيين هي في إيصال نفطهم الى الأسواق القريبة لجني الربحية المتوقعة. فدون ذلك عقبات ومصاعب تعود الى العلاقات الثنائية بين أذربيجان وجيرانها. وكبار الجيران يتمثلون في روسيا في الشمال، التي تحرص على مرور الإنتاج الرئيسي عبر أنابيبها البترولية. ولكن المتمردين الشيشان يعرقلونها، ويباعدون الطريق الذي تعبره هذه الأنابيب. وهناك في الجنوب ايران الغاضبة لأنها استبعدت بسبب الضغوط الأميركية من الكونسورتيوم الدولي الذي يقوم باستغلال الآبار.

وكلا الجارين يزعمان أن «بحر قزوين» هو بحيرة يجب أن يتم إقتسام مواردها بالتساوي!

أما الدول الأخرى المطلة على «بحر قزوين» وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان فتقول انه بحد داخلي يجب أن يقسم الى قطاعات وهكذا يظل النزاع القانوني بلا حل. وعلى الرغم من ذلك يواصل كونسورتيوم يبلغ رأسماله ٨ مليارات دولار على رأسه «شركة بريتيش بتروليوم» و«شركة اموكو» الأميركية، وتقويم الأبحاث الجيولوجية للحقل الذي سينتج أربعة مليارات برميل.

ويستهدف الكونسورتيوم أن يخرج أول انتاج في منتصف سنة ١٩٩٧ عندما يتم اتخاذ قرار في شأن الطريق الرئيسي الذي سيسلكه الإنتاج في طريقه الى الأسواق.

وفي شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٥ اتخذ الكونسورتيوم قراراً حول طريقين لخط الأنابيب بالسنبة الى بواكير إنتاج البترول.

ويمر الخط الأول عبر روسيا الى ميناء «نوفوروسيسك» على البحر الأسود، ويمر الخط الثاني عبر «جورجيا» الى ميناء «باطوم» على البحر الأسود، ثم ينقل البترول بعد ذلك الى ميناء تركي في الغالب يقع على البحر الأبيض المتوسط لتفادي مروره في «مضيق البوسفور» المزدحم. يقول ارت ماكفي، نائب الرئيس التنفيذي لشركة أذربيجان الدولية للبترول التي تتولى إدارة الكونسورتيوم المكون من ١٢ عضواً:

«إنها تجربة كبرى... ويجب علينا أن نتعلم كيفية إدارة الأعمال في أذربيجان». ويضيف: «يجب أن نثبت لحملة الأسهم قبل أن نستثمر كل ما لدينا من أموال سائلة أننا نستطيع أن نعمل بنجاح هنا. وأن المخاطر التي تقابلها نقل البترول عبر الحدود السياسية هي مخاطر بين المعتدلة والعالية».

ويؤكد ماكفاي، أنه إذا ما سارت الأمور جميعها على ما يرام فسوف تصل الأرباح الى حوالي مائة في المائة منها الى «شركة سوكر» الأذربيجانية للبترول، التي تمتلكها الحكومة والتي تبلغ حصتها في الإستثمار ١٠ في المائة ويتم دفع نسبة ٩ في المائة الى حكومة أذربيجان في صورة ضرائب دخل. ويقسم الباقي بين أعضاء الكونسورتيوم بنسبة حصصهم في الإستثمار.

العدد الثامن - المجلد الثالث - أيار / مايو١٩٩٦
Issue 8 . Vol. 3.May 1996 ١٥

٦,٦ مليار دولار دخل دول المشرق من السياحة سنة ١٩٩٥

لبنان عاد بطيئاً ومستقبل المنطقة السياحي على كف... السلام

● جنت دول المشرق من السياحة سنة ١٩٩٥ ما يزيد على ٦,٦ مليار دولار، على الرغم من أن إزدهار السياحة في تلك المنطقة لما يزل يرتبط بشكل وثيق بعملية السلام. ومن هذا المنطلق تتوقع المنظمة العالمية أن تشهد المنطقة تزايداً في عدد السياح ومداخيل السياحة في حال توقيع إتفاقية السلام بين سورية واسرائيل وسيطرة مصر والسلطة الفلسطينية على التطرف.

وحسب الأحصائيات الصادرة عن «منظمة السياحة العالمية»، فإن نصيب دول المشرق إرتفع من ٦,٦٥٣ مليار دولار الى ٥,١٢٩ مليار دولار، وذلك بزيادة قدرها ٢٩,٧ في المائة عن سنة ١٩٩٤. حيث حققت دول مجلس التعاون الخليجي دخلاً قارب ١,٧٥٩ مليار دولار من ٥,١٩٨ مليون سائح فيما حققت مصر دخلاً وصل الى ٢,٧٠٠ مليار دولار من ٢,٨٧٢ مليون سائح. وبقراءة متأنية للأرقام يبدو واضحاً أن السياحةعادت خلال السنتين الماضيتين لتلعب دوراً رئيسياً في ميزانيات الدول العربية لدرجة جعلت دولاً مثل الاردن توجه نسبة ٣٠٪ من استثماراتها نحو المشاريع السياحية متوقعة ان يقفز دخلها السنوي من السياحة خلال سنة ٢٠٠٠ حوالي مليار دولار، كما ان الدول النفطية مثل ابوظبي، دبي، والسعودية، وضعت المشاريع السياحية على رأس سلم أولويات تنويع مصادر الدخل.

وعلى الرغم من أن عدد سياح المنطقة خلال السنة الماضية بلغ كنسبة من إجمالي عدد السياح ٢٪ فقط، فإنه سجل نسبة نمو قدرها ١١,٥٪ عن سنة ١٩٩٤. فيما سجلت الايرادات خلال سنة ١٩٩٥ زيادة معدلها ٣٠٪ عن سنة ١٩٩٤. وتمكنت مصر عبر السيطرة الجزئية على حركات التطرف من الحيازة على نسبة ٨٠٪ من سياح المنطقة حيث ارتفعت ايراداتها بمعدل ٩٥٪ خلال سنة ١٩٩٥ الى ٢,٧ مليار دولار فيما زاد عدد الزوار الى ٢,٨ مليون سائح، مرتفعاً بنسبة ٢٧٪.

بينما سجلت البحرين والأردن ولبنان زيادة كبيرة في عدد السياح، وعاد السياح السنة الماضية بقوة الى لبنان، حيث زارها ٤٠٢ الف سائح.

وسجل عدد الزوار الى دول مجلس التعاون و٥,٦٧٤ مليون سائح بزيادة تقارب ٥٥٠٠٠٠ الف سائح عن سنة ١٩٩٤. وصاحب هذه الزيادة ارتفاع في الدخل المتحصل بلغت قيمته ١٢٨ مليون دولار، أي إرتفع الدخل من ١,٦٣١ مليار دولار الى ١,٧٥٩ مليار دولار، وإرتفع دخل الأردن الى ٦٠٠ مليون دولار.

في إحصائيات سمنظمة السياحة العالمية» ان عدد السياح عالمياً بلغ خلال السنة الماضية ٥٦٧ مليون زائر بزيادة ٣,٨ في المائة عن سنة ١٩٩٤. فيما نما انفاق هؤلاء السياح الى ٣٧٢ مليار دولار، عدا الإنفاق على تذاكر السفر، أي بنسبة ٧,٢٪. وعلى الرغم من فإن هذا المعدل متواضع ويقل كثيراً عن التوقعات التي وضعت له ٥,٤ في المائة. ويعود هذا الإنخفاض بدرجة كبيرة الى تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي وتواصل إرتفاع معدلات البطالة. على الرغم من ذلك ارتفع إنفاق السياح بمعدلات مرضية تفوق التوقعات الموضوعة سابقاً، خصوصاً السياح الغربيين في الدول العربية الذين اكتشفوا المنطقة لأول مرة.

وتستفيد السياحة في دبي من تدفق المتسوقين من روسيا ودول اوروبا الشرقية ودول الخليج الباقية والهند بعدما أسست لنفسها موقعاً اقليمياً كواحدة من أفضل الأسواق الحرة. فيما إستفادت البحرين من سياحة المؤتمرات في السنة الماضية على الرغم من التوقعات بتراجع عدد السياح خلال هذه السنة بسبب بعض أعمال الشغب التي شهدتها لما تزل منذ أشهر وعلى الموال ذاته يعيش الأردن طفرة سياحية حقيقية منذ توقيعه اتفاقية السلام مع اسرائيل وتدفق الإستثمارات الدولية بشكل ملحوظ على فرص المشاريع السياحية المشتركة. كما يستفيد الأردن كذلك من التسويق المشترك لمنتجعاته واثاره التاريخية مع اسرائيل وساعد ذلك كثيراً على إنتعاش السياحة الجماعية إليه.

أما لبنان، ففي حسابات «منظمة السياحة العالمية»، فهو بدأ استعادة عافيته بعد الإحتراب الداخلي الطويل وينوي زيادة عدد مكاتب الترويج السياحي في اوروبا. وكانت الحكومة اللبنانية قد افتتحت في السنة الماضية، ثمانية مكاتب ترويج سياحي في ثماني عواصم عالمية. ومن المتوقع ان تركز وزارة السياحة اللبنانية جهودها على الولايات المتحدة واوروبا. وكانت شركات السياحة اللبنانية قد اشتركت السنة الماضية لأول مرة في معرض السياحة الدولي.

إلا ان الحرب الدائرة بين اسرائيل والمقاومة اللبنانية، قد يفسد صيف لبنان ويحجب السياح عن مناطقه. وعلى الرغم من ان خبراء في صناعة السياحة إستبعدوا، حتى قبل الحرب الاسرئيلية الاخيرة، أن يستأثر لبنان خلال السنوات القليلة المقبلة بحصة كبيرة مالم توقع سوريا إتفاقية السلام مع اسرائيل، فإنه بالتأكيد يملك إمكانيات هائلة إذا ما تمكن من إكمال عملية التعمير في المدة المقررة.

وعلى الرغم أيضاً من إرتفاع دخل السياحة المصرية وعدد السياح الأجانب، أشار تقرير مركز الاحصاء المصري الصادر اخيراً الى تراجع أعداد السياح العرب الواصلين لمصر خلال شهر كانون الاول/ ديسمبر الماضي بنسبة ١١,٧ في المائة مقارنة بالشهر ذاته من سنة ١٩٩٤، وأظهر التقرير كذلك تراجع عدد الليالي السياحية للعرب في مصر بنسبة ٤,٣ في المائة خلال الفترة ذاتها.

وبلغ عدد السياح العرب ٥٤٩١٩ سائحاً بانخفاض ٧٣٠٧ سياح وشمل النقص ١٣ بلداً عربياً بينما حدثت زيادة في أعداد الآتين من سبع دول عربية.

أما السياح الأجانب الى مصر فإنهم الى انتقاص مستمر، والعملية الأخيرة التي ذهب ضحيتها ١٨ سائحاً يونانياً تفيد القاهرة في تلميع وجهها السياحي وإستعادة مجدها السياحي في الغرب في صيف هذه السنة.

وتصدر السودان أعلى الانخفاضات بنسبة ٤٩,٥ في المائة يليه اليمن وموريتانيا وتونس، وجاءت السعودية في المركز الخامس بنسبة تراجع ١٨,٨ في المائة، حيث انخفض عدد السياح السعوديين ٢٤٩٨ سائحاً الى ١٠٨٠٥ سياح.

وشمل النقص بلدان المغرب والصومال والأردن والإمارات وسلطنة عمان وليبيا وسوريا بينما زاد عدد الآتي من العراق بنسبة ٤٣ في المائة ليصل عددهم ٢١٠ سياح بارتفاع ٦٤ سائحاً وبنسبة ٣٠ في المائة من جيبوتي و٢٣,٩ من قطر و١٣,٤ في المائة من البحرين وبنسب أقل من فلسطين ولبنان والجزائر. وبلغ عدد الليالي السياحية للعرب ٢٧٩ الف ليلة بانخفاض ١٢٤١٨ ليلة وشمل الانخفاض عشر دول عربية هي الصومال والمغرب والأردن وتونس وفلسطين والسودان وموريتانيا وسوريا والبحرين وفي المؤخرة السعودية بنسبة ١,٧ في المائة.

وحدثت زيادة للآتين من العراق ولبنان وجيبوتي وقطر وليبيا واليمن والجزائر والإمارات وسلطنة عمان

السياحة في المشرق ١٩٩٤/١٩٩٥

الدولة	عدد السياح ١٩٩٤ (بالآلاف)	عدد السياح ١٩٩٥ (بالآلاف)	الدخل السياحي ١٩٩٤ (مليون دولار)	الدخل السياحي ١٩٩٥ (مليون دولار)
لبنان	٣٢٥	٤٠٢	٦٧٢	٧١٠
سوريا	٧١٨	٧٤٧	٥١٥	—
الأردن	٨٤٤	٩١٥	٥٠٠	٥٨٤
مصر	٢٣٥٦	٢٨٧٢	١٣٨٤	٢٧٠٠
دول مجلس التعاون	٥١٩٨	٥٦٧٤	١٦٣١	١٧٥٩

موقعها بين شبكة من المدن السياحية يجعلها فريدة

«المهدية» الفاطمية لؤلؤة في تاج السياحة التونسية

● في الكتب، ان «المهدية»، كانت يوماً عاصمة الفاطميين الذين جاءوا الى تونس من مصر. والآثار المتبقية في «المهدية» تشهد على إزدهارها عاصمة لتونس وللقسم الشرقي من الجزائر.

وموقع «المهدية» على ساحل المتوسط، أعطاها تميزاً على غيرها في مجال السياحة، فصارت قبلة السياح الأوروبيين، الذين باتوا يقصدونها لتمضية العمل والإجازات الطويلة، لبساطتها ووداعتها، فهي لما تزل مرفأ الصيادين الحالمين، ولم تكتسحها العمارات والمباني الأسمنتية الخرساء، مثل مدن ساحلية كثيرة.

وحتى فنادقها الأربعة عشر، التي تضم أربعة آلاف سرير، مبنية بشكل لا تنفر منه طبيعة «المهدية» البسيطة.

وفي سياق تكريس «المهدية»، مدينة سياحية، أخذت مؤسسات وشركات خدمات في إكمال البنية الاساسية والمرافق التي يحتاجها السياح فأنشئت أربع وكالات للسفر وخمس شركات لإيجار السيارات ومطاعم سياحية الى جانب قطارين سياحيين وعدد من محلات بيع المصنوعات التقليدية، والأزياء الفولكلورية والتقليدية، التي تشتهر بها المدينة كونها ورثت هذه الصنائع والفنون والحرف منذ أيام الفاطميين.

و«المهدية» على ذلك، في بال الدولة والتي تخطط لها وتسهيل الاستثمار فيها، حيث ستقام سبعة فنادق جديدة سعتها ٢٢٠٠ سرير وقدرت الاستثمارات الاجمالية بـ ٧٦ مليون دينار (نحو ٨٠ مليون دولار).

وفي خطط الحكومة مشاريع سياحية أخرى سيبدأ تنفيذها حتى سنة ٢٠٠٠. وتتناول هذه الخطط مد المنطقة السياحية الى ساحل «الغضابنة» القريب من «المهدية»، الذي يعتبر من أجمل المناطق الساحلية في تونس.

ولعل ما حفز المستثمرين على الاهتمام بـ «المهدية»، موقعها القريب من مناطق ترفيهية وتاريخية مهمة... فالسائح الذي يختار تمضية إجازته فيها يستطيع أن يزور في أقل من أسبوع جميع المناطق الأثرية والسياحية الرئيسية في تونس مكتفياً برحلات يومية قصيرة. ولا تبعد «المهدية» عن «سوسة» ومدينتها السياحية المشهورة «قنطاوي» سوى ستين كيلومتراً فقط، وهي لا تبعد عن مدينة «منستير» السياحية سوى أربعين كيلومتراً، والى غربها مدينة «القيروان» بمعالمها الاسلامية العريقة، فيما تقع الى الجنوب مدينة «الجم» التي يقبل عليها السياح بأعداد كثيفة لأنها تحتفظ بأكبر معالم الحضارة الرومانية في أفريقيا، خصوصاً مسرحها التاريخي الذي صمم على شكل مسرح روما ومازال محتفظاً الى اليوم بقسماته الأساسية.

فموقع «المهدية» الفريد بين شبكة من المدن السياحية والموانئ، الترفيهية ومراكز الحضارة والتراث المعماري يجعل السائح مخيراً بين الخلود الى الراحة والاستمتاع بمناخ المدينة وبحرها الصافي ورمالها الدافئة الذهبية او القيام برحلات استكشافية الى المدن القريبة فاتحاً كتاب التاريخ متنقلاً بين صفحات خطّها الفينيقيون والرومان والعرب.

واستفادت المدينة من إزدهار القطاع السياحي الذي أتاح تحسين البنية الأساسية وأدى الى تنشيط الإنتاج الزراعي وصيد الأسماك للإستجابة الى طلبات السياح المتزايدة. وأسهم القطاع السياحي أيضاً في تخفيف الضغط على سوق العمل، إذ ساعد نمو القطاع على تأمين نحو ألف فرصة عمل جديدة.

صنعاء تتكل على الأوروبيين والألمان في الدرجة الأولى

٣٣ مليون دولار جنى اليمن من سياح ١٩٩٥

● نقرأ في الأحصائيات الرسمية التي وزعت أخيراً في صنعاء، ان ٦٠ الف سائح زاروا اليمن سنة ١٩٩٥، والعائدات وصلت الى ٣٣ مليون دولار. والتوقعات أن يرتفع عدد السياح في نهاية ١٩٩٦ الى ١٠٠ الف سائح بعائد إجمالي يتجاوز ٦٠ مليون دولار، وبزيادة نسبتها ٥٠٪.

وكانت «الهيئة العامة للسياحة» بدأت تنفيذ خطة للترويج السياحي في أوروبا التي تشكل ٧٠٪ من نسبة الآتين.

وضمن خطة الترويج، شاركت «الهيئة العامة للسياحة» اخيراً في المعرض الدولي للسياحة والأسفار في ميلانو (ايطاليا).

والجناح اليمني صمم على النمط المعماري الذي اشتهر به اليمن على مساحة ١٢٠ متراً. واعتبر المراقبون ان مشاركة اليمن كانت وسيلة ترويجية مهمة للتعريف بالحضارة اليمنية في الأسواق العالمية. كما توجه وفد آخر من «هيئة السياحة» للمشاركة في المعرض السياحي الدولي ببرلين «اي تي ام».

وتذكر الأحصائيات أن عدد السياح الألمان ارتفع سنة ١٩٩٤ من ثمانية الاف الى ١٢ الفاً ١٩٩٥. وتحتل المانيا المرتبة الأولى في الدول المصدرة للسياح الى اليمن بنسبة ٢٣,٦ في المائة.

من جانب آخر أشاد صحافيون فرنسيون رافقوا وفوداً سياحية الى اليمن بالنمط المعماري اليمني المتميز وبجوانب مهمة تدل على الأصالة والتراث الثري والنادر.

وكتب جان باسكال بيلو في مجلة «ماري. كلير ميزون» أن اليمن بلد سعيد «وهو امر يندر هذه الأيام فبعد سنوات الإضطراب أعاد اليمن وحدته بين شماله وجنوبه ووجد هدوءاً تاماً وهو ما يلاحظه زواره الأجانب، ومن أهم المتع عدم الأحساس بوجود نظرات عدوانية او ناقدة حتى في وسط السوق التجارية الأكثر حركة، وهذا عدم إكتراث لطيف يصادف السياح».

وأضاف في تحقيقه الطويل المزين بالصور السياحية:

«نستفيد من رحلتنا للإستجمام الصحي والنقاهة فبيع الكحول ممنوع فعلاً».

ويمضي باسكال الى القول موجهاً النصيحة الى السائح في اليمن «بعد أن تضع حقيبتك البس لباساً خفيفاً مع شيء يقيك الرياح وطاقية صوفية لمقاومة برد الصباح في المرتفعات، اذهب الى الشوارع الصاخبة في المدينة القديمة، الى سوق الملح عن طريق باب اليمن المجاور لسور صنعاء، تمتع بمشاهدة «الجامع الكبير» وفي الضواحي يمكن أن تمضي بعد الظهر في اكتشاف «وادي ظهر» الرائع، و«دار الحجر» مقر الإمام يحيى الكائن على «قمة الصخرة» والى الشمال قرية بديعة اسمها «القابلش بها مائة ساقية ما» وهي مونل للعبقرية الناجحة من مزارعي البن».

أما الصحافي كلود بيزيو فقد كتب ونشرت «لوفيغارو»:

«يعرف اليمنيون بالبشاشة وحسن اللقاء، ولكنهم أيضاً اشداء، لقد صبغ الزمن والشدائد وجوههم ونفوسهم على السواء، وعلى خواصرهم يحملون خنجراً رمزاً للرجولة اسمه الجنبية، اليمن بلد مدهش بعظمته وبمناظره وقراه وناسه، والعمارة فيه مذهلة خرجت عن دائرة الزمن. هناك آلاف المباني التي أخذت في التفكك من جراء حركة السيارات ومع ذلك يظل هذا البلد متفرداً بسحره فكل خطوة من الهضاب العليا سحر وفتنة».

ويضيف «المرء يحرص أن تعانق عيناه المدرجات الخضراء التي تحف أثياب الجبال فتشكل قاعدة للقرى الحصينة المشرفة على الأودية والمباني العظيمة ذات الواجهات بلون الصلصال الأبيض تبدو كالجواهر الحقيقية».

الميزان
Al-Mizan
16 Issue 8 . Vol. 3.May 1996
١٦ العدد الثامن - المجلد الثالث - ايار / مايو ١٩٩٦

بروفيل

حزب الله...

● أعطت عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية ضد لبنان حزب الله اللبناني، بصفته يمثل المقاومة العربية للإحتلال الإسرائيلي، دفعاً كبيراً من القوة والشعبية ومساحة أوسع من الشرعية. وهذا في المقابل يلقي عليه أعباء ومسؤوليات إضافية.

وحزب الله يقف الآن في ذات المكان الذي كانت تقف فيه المقاومة الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات إياه ما غيره قبل أقل من عقدين من الزمان. وما كان مطلوباً من عرفات ومقاومته في جنوب لبنان من قبل بات مطلوباً الآن من حزب الله الذي أخذ مكان المقاومة الفلسطينية السابقة.

ربما كان ذلك، سواء اعتبر مصادفة أو اعتبر مفارقة، ينكأ في اللبنانيين، وربما في العرب أيضاً، جروحاً قديمة. ذلك أن تجربة عرفات أخذت الكثير من لبنان وتركته أشلاء ممزقة بثمن بخس، بل هي صادرت من الفلسطينيين أنفسهم قضيتهم الأساسية وقدمتها لعدوهم هدية شبه مجانية بعد تضحيات جسام طيلة قرن كامل من الزمان. وفوق ذلك قدمتها لهم هدية في يوم استقلال دولة إسرائيل، وفي اليوم الذي كان اللبنانيون فيه يلعقون جراح مجزرة قانا.

حتى أن شيمون بيريز رئيس وزراء اسرائيل وصف القرار الفلسطيني بتغيير الميثاق الوطني الداعي الى مقاومة الدولة اليهودية حتى اسقاطها وإزالتها، بأنه أهم حدث عقائدي منذ ١٠٠ سنة. وهو يقصد بذلك طبعاً، أهم حدث في تاريخ الصهيونية العالمية منذ مؤتمر بال في عام ١٨٩٧ والذي انعقد من أجل إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

واللبنانيون، مع تضامنهم الملحوظ في المحنة الأخيرة، ومع التفافهم حول حزب الله وتأييدهم الصادق له، تساورهم في أعماقهم مخاوف وشكوك مماثلة، خشية أن تكون النتيجة في النهاية تقديم هدية مجانية أخرى الى اسرائيل في يوم تختاره هي، على خطى المقاومة الفلسطينية. ومما يزيد من هذه المخاوف أن العمليات الأخيرة في جنوب لبنان جاءت في الوقت الذي عكف فيه عرفات على صياغة الميثاق الفلسطيني حسب الطلب الإسرائيلي، فبدا وكأن غاية عملية «عناقيد الغضب» الإسرائيلية التغطية على تلك الخطوة الفلسطينية التي اعتبرها بيريز «أهم حدث عقائدي منذ ١٠٠ سنة»!

ومع أن وسائل الاعلام العالمية تصور حزب الله على أنه أداة في يد سوريا تارة وفي يد إيران تارة أخرى، فان اللبنانيين يعرفون أن حزب الله حزب لبناني له برنامج لبناني على قواعد وأطر عربية وإسلامية. كما انهم يعرفون أن له موقفاً من التسوية السلمية مع إسرائيل يختلف جذرياً عن موقف المقاومة الفلسطينية السابقة. وهم بالتالي لا يستغربون مدى التأييد الواسع الذي يلقاه، لأنه ظهر عن قصد أو بالمصادفة، لا فرق، على أنه النقيض الكامل للشكل العام الذي يجري نسجه او تحييكه للمنطقة.

إن حزب الله اللبناني يقف الآن وحده في كفة، موازناً في الكفة الأخرى جميع الخيوط الداخلة في ذلك النسيج من حكومات وأنظمة ومنظمات، بما في ذلك إسرائيل والحكم الذاتي الفلسطيني.

ورب قائل إن ما جرى أخيراً هو عملية تضخيم مقصودة لحزب الله، على غرار ما جرى للثورة الفلسطينية سابقاً، لكي ينوء بالعبء فيسهل تحجيمه قبل أن يجري غزله خيطاً رفيعاً في نسيج المنطقة الجديد. او ربما كان ذلك من قبيل تكبير حافره لكي يتعثر ويسقط من تلقائه.

لكن حزب الله، مما تبين من تجربته حتى الآن، يبدو صيغة فريدة بالمقارنة مع الحركات السياسية والثورية المعاصرة. ذلك أن له مناخاً ثقافياً يتعدى الثقافة الدينية التقليدية يكفل له لغة مشتركة مع بقية الناس بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والسياسية والإقليمية والفكرية. ومن هذا المناخ لغته المشتركة مع السوريين ومع الإيرانيين، ومنه أيضاً لغته المشتركة مع المسيحيين ومع بقية المسلمين.

وسوف تكون خيبة أمل كبيرة للبنانيين خصوصاً، إذا كان حزب الله غير ذلك، أو إذا تحول الى شيء آخر.

ذلك ان لبنان بوجود حزب الله ومناخه الثقافي وإطاره الإجتماعي وصيغته الفريدة، قد كبر الى درجة تجاوزت حكومته وكيانه، بل تجاوزت أوضاع عديدة في المنطقة المجاورة، وهو ما لم تستطعه أي حركة لبنانية أخرى من حزب الكتائب والنجادة والقوات اللبنانية الى الجامعة اللبنانية في العالم.

وقد أثبت لبنان هذه القابلية العظمى أثناء المرحلة الناصرية وأثناء مرحلة الثورة الفلسطينية، لكن هاتين المرحلتين لم تكونا من صلب المناخ اللبناني فأكلتا من الرصيد اللبناني، فكبرتا على حسابه وتركتاه ممزق الأشلاء.

وهذه القابلية اللبنانية ، هي باختصار، القدرة على تكبير الصغير وتصغير الكبير، والأمثلة على ذلك عديدة. تكفي نظرة الى ياسر عرفات لتبيان ذلك، مع أنه اليوم أصبح رئيساً شرعياً تعترف به الدول ويستقبلونه في البيت الأبيض، ويمنحونه جائزة نوبل!

قد تكون هذه هي التجربة الأولى التي تقوم من خلالها في المنطقة، حركة يكبر لبنان بها، ولا تكبر به أو على حسابه فتتكبر وتكابر وتتعسف.

كبر لبنان بحزب الله لأنه حركة لبنانية ولا خوف عليه من أن تكبر على حسابه!

الضيف

الدائنون دفعوا «رويال مونصو» لطلب الحماية القانونية

عثمان العائدي يلوم إنهيار جدار برلين!

● في الشهر الماضي كانت مجموعة «رويال مونصو - فرنسا» التي يرأسها ويديرها رجل الأعمال السوري - اللبناني الدكتور عثمان عائدي، في الأخبار المالية العالمية والعربية بسبب وضع نفسها تحت الحماية القانونية وفقاً للقانون الفرنسي لعدم تمكنها من الاتفاق مع دائنيها بسبب متاعب مالية يعاني منها القطاع الفندقي الممتاز في أوروبا.

وهذا الخبر بحد ذاته هو من الأخبار العادية التي يتكرر مثلها كل يوم عشرات المرات، لكن ارتباط الخبر باسم الدكتور عائدي اثار إهتماماً خاصاً، ولا سيما لدى منافسيه وحساده الكثيرين الذين أوحوا من خلال ترويج الخبر أن العائدي المعروف بملاءته المالية وسعة مشاريعه في كل مكان، يترنح على شفير الإفلاس!

لكن العارفين بحقائق الأمور يقولون إنه من الأقرب الى المعقول أن تفلس خزانة الحكومة الفدرالية في أميركا، قبل أن يفلس العائدي. أما المتاعب المالية الطارئة فإن جميع الأعمال والشركات معرضة لها، ولهذا وجد قانون الحماية من الدائنين.

والواقع أن حسابات العائدي المالية والإستثمارية البعيدة المدى صحيحة من حيث الإطار العام. فهو من أوائل العرب الذين توقعوا منذ بداية أفول عصر النفط في أوائل الثمانينات، أن السياحة سوف تكون نفط القرن المقبل، وأقام إستثماراته على هذا الأساس، ولم يكن مخطئاً في ذلك. فالسياحة اليوم هي قطاع أساسي من القطاعات الإقتصادية في معظم دول العالم النامي، وفي الدول الصناعية أيضاً. بل إن سوريا تتوقع أن يصل عدد السائحين الوافدين إليها في مطلع العام ٢٠٠٠ الى اكثر من أربعة ملايين سائح.

والشيء الآخر هو إن الإستثمارات السياحية العائدة للعائدي، وخصوصاً مجموعة فنادق «الشام» في أنحاء سوريا، لا دخل لها بضائقة السيولة في «رويال مونصو - فرنسا» التي هي مجموعة مستقلة تماماً.

فما أصاب «رويال مونصو» هو نتيجة للأزمة الإقتصادية الحادة التي طالت اكثر من المتوقع في أوروبا، وأصابت بشكل خاص فنادق الخمس نجوم. ومن حيث الأساس كانت توقعات الإزدهار في أوروبا الغربية كبيرة ومبررة للإستثمار الفندقي الكبير، وخصوصاً في الفنادق الفخمة مثل « رويال مونصو » في باريس. إلا أن العائدي قال لـ «الميزان» أن سقوط جدار برلين وإنهيار الدول الإشتراكية في أوروبا الشرقية غير جميع المعطيات وقلبها رأساً على عقب لمصلحة مناطق أخرى في العالم مثل جنوب شرق آسيا. ذلك أن أوروبا الغربية، وعلى رأسها ألمانيا، اضطرت أن تنفق اهتماماتها الى أوروبا الشرقية مما أصاب أوروبا الغربية بكساد إضافي. فقد انصرفت المانيا الغربية إلى معالجة ذيول وتكاليف الوحدة الألمانية، في وقت كانت تتهيأ فيه أوروبا لتكون القوة الثالثة الموازنة في العالم.

وأن ينحي الدكتور عائدي باللائمة على إنهيار جدار برلين والنظام الإشتراكي، لا يعني انه يؤثر الإشتراكية، وإن كان فهمه لحركة الأفكار والإتجاهات في العالم مثير للإعجاب. فهو من النوع الراسمالي الذي يستطيع أن يتعايش مع النقيض وأن يفهمه ويتفاهم معه، وأن يزدهر فيه أيضاً.

ولا غرابة في ذلك لأن العائدي مخلوق ثقافي وإعلامي قبل أن يكون مخلوقاً مالياً. فهو الذي أوجد ماله وليس كآخرين أوجدهم مالهم. والقول بأن العائدي مخلوق ثقافي لا يعني فقط الإشارة الى علمه الجم كحامل شهادة دكتوراه في الهندسة من الجامعات الفرنسية، وكخبير في الإنشاءات المائية والهيدروليكية، أو كاستاذ في كليات الهندسة، أو حتى الى كونه عضواً في مجلس أمناء الجامعة الأميركية في بيروت، ومجلس أمناء جامعة البلمند الارثوذكسية في شمال لبنان. فلسنا هنا بصدد كتابة بيوغرافية العائدي التي تحتاج الى مساحة أكبر من هذه الزاوية.

إنه إشارة الى البيت الذي نشأ فيه والى المدرسة التي أسسها في دمشق والده المرحوم منيف بك العائدي، وهي المدرسة التي تخرج منها رهط غير قليل من رجالات سوريا ولبنان وغيرهما من البلاد العربية المجاورة.

وأما القول بأنه مخلوق إعلامي، فليس عائداً فقط الى إنفتاحه على الصحافة ووسائل الإعلام، خلافاً لكثيرين من أقرانه الذين يهربون ويتهربون من الصحافة لعدم ثقة بالنفس أو لشعور بالنقص، بل لكونه عمل شخصياً في القطاع الإعلامي اللبناني يوم كان هذا القطاع في ذروة ازدهاره وتأثيره في أواخر الستينات ومطالع السبعينات، عندما أصبح رئيساً ومديراً عاماً لمؤسسة المطبوعات الشرقية التي تصدر «الأسبوع العربي» ومجلة «ماغازين» الفرنسية، قبل انتقاله الى مجلة «المختار» وهي الطبعة العربية من مجلة «ريدرز دايجست» الأميركية.

ومن هناك عبر الى السياحة والمشاريع السياحية في لبنان وسوريا والبلاد العربية وأوروبا.

فهو بشكل من الأشكال زميل لنا، وإن كنا لسنا بعد زملاء له!

الميزان AL-MIZAN
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

مدير التحرير: انطوان شكرالله حيدر
مدير الانتاج: عماد الفرزلي
العلاقات العامة: كمال فرح الله
التصميم والاخراج: PROXIMA ATELIER
الخطوط: بهيج عنداري

المكاتب:
CONGRESS HOUSE
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

بناية عيتاني - الطابق التاسع
شارع التنوخيين
رأس بيروت - لبنان
هاتف: ٨٦٣٢٩٠
ص.ب: ١٣/٥٤٦٥ شوران

التوزيع في أنحاء العالم:
Johnsons International
Millington Road,Hayes,
Middlesex UB3 4AZ
TEL: (0181) 561 7705
FAX: (0181) 561 7454

الاعلانات:
PROXIMA
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
TEL: (0181) 863 9558
FAX: (0181) 863 2873

REGISTERED AS A NEWSPAPER WITH THE POST OFFICE IN THE UNITED KINGDOM PRINTED IN LONDON BY EAST END OFFSET ISSN: 1352-7738